الطبعة الرابعة

مصطفى بكري

السيسي

الطريق إلى استعادة الدولة المصرية



الدار المصرية اللبنانية

بكري، مصطفى.
السيسي: الطريق إلى استعادة الدولة المصرية/ مصطفى بكري.- ط4.-
القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.
256 ص؛ 21 سم.
تدمك: 4 - 750 - 427 - 977 - 978
1- مصر الأحوال السياسية.
أ- العنوان 320.962
رقم الإيداع: 9467 /2014

16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + - ص. ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www. almasriah.com

الطبعة الأولى: رجب 1435 هـ - مايو 2014م
الطبعة الثانية: شعبان 1435 هـ - يونيو 2014م
الطبعة الثالثة: 2014م
الطبعة الرابعة: 2014م



مصطفى بكري

السيسي

الطريق إلى استعادة الدولة المصرية

الدار المصرية اللبنانية

الإهـــــداء

إلى الرجل الذي تحمل تبعات المرحلة بكل شجاعة

وجرأة وإيمان

إلى الإنسان الذي جسَّدَت شخصيته قيم النزاهة

والشرف والمسئولية الوطنية

إلى الرئيس عدلي منصور

أهدي هذا الكتاب

مقدمـــة

لم تكن القضية بالنسبة له السعي إلى مقعد الرئاسة، بل كان الأهم من ذلك هو قدرته على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلاد.

أدرك عبدالفتاح السيسي منذ البداية، أن القدر قد جاء به لتحمل المسئولية، في هذا الظرف التاريخي الصعب، تردد في البداية ولكن بعد المطالبات الشعبية العارمة، وإدراكه لخطورة اللحظة لم يكن أمامه خيار بديل.

كان عبد الفتاح السيسي يردد دائمًا : «إن شرف حماية الشعب أعز من حكم مصر»، كان يقول: «إننا جميعًا جيش وشرطة كنا أوفياء لمصر، لم نغدر أو نخون، كنا أمناء في كل شيء، وحذرنا من أن الصراع السياسي سيقود مصر للدخول في نفق مظلم»!

منذ البداية كان السيسي واضحًا ومحدَّدًا، قال لمرسي في أعقاب أداء القسم، في الثاني عشر من أغسطس 2012 : «لست إخوانيًّا أو سلفيًّا، والجيش المصري انتماؤه الوحيد هو لعقيدته الوطنية». لكن رئيس الجمهورية محمد مرسي ظل يسعى هو وجماعته حتى اليوم الأخير إلى «أخونة» الدولة ومؤسساتها المختلفة، وعزل كل من يعترض هذا المخطط. كانت قضية الأمن القومي - بالنسبة للسيسي - والحفاظ على

هويـة الدولة المصرية، ومؤسسـاتها المختلفة هي همه الشـاغل، ظل و فيًّا للقسـم حتى اليـوم الأخير، واجه بكل قوة وحسـم محـاولات التفريط في التراب الوطني، ودافع عن الشـعب ووحدته فـي مواجهة مخطط الإخوان لتقسيم المجتمع وإشعال نيران الفتنة على أراضيه.

إن التاريخ سـيتوقف كثيـرًا أمام مخاطر اللحظة التي عاشـتها البلاد في الثلاثين من يونية 2013، حيث خرج أكثر من 33 مليون مصري إلى الشارع يطالبـون بإسـقاط حكم الإخـوان، ولولا انحيـاز الجيش وجهاز الشـرطة لدخلت البلاد إلى حرب أهلية لا تُبْقِي ولا تَذَرْ.

قـرأ عبدالفتاح السيسـي المشـهد منـذ زمن طويـل، لذلك لـم يندهش عندمـا قال له الرئيـس المعزول محمد مرسـي في الثاني مـن يوليو 2013، وبعـد يوميـن من انـدلاع الثورة: «لقد جئنـا لنبقى خمسـمائة عام في حكم مصر على الأقل».

لم يكن السيسي انقلابيًّا، لم يسع إلى إسقاط حكم الإخوان، حذَّر وأنذر أكثـر من مرة، لكنه عندما أدرك أن البلاد باتت معرضة للخطر الشـديد، لم يكن أمامه خيار آخر.

كانـت اللحظة الأهـم والأخطر، هي لحظة المواجهـة التي تلت انحياز الجيش لثورة الشـعب المصـري، خصوصًا بعد أن تكالبت قوى الشـر في الداخل والخارج للعمل على عسكرة الصراع وتفتيت الجيش وصولًا إلى إسقاط الدولة.

وطـوال الفترة الانتقالية الماضية، ظل المشـير السيسـي بعيدًا عن إدارة شـئون البـلاد، كان دوره فقط مقصورًا على تولِّي مهـام منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي.

رفض منذ البداية أن يكون للجيش أي دور في حكم البلاد، احترامًا للتعهدات التي قطعها في وقت سابق، وبالرغم من أن «السيسي» حصل على أكبر دعم شعبي لاتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة الإرهاب وفض اعتصام رابعة، فإن الرجل ظل ملتزمًا بالقرار الجماعي لمجلس الدفاع الوطني حتى اللحظة الأخيرة.

تحمل الانتقادات والادعاءات والأكاذيب، التي كانت تروج من الداخل ومن الخارج، لم يهتز ولم يتردد ولم يتراجع، أدرك منذ اليوم الأول طبيعة التحالف بين الإخوان والعديد من القوى الدولية والإقليمية، ومع ذلك كان ولايزال يراهن على إرادة المصريين وقدرتهم على المواجهة.

كان همه الأول هو إنجاز خارطة الطريق، وبعد الموافقة على الدستور بنسبة تصل إلى 98٪، كان طبيعيًا أن يستجيب لرغبة الشعب المصري التي عبر عنها في أكثر من مناسبة، كان آخرها الاحتفال بالذكرى الثالثة لثورة الخامس والعشرين من يناير.

وفي السادس والعشرين من مارس 2014، كان قرار المشير بالاستقالة من منصبه وإعلان الترشح لانتخابات الرئاسة، استجابة لرغبة الملايين من المصريين بدعوتهم له إلى تحمل المسئولية في إنقاذ البلاد من المخاطر التي تحيق بها، واستكمال مهمة بناء الدولة المصرية وإعادة الهيبة إليها مرة أخرى.

إن المتأمل لخطاب المشير بمناسبة إعلان ترشحه، يدرك أن قضية بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، كانت هَمَّه الأساسي وقضيته المحورية، وكان يدرك بالفعل كما قال في حواره مع عدد من الإعلاميين

- السبت 2 مايو 2014 - إن الدولة قادرة على تجاوز المشكلات التي تمر بها، وأن نجاح البلاد مرهون بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الحقيقيَّة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة مرة أخرى.

هذا الكتاب يأتي استكمالًا للسلسلة التاريخية التي صدرت في أوقات سابقة: «الجيش والثورة» نوفمبر 2011 - دار أخبار اليوم، «الجيش والإخوان» إبريل 2013 - الدار المصرية اللبنانية، «سقوط الإخوان» نوفمبر 2013 - الدار المصرية اللبنانية - حيث قمت برصد التطورات التاريخيَّة التي شهدتها البلاد، وأبعاد المؤامرة التي تعرضت لها منذ وصول الإخوان إلى الحكم وحتى الانتخابات الرئاسية.

وكان يقيني في ذلك، أن هذه الفترة شهدت أخطر ما تعرضت له البلاد في تاريخها الحديث، وأن القراءة الموضوعية لوقائع ما جرى، سوف تكون هي الدافع لاستمرار مواجهة المخطط وصولًا إلى اسقاطه نهائيًا واستعادة الأمن والاستقرار في البلاد.

ولا أملك في هذا الشأن إلَّا التقدم بالشكر إلى الدار المصرية اللبنانية وإلى رئيس مجلس إدارتها الأستاذ محمد رشاد، التي تبنت المشروع التأريخي للفترة الانتقالية بكل أبعادها، لتقدم للقارئ العربي وللأجيال المقبلة شهادة تاريخية على وقائع ما حدث في مصر في الفترة من 25 يناير 2011، وحتى انتهاء هذه الفترة بالانتخابات الرئاسية في 26 و27 مايو 2014.

والله المستعان

مصطفى بكري

القاهرة مايو 2014

معركة الأمن القومي

كانت قضية الأمن القومي هاجسه الأول، كان يعرف أن التفريط في أي شبر من الأرض، يعني الخيانة، وإهدار دماء مئات الآلاف من الشهداء الذين سقطوا دفاعًا عن الأرض وعن الكرامة.

منذ أن تولى موقعه الجديد في الثاني عشر من أغسطس 2012، وجد السيسي نفسه وجهًا لوجه مع الرئيس محمد مرسي، أدى القسم، تعهَّد بالحفاظ على الوطن وعلى الدستور.

كان السيسي يدرك منذ البداية أن مهمته صعبة، وأن التحديات التي ستواجهه ليست بالهيِّنة، كان يعرف أن نجاحه هو في الحفاظ على الجيش واستعادة قدرته القتالية.

في اللقاء الأول بينه وبين مرسي، بعد اختياره وزيرًا للدفاع قال كلامًا محددًا: «أنا لست إخوانيًّا أو سلفيًّا، والجيش كذلك لن يكون له أية علاقة بتيار سياسي بعينه، الجيش هو جيش كل المصريين، ونحن جميعًا ليس لنا ولاء إلَّا لمصر»!!

لم يعترض محمد مرسي، لم يناقش السيسي، قال كلمات محددة: «ونحن نريده كذلك بالفعل، يحافظ على الشرعية وأمن البلاد واستقرارها».

كان مرسي يظن أن الرجل سيكون تابعًا، ينفذ الأوامر والتعليمات، اعتقد أن قائد الجيش لن يعارضه مهما فعل، كيف يعارضه وهو القائد الأعلى، لقد تعود على مبدأ السمع والطاعة، وظن أن الجميع سيمضي معه على الطريق ذاتها.

كان السيسي يتذكر دومًا أنه واحد من أبناء هذا الشعب العظيم البسيط، كان يعرف معنى الوطنية والانتماء، كانت الجمالية بالنسبة له، هي الوطن، سمع من أهالي «الخرنفش» و«البرقوقية» كلمات ظلت راسخة في الذهن منذ الصغر.

هنا، حيث الأصالة وعبق التاريخ، حيث الناس الطيبين، وعندما التحق بالجيش، وألحق نجليه بالكلية الحربية، كان يؤكد أن المدرسة العسكرية هي بيته وحياته، ومستقبله، هي منبع الوطنية المصرية، أعطاها عمره، وها هو يدفع ابنيه على الطريق نفسها.

منذ الثاني عشر من أغسطس 2012، وجد الفريق أول السيسي نفسه على رأس المؤسسة العسكرية، كان مرسي يظن أن الرجل سيكون تابعًا، ينفذ الأوامر والتعليمات، اعتقد أن أحدًا لن يستطيع أن يعارضه مهما فعل، لقد تعوَّد على مبدأ السمع والطاعة، وظن أن السيسي سيمضي على الطريق نفسها، كان يظن أن تدينه سيفتح الطريق أمام أخونته، خصوصًا أن عمه كان إخوانيًّا سابقًا، حاولوا منذ البداية حصاره بالشائعات والأكاذيب كي يرضخ ويستسلم.

كان الاحتفـال بالذكرى التاسـعة والثلاثيـن لانتصار أكتوبـر 1973 هو البداية، بالونة الاختبار التي سـيطلقها مرسي في وجه المؤسسة العسكرية، وينتظر رد فعلها، وبعدها يكون القرار!

كانـت التعليمـات الصـادرة مـن مكتب الإرشـاد لجماعـة الإخوان قد رسـمت صورة الاحتفال، وحددت أسـماء المدعوين، جرى تهميش وزير الدفاع، تم رفض دعوة أي من أبطال أكتوبر 1973، وحتى المشير طنطاوي والفريق سـامي عنان، تم اسـتبعادهما من حضور الاحتفال رغم أنهما كانا حتى هذا الوقت مستشارَيْن عسكريَيْن للرئيس.

فـي المقابل كان القـرار بدعوة قتلة السـادات لحضـور الاحتفال، كان المشـهد مثيرًا للاسـتفزاز، شعر الفريق أول السيسـي بالحسرة والألم، كتم غيظه، وفي اليوم التالي كان السيسي ينقل استنكار القوات المسلحة لدعوة قتلة السادات لتصدر مشهد الاحتفال في ظل غياب أبطال الانتصار.

أدرك السيسي أن الرئيس مرسي تعمد الإساءة إلى القوات المسلحة بهذا الفعل، لكنه لم يسع إلى التصعيد، بل فوَّت الفرصة عليه وعلى جماعته في هذا الوقت انتظارًا لما هو آت.

كان أخطـر مـا يقلق «الفريـق أول» عبدالفتاح السيسـي في هـذا الوقت هـو قضية الأمن القومي، كانت لديه معلومـات خطيرة عن مخطط جماعة الإخوان بالاشـتراك مع الولايات المتحدة وإسرائيل وحماس، لتنفيذ خطة إقامة دولة غزة الكبرى على أراضي سيناء.

في هذا الوقت قدمت المخابرات الحربية تقريرًا إلى السيسي يتضمن معلومات في منتهي الخطورة حول هذا المخطط وأبعاده وما يمكن أن يترتب عليه من تداعيات.

لقد رصد تقرير المخابرات الحربية المُقَدَّم إلى القائد العام ستة متغيرات مهمة دلل بها على حقيقة هذا المخطط وسبل مواجهته وهي:

1- بدء مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل تقوم على أساس طي صفحة الماضي، وبدء التواصل معها، وهو ما عبرت عنه الرسالة التي بعث بها الرئيس محمد مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي «شيمون بيرير»، في 19 يوليو 2012، والتي سلَّمها السفير المصري عاطف سالم بمناسبة اعتماده سفيرًا لدى تل أبيب.

كانت الرسالة تحوي كلمات من عينة «عزيزي وصديقي العظيم، لي الشرف أن أعرب لفخامتكم عَمَّا أتمناه لشخصكم من السعادة ولبلادكم من الرغد»، «صديقك الوفي» وقس على ذلك!

2- الدور المشبوه الذي لعبه د. عصام الحداد – مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية – في التوصل إلى اتفاق لهدنة دائمة بين إسرائيل وحماس، مع إدانة عمليات المقاومة ورعاية مرسي لهذا الاتفاق الذي جرى توقيعه في 22 نوفمبر 2012.

3- وصول معلومات للمخابرات الحربية عن خطوات يعتزم مرسي الإقدام عليها تضمن لأمريكا مراقبة الحدود بين مصر والعدو الإسرائيلي عبر أجهزة الكترونية لرصد الأسلحة وعمليات التسلل داخل فلسطين والتجسُّس على مصر أيضًا.

4- البدء في تنفيذ خطة تَمَلُّك الفلسطينيين المنتمين إلى حماس الأراضي الملاصقة للحدود المصرية مع غزة، كتمهيد لإعلان دولة غزة الكبرى على مساحة إضافية تبلغ حوالى 720 كيلو مترًا بطول الحدود حتى العريش.

5- فتح أبواب سيناء للإرهابيين من شتى أنحاء العالم ورصد المخابرات الحربية لدخول الآلاف منهم بطرق غير مشروعة إلى داخل سيناء، والبدء في فتح معسكرات للتدريب بالتعاون مع حركة حماس وعناصر فلسطينية أخرى متطرفة.

6 - مقتل أحمد الجعبري قائد كتائب القسام في 14 نوفمبر 2012، بمؤامرة شاركت فيها إسرائيل والمخابرات القطرية وعناصر من حماس، بهدف التمهيد لتوقيع اتفاق الهدنة بين حماس وإسرائيل برعاية مرسي في 22 نوفمبر 2012.

كان الفريق أول عبدالفتاح السيسي - في هذا الوقت - يتابع بنفسه محاولات الاختراق، ومؤامرة تنفيذ مخطط غزة الكبرى، ولذلك أصدر في الثالث والعشرين من ديسمبر 2012 - في خطوة استباقية - قرارًا يحظر تملك أو حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الموجودة في المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية، والمناطق المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية بمسافة 5 كيلو مترات غربًا، ما عدا مدينة رفح والمباني المقامة داخل الزمام وكردونات المدن فقط والمقامة على الطبيعة قبل صدور القرار الجمهوري رقم 204 لسنة 2010 .

لم يتوقف قرار القائد العام الذي حمل رقم 203 لسنة 2012 ونشر في الجريدة الرسمية عند هذه الحدود، بل امتد إلى حظر تملك أو انتفاع أو إيجار أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الموجودة في الجزر الواقعة في البحر الأحمر والمحميات الطبيعية والمناطق الأثرية وحرمها.

في هذا الوقت سعى البعض إلى تحريض بعض مشايخ سيناء، بزعم أن القائد العام للقوات المسلحة يرفض تمليك الأراضي المتاخمة للحدود لأهالي سيناء، وأن هناك مخططًا لهدم المناطق المجاورة، طلب المشايخ مقابلة محمد مرسي، عقد معهم لقاءً مطولًا حرَّضهم فيه على السيسي وقال لهم: «اذهبوا إلى السيسي وما تتوصلون إليه من حلول معه أنا لن أكون ضِدَّها».

ذهب وفد المشايخ إلى السيسي بالفعل وكانوا غاضبين جدًّا، إلَّا أن السيسي تحاور معهم لعدة ساعات وشرح لهم حقيقة المخطط، وقال لهم إن هناك آلاف الفلسطينيين ينتمون إلى حركة حماس ممن حصلوا على الجنسية المصرية في عهد الرئيس مرسي، يسعون إلى وضع أيديهم على هذه الأراضي، مما يشكل خطورة على الأمن القومي للبلاد.

وبعد أن تفهَّم المشايخ أبعاد المخطط وحقيقته، كان لهم موقف المؤيد والداعم لقرار السيسي، بل أعلنوا وقوفهم معه صفًا واحدًا للدفاع عن أراضي سيناء ورفض التفريط فيها لأي من كان.

شكَّل هذا الموقف صدمة قوية للرئيس مرسي ولجماعة الإخوان، التي عقد مكتب الإرشاد بها اجتماعًا لمناقشة القرار الذي أصدره وزير الدفاع دون التشاور مع رئيس الجمهورية، وبما يعرقل المخطط الذي جرى الاتفاق عليه مع الأمريكيين في وقت سابق.

منذ هذا الوقت قررت الجماعة وضع الفريق أول عبدالفتاح السيسي هدفًا لها، سعت إلى نشر الشائعات حوله، تعمَّد أعضاؤها الإساءة إليه في الندوات والمؤتمرات، وتطاول المرشد شخصيًّا في أكثر من لقاء على المؤسسة العسكرية، وهي كلها أمور دفعت إلى أزمة مكتومة بين قادة الجيش ورئيس الدولة وجماعة الإخوان.

كان مرسي ينتظر اللحظة المناسبة لإبعاده، لم يكن البديل قد وُجِدَ بعد، لقد استبقه السيسي، وأصدر قرارًا بتعيين اللواء محمود حجازي رئيسًا للمخابرات الحربية، كان مرسي يريد أن يزرع اللواء عباس مخيمر على رأس هذا الجهاز، كان مخيمر مسئولًا عن فرع الأمن الحربى في الجهاز في وقت سابق، لكنه انضم إلى حزب الحرية والعدالة خلال فترة التقاعد، وأصبح رئيسًا للجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس الشعب الجديد بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، والذي كان الإخوان يشكلون فيه أغلبية كاسحة بمشاركة السلفيين وبعض التيارات الدينية الأخرى.

كانت معركة مكتومة، لكن السيسي حسم الأمر وأبلغ الرئيس، لم يكن أمام مرسي خيار، لقد أغلق السيسي النافذة التي كان يريد مرسي أن يطل من خلالها على القوات المسلحة، وأن يبدأ عبر هذا الطريق خطة الأخونة والسيطرة منذ البداية.

فـي هـذا الوقـت، كان خيرت الشـاطر غاضبًا مـن ضعف مرسـي أمام السيسـي، كان الشـاطر يرى أن هـذه المعركة لا تقل عـن معركة الانقلاب على المشـير طنطـاوي وقادة الجيش، ووبَّخ محمد مرسـي، وقـال له: «لقد خسرت أول معركة مع السيسي، وأتمنى ألَّا تدعه يحقق انتصارًا ثانيًا».

كانت المعركة الثانية هي معركة رفض الأحلاف والتحالفات العسكرية مـع أي طـرف كان، بعيدًا عن الأمة العربية التي تربطها بمصر اتفاقية الدفاع العربى المشترك الموقعة في بداية الخمسينيات.

ففي بداية شهر فبراير 2013 عقدت في مصر دورة القمة الإسلامية، والتي شـارك فيها الرئيس الإيرانى «أحمدي نجاد»، كانت المشـاركة الإيرانية قد جاءت بناءً على دعوة وجهها الرئيس محمد مرسـي، لقد كانت هي الزيارة الأولى لمسئول إيراني كبير، على هذا المستوى إلى مصر.

لقد شهدت العلاقات بين القاهرة وإيران على مدى سنوات عديدة حالة من الفتور والأزمات المتتالية التي عرقلت عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

لم تعترض المؤسسـة العسـكرية على زيارة الرئيس الإيراني ومشاركته في القمة على رأس وفد رفيع المستوى، غير أن ما أثار قلق الجيش وقائده العـام الفريـق أول عبد الفتاح السيسـي هو التصريح الـذي أدلى به الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أثناء مشـاركته في القمة الإسلامية في القاهرة عندما قـال: «إن إيـران قادرة علـى حماية مصر، وإنها سـتحميها مـن أي مخاطر تتعرض لها».

لقد رأت المؤسسة العسكرية في هذا التصريح انتقاصًا من دورها الوطني والأمني وقدرتها على حماية البلاد في مواجهة أية مخاطر تتعرض لها.

وأمام حالة الغليان التي اجتاحت المؤسسة العسكرية، أبدى الفريق أول عبدالفتاح السيسي رفضه ورفض المؤسسة العسكرية لهذا التصريح، واعتبره تدخلًا في الشئون الداخلية المصرية ويمثل إهانة للقوات المسلحة المصرية.

وفي اتصال بين السيسي والرئيس مرسي حذر وزير الدفاع من مغبة توقيع أية اتفاقات للتعاون العسكري مع إيران بأي شكل من الأشكال، بل أكد أن المؤسسة العسكرية ستعلن رفضها العلني لأية اتفاقات في حال توقيعها بين الرئيسين الإيراني والمصري.

يومها لم يكن أمام مرسي سوى التراجع عن توقيع هذا الاتفاق مع إيران.

وفي الرابع من فبراير 2013 كان الرئيس مرسي قد عقد اجتماعًا مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي هذا الاجتماع شن أعضاء المجلس هجومًا شديدًا على الرئيس مرسي واتهموه بالتفريط في الأمن القومي للبلاد، وتعريض الأمن المصري للخطر بفعل حالة الانقسام والفوضى التي سادت البلاد في هذا الوقت.

وكان من أهم القضايا التي طرحت في هذا الاجتماع هي قضية «الأنفاق» التي تربط بين غزة وسيناء والتي يزيد عددها على 1500 نفق.

لقد أبدى الرئيس مرسي اعتراضه على الطريقة التي يجري بها هدم الأنفاق، وأكد «أن ما يجري يمثل حصارًا على الفلسطينين، خصوصًا أن هذه الأنفاق كما زعم تخفف من الأعباء المفروضة عليهم من قبل إسرائيل».

وقال مرسي: «إنه تلقى العديد من الشكاوى من حكومة حماس، ومن أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، وإنه يطلب من الجيش التوقف عن الاستمرار في هدم هذه الانفاق».

وكان رأي الفريق أول عبدالفتاح السيسي الذي عبر به عن موقف القيادة العامة للقوات المسلحة قد أكد على عدد من الأمور المهمة أبرزها:

- أن هذه الأنفاق باتت تشكل خطرًا على الأمن القومي، لأنها أصبحت وسيلة لتهريب المواد الغذائية والأسلحة والهاربين والعصابات المنظمة وأيضًا الإرهابيين.
- أن هذه الأنفاق خلقت طبقة من المليونيرات بلغت في قطاع غزة وحدها أكثر من ألف مليونير، دون أن يكون للأمر علاقة بتزويد الشعب الفلسطينى في غزة بما يحتاجه من الغذاء والدواء.
- أن هذه الأنفاق وُجِدَتْ في وقت سابق بسبب إغلاق إسرائيل للمعابر الستة التي تتحكم فيها، وكذلك الحال بالنسبة لمعبر رفح الذي كان يواجه الكثير من العقبات، أما الآن وبعد فتح المعابر لم يعد للأنفاق أي دور سوى تهديد أمن مصر، وهو أمر لن تسمح به القوات المسلحة، لا سيما بعد الأحداث التي شهدتها سيناء في عقاب ثورة 25 يناير 2011.

لقد حاول مرسي بكل ما يملك أن يثني الجيش عن التوقف عن هدم الأنفاق انتظارًا لوقت لا حق، إلَّا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان حاسمًا في هذا القرار.

وقد خرج الرئيس مرسي من هذا الاجتماع غاضبًا بعد أن فشل في إقناع أعضاء المجلس العسكري بالاستجابة لمطالبه.

كانت الأوضاع في سيناء تزداد تدهورًا، كان الإرهابيون يتدفقون من كل اتجاه إلى داخل الحدود المصرية، منهم من جاء عبر الأنفاق من غزة، ومنهم من جاء من خارج البلاد من أفغانستان وبريطانيا ودول المغرب العربي والعديد من البلدان الأخرى.

وكان مرسي قد أفرج عن أكثر من ألفين من المحكومين والموقوفين، الذين صدرت أحكام بالمؤبد والإعدام على بعضهم، وبعد خروجهم توجه أغلبهم وباتفاق مع جماعة الإخوان إلى سيناء.

كان مرسي قد شكل لجنة من عناصر إخوانية برئاسة الجمهورية، مهمتها استقبال العائدين من الخارج، والذين وصلت أعدادهم إلى أكثر من 3500 شخص، دخل أغلبهم إلى البلاد بتعليمات رئاسية مباشرة ودون المرور على أجهزة الأمن في المواني والمطارات، وتوجهوا على الفور إلى سيناء.

كان الجيش قد رصد العديد من المعسكرات داخل سيناء، وكانت مهمة هذه المعسكرات تقديم المقاتلين لينضموا إلى صفوف الإرهابيين المعارضين في سوريا، حيث انضوى غالبيتهم تحت إمرة جبهة النصرة،

بعد أن لعبت الحكومة المصرية دورًا كبيرًا في تسهيل خروجهم ودخولهم من سيناء إلى سوريا وبالعكس.

كانت الأوضاع في سيناء تزداد تدهورًا وكان محمد مرسي يرفض أية مقترحات يطرحها الجيش للمواجهة، بل كان دائمًا ما يحذر من مخاطر أي صدامات يمكن أن تحدث داخل سيناء، وهو الأمر الذي طرح المزيد من علامات الاستفهام، ولم تكن سيناء وحدها التي يعد الإخوان العدة للتفريط في ترابها، بل إن الأمر انعكس أيضا على مثلث حلايب وشلاتين.

لقد نسب في هذا الوقت إلى أحد مستشاري الرئيس السوداني عمر البشير أن الرئيس المعزول محمد مرسي تعهد في آخر زيارة له إلى الخرطوم بالموافقة على ضم مثلث حلايب وشلاتين، إلى السودان.

وبعد هذا التصريح مباشرة نشر الموقع الإلكترونى لحزب الحرية والعدالة خريطة مصر محذوفًا منها منطقة حلايب وشلاتين مما أثار ضجة كبرى في الأوساط السياسية والشعبية كافة.

في هذا الوقت سادت حالة من الغليان أوساط الجيش المصري، خصوصًا بعد صدور تصريح من د. محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق لجماعة الإخوان، والذي قال «إنه لا يمانع في ضم حلايب وشلاتين للسودان أو مصر، انطلاقا من أن مبادئ الإخوان هي أن تكون الأمة الإسلامية والعربية واحدة ولا يجوز للأشقاء أن يتصارعوا على أمتار هنا أو هناك»، وقال «إن الحدود فرضها الاستعمار في وقت كان فيه العرب والمسلمون في غفلة».

في هذا الوقت قال مصدر عسكري: «إن القوات المسلحة لن تسمح بالتفريط في حلايب وشلاتين، وأن أرض مصر وسيادتها ليست مجالًا

للتفاوض مع أي دولة أخرى». وأكد المصدر «إن هناك حالة استياء داخل القوات المسلحة من محاولة الإخوان إثارة أقاويل بعد زيارة الرئيس محمد مرسي للخرطوم والترويج لإمكانية ضم مثلث حلايب وشلاتين للسودان كبالونة اختبار قياس رد الفعل في مصر».

وقال المصدر: «إن القوات المسلحة تعرف جيِّدًا قيمة مثلث حلايب وشلاتين للأمن القومي المصري، لذلك فالجيش المصري حريص على الوجود هناك بشكل كبير في الوقت الذي تغيب فيه معظم مؤسسات الدولة».

وأكد المصدر: «أن الأراضي المصرية ليست للمجاملة بين رئيس الجمهورية ورؤساء الدول المجاورة، وأن السيادة المصرية خط أحمر عند الجيش الذي بذل جهودًا مضنية لتعمير هذا الجزء المهم من أرض مصر».

وفي الاجتماع الذي جرى يوم الخميس 11 إبريل 2013 دعا الفريق أول عبدالفتاح السيسي الرئيس مرسي للحضور إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي انعقد في مبنى وزارة الدفاع.

وقد حضر الرئيس مرسي وفوجئ بموقف موحد للمجلس العسكري وتحذيرات شديدة اللهجة من مغبة أية محاولة يقوم بها الرئيس للتفريط في الأمن القومي للبلاد أو أي جزء من الأراضي المصرية.

وحذَّر المجلس الأعلى في هذا الاجتماع من مخطط تأجير منطقة قناة السويس لحساب عدد من المستثمرين القطريين والأجانب، وخطورة ذلك على الأمن القومي المصري، وتم وضع شروط في هذا الاجتماع لحماية

هـذه المنطقة المهمة والاستراتيجية، مما اضطر الرئيس إلى التعهد بعدم الموافقة على إقامة أي مشروع فيها إلَّا بعد الرجوع للقوات المسلحة، ولم يكن الوضع أحسن حالًا في منطقة منابع النيل، حيث وصلت معلومات إلى أجهزة الاستخبارات المصرية عن اتفاق جرى بين الرئيس مرسي خلال مشاركته في القمة الإفريقية في مايو 2013 وبين رئيس الوزراء الإثيوبى يسمح لإثيوبيا بالإعلان عن البدء في بناء سد النهضة، والذي سوف يتمكن من تخزين 74 مليار متر مكعب من المياه مما سيؤثر سلبًا على حصة مصر من المياه والبالغ 55.5 مليار متر مكعب.

كان كل ما جرى متَّفقًا عليه، وعندما نشرت إحدى الصحف الإثيوبية مضمون هذا الاتفاق لم يجرؤ مرسي أو أي من مساعديه على نفي هذا الكلام.

وكان الجيش في هذا الوقت قد حذَّر محمد مرسي من خطورة ما تقوم به إثيوبيا في الجنوب، وطالب بإعلان موقف واضح وتحرك دبلوماسي واسع في إفريقيا والمجتمع الدولى لوقف بناء هذا السد.

وبدلًا من ذلك راح محمد مرسي وبالاتفاق مع مساعدته «باكينام الشرقاوي»، يُعِدَّان مصيدة لقادة الأحزاب السياسية الذين نقل حديثهم حول سد النهضة على الهواء ودون أن يتم إعلامهم بذلك، وهو أمر كانت له انعكاساته الكبيرة، كانت إثيوبيا هي المستفيد الأساسي من وراء ما جرى.

وفي اجتماع مجلس الأمن القومي الذي جرى في 11 يونيو 2013 كانت هناك مشادة حادة بين الفريق أول عبدالفتاح السيسي وبين الرئيس

محمد مرسـي، كانت القوات المسلحة قد احتجزت 60 سيارة «لاندروفر» سـودانية دخلت الحـدود المصرية من منطقة حلايب وشـلاتين، سـاعتها طلب الرئيس مرسـي من وزير الدفاع إعادة السـيارات وركابها من الجنود والضبـاط السـودانيين إلى السـودان مرة أخرى، بعد أن تـم احتجازهم من قبل القوات المسلحة.

وقـد أعد الرئيس مرسـي في هذا الاجتماع سـيناريو للضغط على وزير الدفاع لإجباره على إعادة السيارات السودانية المحتجزة، فتحدث الرئيس وتحـدث رئيـس الوزراء هشـام قنديـل وتحدث أيضًـا رئيس لجنـة الأمن القومي في مجلس الشـورى، وجميعهم طالبوا بإعادة السـيارات وعفا الله عما سلف.

ظل السيسـي صامتًا يتابع ما يجري أمامه، وعندما طلب الرئيس مرسـي أن يسـتمع إلـى رد الفريق أول السيسـي على ذلك، رد عليـه بالقول «نعم» فعلًا، عفا الله عما سـلف، ولكن أبدًا لن نعيد إليهم السـيارات المحتجزة، لأنها تجاوزت الحدود المصرية وشـكلت عدوانًـا عليها، وإذا فعلوها مرة أخرى وتجاوزوا الحدود فلن نعيد السيارات ولا الذين على متنها.

لـم يكن أمام محمد مرسي، سوى الصمت، أدرك أن وزير الدفاع مصمم علـى رأيـه، فانتقـل على الفـور إلى مناقشـة أمر آخـر وهو قطـع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا.

في الخامس عشـر مـن يونيو فوجئ وزيـر الدفاع بقرار الرئيس مرسـي بقطع العلاقات الدبلوماسـية مع سـوريا أمام جمع مكون من نحو عشـرين ألف شخص جُلُّهم من الإسلاميين والإخوان.

في هذا اللقاء قال مرسي «لن يهنأ لنا بال ولن يغمض لنا جفن حتى نرى السوريين الأحرار يقيمون دولتهم الموحدة على كامل ترابهم الذي روته دماء أطفالهم ونسائهم وشبابهم»، وقال: «أنا لا اختزل النصرة في يوم، بل كل يوم حتى ينعم السوريون بالأمن والأمان كما نحب لأنفسنا».

ووعد مرسي بعدم السكوت وقال في خطابه: «إن الجيش والشعب المصري لن يظلا متفرجيْن على ما يجري في سوريا»، وكانت تلك إشارة خطيرة تنذر بتدخل الرئيس في سوريا عسكريًّا.

أدرك السيسي وقادة الجيش أن الرئيس مرسي يريد الزج بالجيش المصري في حرب ضد سوريا، سوف تصب نتائجها حتمًا لصالح مخطط الشرق الأوسط الجديد، وتفتيت سوريا لحساب إسرائيل وأمريكا.

لقد أثار هذا التصريح حالة من القلق الشديد في صفوف ضباط وجنود القوات المسلحة، ولذلك طلب السيسي صدور بيان عن مصدر عسكري في هذا الوقت للرد على محاولة توريط الجيش المصري.

وقال المصدر العسكري: «إن القوا المسلحة لن ترسل أي قوات لمساندة المعارضة السورية ضد نظام بشار الأسد».

وأكد المصدر العسكري «أن الجيش المصري له مهام محددة في حماية الأمن القومي داخليًّا وخارجيًّا، وهو غير معني على الإطلاق بالأمور الداخلية لدول الجوار».

وأوضح المصدر «أن رجال القوات المسلحة يرفضون بشكل قاطع توجيههم نحو القيام بأي عمل عسكري تجاه الجيش السوري».

ووصف المصدر الدعوة للجهاد في سوريا بأنها تستهدف في المقام الأول توريط الجيش المصري في مستنقع من الصراعات المسلحة، وحرب العصابات التي تمولها جهات عديدة داخل الأراضي السورية.

وفي يوم 22 يونيو 2013، عندما التقى مرسي بالقائد العام للقوات المسلحة ومعه عدد من القادة من بينهم رئيس الأركان الفريق صدقي صبحي، ومساعد وزير الدفاع اللواء محمد العصار، واللواء محمود حجازي مدير المخابرات الحربية في ذلك الوقت، وقادة الأفرع الرئيسية تم عرض تقدير استراتيجي للموقف في البلاد حيث حذر التقرير من خطورة الموقف ومظاهرات 30 يونيو المقبلة، وطالب بضرورة الاستجابة لمطالب الشعب المطروحة.

يومها ترك مرسي كل شيء، وعلق على الحديث الذي استمر لأكثر من ثلاث ساعات بالقول: «الموضوع ده حنشوفه، لكن المهم الآن هو أن يتولى الجيش المصري تدريب الجيش السوري الحر للمساعدة في إسقاط نظام الأسد».

ساعتها أدرك السيسي وقادة الجيش أن مرسي مصمم على توريط القوات المسلحة في هذا المستنقع، وأن البلاد حتمًا ماضية إلى الصدام الكبير.

الحرب على السيسي

كان مرسي يخاف خيرت الشاطر، يدرك أنه الرجل الأقوى داخل الجماعة، يمتلك التنظيم والمال والنفوذ أيضًا، كان مرسي يعرف أن وصوله لرأس السلطة «ضربة حظ» قد لا تتكرر، وكان يعرف أنه يمهد الطريق لخيرت الشاطر، ربما بعد دورة واحدة فقط من رئاسته للجمهورية.

لم يكن السيسي مرتاحًا لخيرت الشاطر، كان يعرفه جيِّدًا، لقد تحاور معه لعدة جلسات، في مبنى المخابرات الحربية، في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، بعضها جرى بحضور المشير طنطاوي، كان السيسي يعرف أن «الشاطر» هو صانع القرار الحقيقي داخل الجماعة، وكان يعرف أن طموحه بلا حدود.

قبيل الثاني والعشرين من نوفمبر 2012 رصد جهاز المخابرات الحربية اجتماعًا خطيرًا لهيئة مكتب الإرشاد، تم فيه الاتفاق على الإعلان الدستوري الجديد، الذي أحدث انقلابًا صامتًا في مصر، وكان تقدير الموقف الاستراتيجي الذي تم رفعه من الجهاز إلى وزير الدفاع يؤكد خطورة إصدار هذا الإعلان والتداعيات التي سوف تنجم عنه.

كان خيرت الشاطر هو صاحب الفكرة، كانت كل المؤشرات تقول إن المحكمة الدستورية العليا سوف تصدر حكمها في الطعن المقدم بحل

مجلس الشورى وإلغاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في الثاني من ديسمبر، وكان الشاطر يرى أن الحكم سوف يصدر بحل مجلس الشورى أسوة بمجلس الشعب الذي أصدرت المحكمة حكمًا بحله في 15 يونيو 2012، والأمر نفسه بالنسبة للجمعية التأسيسية، التي لم يتلاف «الإخوان» الأسباب التي أدت إلى حلها في العاشر من أبريل من العام ذاته، وراحوا يعيدون تشكيلها بالمآخذ السابقة نفسها، التي جرى على أساسها الحكم بالحل.

طلب الشاطر في هذا الوقت إعداد المشروع في سرية تامة، رفض إطلاع نائب الرئيس «محمود مكي» أو وزير العدل «أحمد مكي» على مضمونه، لقد فوجئنا كما فوجئ الكثيرون.

لقد جاء الإعلان الدستوري إلى محمد مرسي قبيل أن يعتمده رئيس الجمهورية بقليل، حاول مرسي أن يعدل في المشروع، إلَّا أن خيرت الشاطر كان حاسمًا في قراره، ولم يكن أمام مرسي إلَّا الاستجابة.

بعد الإعلان مباشرة، أدرك الفريق أول عبد الفتاح السيسي خطورة الوضع، ذهب إلى الرئيس مرسي بعد أن طلب لقاءه عاجلًا، حذره من المشاكل التي ستنجم عن هذا الإعلان، قال له:«إن الشعب المصري لن يقبل، وإن الجماهير لن تسكت، وإن المظاهرات ستعود إلى الشوارع مجددًا»، إلَّا أن محمد مرسي كان له رأي آخر.

كان محمد مرسي يبدو غير مكترث بتحذيرات المشير، وجه كلمات شديدة اللهجة إلى المحكمة الدستورية العليا، قال إنها من ذيول نظام

مبارك، وإن حلها لمجلس الشعب كان حكمًا سياسيًّا، وأنه لن يسمح بحل مجلس الشورى أو حل الجمعية التأسيسية للدستور.

حاول السيسي مع مرسي أكثر من مرة، غير أن مرسي كان مُصَمِّمًا على موقفه، ولم يكن مرتاحًا لموقفه، كانت المعلومات التي وصلت إلى مرسي عبر مكتب الإرشاد تقول: إن جهاز «الرصد الشعبي» وهو جهاز إخوانى للمعلومات والاستخبارات يقول «إن السيسي عقد تحالفًا مع اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية، وإن الاجتماع الذي عقد بين الرجلين في يوم الخميس الثاني والعشرين من نوفمبر 2012 لم يكن بريئًا»!!

لم يكن الاجتماع تآمريًّا، كما حاول مكتب الإرشاد تصويره للرئيس مرسي، بل إن هذا الاجتماع جاء على خلفية حادثين خطيرين وقعا بين رجال القوات المسلحة والشرطة المصرية.

كان الأول قد وقع في شهر نوفمبر من العام ذاته، عندما قام عدد من ضباط وجنود الجيش بمحاصرة قسم ثان القاهرة الجديدة ردًّا على حادث تَعرُّض أحد أكمنة الشرطة لضابط بالقوات المسلحة، حيث أبلغ وحدته بالاعتداء عليه، فتمت محاصرة قسم الشرطة وحدثت أزمة عنيفة بين الجانبين.

أما الحادث الثاني فقد وقع في مدينة الإسكندرية عندما انتشرت شائعة عن احتجاز أحد أقسام الشرطة لضابط من القوات البحرية، فقام زملاؤه باقتحام قسم الشرطة وتفتيشه ولم يعثروا على زميلهم، إلَّا أن الحادث ترك جرحًا غائرًا في النفوس.

في هذا الوقت تم الاتفاق بين وزيري الدفاع والداخلية على عقد لقاء عاجل لإنهاء هذه الأزمة المتصاعدة بحضور الوزيرين وعدد من قادة وضباط وأفراد الجيش والشرطة.

عقد اللقاء في مقر القرية الأوليمبية بنادي الدفاع الجوي بالتجمع الخامس وبحضور 1500 من ضباط الجيش والشرطة.

في هذا اللقاء تحدث الفريق أول السيسي وقال: «علينا أن نعرف أن ما يراد بمصر لن يتحقق إلَّا لو استطاع الأعداء هزيمتنا، نحن الجيش والشرطة»، وقال: «إن هناك مخططات لإيذاء الجيش على حدة، وأخرى لإيذاء الشرطة على حدة، والجيش والشرطة معًا، ولابد أن يكون الحرص على البلد أكبر منا جميعًا»!!

لقد خاطب السيسي جموع الحاضرين في هذا اليوم بالقول: «أنتم تحملتم من أجل بلدكم الكثير، ويجب أن ننظر إلى مصر أولًا قبل أي شيء، لأننا لو انكسرنا لن تقوم لمصر قائمة»!!

أما اللواء أحمد جمال الدين فقد قال في كلمته «لن نسمح بأي محاولات للوقيعة بين الجيش والشرطة، البلد مستهدف، وهناك من يريد إحداث الشقاق بين أهل البيت الواحد، ويعمل جاهدًا على تحقيق ذلك، إلَّا أنهم لن يفلحوا في ذلك على الاطلاق»!!.

عندما تسربت أنباء هذا الاجتماع إلى مكتب الإرشاد، وتفاصيل ما جرى في داخله، احتقن الرأي العام داخل المكتب ضد الوزيرين، لقد رأى خيرت الشاطر أن الجيش والشرطة يتحالفان ضد الرئيس وضد

الجماعة، وأن من شـأن هذا التحالف أن يعرقل مخطط الأخونة والسيطرة على مفاصل الدولة المصرية في أقرب وقت ممكن.

لم يكن خيرت الشـاطر مقتنعًا بأن ثلاثة لقاءات جرت بين قادة الجيش والشرطة في أقل من شهر هدفها فقط إزالة التوتر بين الجانبين، كان يعرف أن الهـدف أكبـر من ذلك بكثير، لقـد تعامل مع الأمر بعقليـة تآمرية، وراح يحرض مرسي بالقول: «إن هذه اللقاءات مثيرة للشبهات لأنها جرت بغير حضور أو دعوة رئيس الجمهورية، بل تم تجاهل الحديث عن الرئيس ولو بكلمة واحدة ترد على لسان الوزيرين»!!

فـي غمـرة الخلاف بين الفريـق أول عبدالفتاح السيسـي وبيـن الرئيس محمـد مرسـي وجماعتـه، أدرك السيسـي أن البلاد تمضي نحـو الفوضى والانقسـام، وأن جماعـة الإخـوان مصممـة علـى حكم الشـعب بالحديد والنار.

لقد حدث ما توقعه السيسي، احتشد مئات الآلاف حول قصر الاتحادية في الرابع من ديسـمبر، هتفوا «يسـقط حكم المرشـد»، أشعل الإخوان في اليوم التالي المعركة، أحرقوا خيام المعتصمين واعتدوا عليهم، سـقط أكثر من عشرة شهداء وجُرِح المئات.

بعد الأحداث مباشـرة، طلب السيسي من مرسي وضع حد لاعتداءات ميليشيات الإخوان على المواطنين، قال له: «إن البلاد تمضي نحو الهاوية، وأن الجيـش لن يظل صامتًا على المخاطر التـي يتعرض لها الأمن القومي للبلاد».

طلب السيسي من مرسي إصدار بيان لتهدئة الشارع ودعوة القوى السياسية والأحزاب للحوار والاتفاق على نقطة انطلاق للأمام والتراجع عن الإعلان الدستوري الجديد، حذر السيسي من خطورة التصعيد وظن أن الرئيس سوف يعبر عن ذلك في خطابه.

وفي مساء الخميس 6 ديسمبر 2012 كان مرسي يلقي بيانًا للشعب يردد فيه اتهامات لا أساس لها، ويدَّعي على النيابة العامة وينسب لها أكاذيب تم دحضها من المستشار «مصطفي خاطر» المحامي العام لنيابة شرق القاهرة.

لقد قال مرسي في بيانه «إن قوات الأمن ألقت القبض على أكثر من 80 متورطًا في أعمال عنف وحمل للسلاح ومستعمل له، وأن النيابة العامة قد حققت مع بعضهم والباقون محتجزون قيد التحقيق بمعرفتها».

وقال «إنه من المؤسف أن بعض المقبوض عليهم لديهم روابط عمل واتصال ببعض ممن ينتسبون أو ينسبون أنفسهم للقوى السياسية، وبعض هؤلاء المستخدمين للسلاح والممارسين للعنف من المُسْتَأجرين مقابل مال دُفع لهم، وكشفت ذلك التحقيقات واعترفوا بها».

وقال مرسي «لقد رأينا قبل ذلك حديثًا مُجهَّلًا عن الطرف الثالث في أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد، ولم يتمكن أحد من التوصل للطرف الثالث»، وقال «إن هؤلاء المقبوض عليهم تكلموا عنهم وعن ارتباطاتهم بهم، وأن اعترافات هؤلاء سوف تعلن النيابة العامة نتائجها في ضوء التحقيقات التي تجري الآن في هذه الوقائع المؤسفة مع مرتكبيها والمحرضين عليها ومموليها في الداخل كانوا أو في الخارج».

كان رد النيابة مفحمًا لمرسي ولجماعته، تم الإفراج عن المقبوض عليهم، وأكد المستشار مصطفي خاطر ومعه كل من سامح عصام وإبراهيم صالح أنه لا توجد أدلة تثبت تورط المتهمين في أعمال عنف وأن محاضر التحريات جاءت لصالحهم، وأنهم تعرضوا لتعذيب شديد على يد عناصر جماعة الإخوان.

كانت الأزمة في هذا الوقت قد بدأت تتصاعد بشكل سريع، عقد الفريق أول عبدالفتاح السيسي اجتماعًا بالقيادة العليا للقوات المسلحة بعد هذه الأحداث مباشرة، ناقش الاجتماع الموقف الراهن ومخاطره، وكان الرأي السائد أن الجيش لابد أن ينذر القوى السياسية كافة، وأن يحذر من خطورة ذلك على أمن البلاد واستقرارها.

في هذا الوقت جرى الاتفاق على ضرورة إصدار بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة يحذر وينذر، ويطالب الجميع بالحوار من أجل مصلحة البلاد وأمنها القومي.

لقد حذر البيان الصادر في الثامن من ديسمبر 2012، من وجود مخاطر شديدة تهدد أركان الدولة المصرية بسبب استمرار الانقسامات التي تشهدها الساحة السياسية، وما نتج عنها من أحداث مؤسفة كان من نتيجتها سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

وأشار البيان «إلى أن القوات المسلحة تتابع تطورات الموقف الحالي وتداعياته بمزيد من الأسى والقلق، وأنها تنحاز دومًا إلى شعب مصر العظيم، وتحرص على وحدة صفه، باعتبارها جزءًا أصيلًا من نسيجه الوطني وترابه المقدس».

وقد عكس البيان رؤية الفريق أول عبدالفتاح السيسي الذي اقترح في الاجتماع ضرورة الدعوة إلى حوار مشترك يجمع بين القوى السياسية للتوصل إلى قاسم مشترك بين الجميع يضع حدًّا للانقسامات التي بدأت تسود البلاد في هذا الوقت.

لقد أشار البيان بشكل واضح إلى «أن القوات المسلحة تدعم الحوار الوطني والمسار الديمقراطي الجاد والمخلص حول القضايا والنقاط المختلف عليها، وصولًا للتوافق الذي يجمع جميع أطياف الوطن».

وحذر البيان من خطورة استمرار المواقف الحالية حيث وجه رسالته إلى جميع القوى بلا استثناء بالقول: «إن عدم الوصول إلى توافق واستمرار الصراع لن يكون في صالح الوطن، وسيدفع ثمن ذلك الوطن بأكمله».

وحذر البيان من خطورة «ما تشهده الساحة الداخلية والإقليمية والدولية من تطورات بالغة الحساسية، حتى يمكن تجنب الوقوع في تقديرات وحسابات خاطئة تجعلنا لا نفرق بين متطلبات معالجة الأزمة الحالية والثوابت الاستراتيجية المؤسسة على الشرعية القانونية والقواعد الديمقراطية التي تم التوافق عليها بين الجميع، وتم قبول التحرك على أساسها إلى المستقبل».

بعد صدور بيان القيادة العامة للقوات المسلحة سادت حالة من الارتياح لدى الشارع المصري، غير أن هذا البيان أثار على الجانب الآخر (الإخوان والسلطة) قلقًا شديدًا.

في هذا الوقت عقدت هيئة مكتب جماعة الإخوان اجتماعًا عاجلًا لمناقشة دلالات هذا البيان وأبعاده الراهنة والمستقبلية، حيث ناقش

المجتمعـون كل الخيـارات المطروحة لوضع حد لما أسـموه بمحاولات عودة الجيش إلى المشهد السياسي مرة أخرى.

وبعـد مناقشـات مطولة تم إعـداد التقريـر، وتم إخطـار الرئيس محمد مرسـي بمضمونه والخيارات المطروحة لمواجهة هذا البيان، ومن أبرز ما تضمنه هذا التقرير هو:

1- أن هذا البيان الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة تم دون التشاور مع السيد رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، مما يؤكد أن الفريق أول عبدالفتاح السيسي يرفض الاعتراف بشرعية الرئيس كقائد أعلى للقوات المسلحة ويتصرف ومن معه في غيبة عنه.

2- أن هيئـة مكتـب «جماعة الإخوان المسـلمين» تحذر مـن خطورة عودة الجيـش إلى صـدارة المشـهد السياسـي، بعـد أن انتهـى دور المجلس العسـكري بوصـول الرئيـس المنتخـب إلـى قمـة السـلطة التنفيذيـة والعسكرية، وهو أمر يمثل تجاوزًا لابد من التصدي له في مهده.

3- أن البيـان الصادر عن القوات المسـلحة يمثل اعتداءً سـافرًا على جميع مؤسسات الدولة، حيث تضمن تحذيرًا واضحًا وانذارًا يقضي بالتوصل إلى اتفاق، وهو أمر ليس من صميم عمل القوات المسلحة، مما يتطلب من السيد الرئيس محاسبة المسئولين عن إصدار هذا البيان حتى لا يتكرر السيناريو مرة أخرى.

4- أن مهمة الدعوة إلى الحوار ليست من صميم عمل أو اختصاص القوات المسـلحة وإنمـا هـي دعـوة يوجههـا ويرعاها رئيـس الجمهوريـة، وما

حدث أن البيان اعتدى بذلك على سلطات الرئيس مما يمثل خروجًا على دورها المحدد وهو أمر أيضًا لا يجب أن يمر دون حساب.

تدارس الرئيس مرسي رؤية جماعة الإخوان وسبل مواجهة بيان القوات المسلحة، وكان من رأي الرئيس في هذا الوقت، هو الانتظار لبعض الوقت لحين عودة الأوضاع إلى الهدوء، لقد أصر الرئيس مرسي على رأيه في هذا الوقت، مما أحدث خلافًا كبيرًا بينه وبين المهندس خيرت الشاطر، الذي كان يرى ضرورة مواجهة وزير الدفاع ومحاسبته على هذا البيان، الذي كان يرى فيه تحريضًا لقوى المعارضة ضد السلطة(الشرعية)!!

في التاسع من ديسمبر 2012، كان هناك لقاء مشترك لقادة الجيش والشرطة، وقد طرح اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية اقتراحًا على الفريق «عبدالمنعم التراس» قائد قوات الدفاع الجوي يقضي بقيام الجيش بمبادرة لرعاية حوار بين القوى السياسية المختلفة، بعيدًا عن القصر الجمهوري، رحب الفريق أول عبدالفتاح السيسي بهذا الاقتراح، وتم إبلاغ د.أحمد عبدالعاطي مدير مكتب الرئيس بمضمون الاقتراح لإبلاغه إلى الرئيس.

في اليوم التالي كان هناك اتصال بين وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي وبين رئيس الجمهورية د.محمد مرسي، طرح خلاله على الرئيس مضمون الاقتراح الذي يقضي بعقد لقاء بين القوى السياسية المختلفة تحت رعاية القوات المسلحة، على أن يحضر الرئيس جلسته الافتتاحية، بهدف إزالة الاحتقان بين أبناء الوطن الواحد.

وافـق الرئيـس علـى الاقتـراح، وطلب من وزيـر الدفـاع أن يمضي في الطريق، وأن يوجه الدعوة باسم القوات المسلحة إلى الجميع بلا استثناء.

كان الرئيس قد وافق على الاقتراح، دون التشـاور مع جماعته، مما أثار غضـب المهندس خيرت الشـاطر، فدعـا إلى عقد اجتمـاع عاجل لمكتب إرشـاد الجماعة لمناقشـة الاقتراح، وفي هذا الاجتماع تم توجيه انتقادات حـادة إلـى الرئيس مرسـي، وتوصل المجتمعـون إلى قـرار يقضي برفض اللقاء من أساسه، ما لم يتم داخل القصر الجمهوري وتحت رعاية الرئيس شخصيًّا.

كان رأي المهندس خيرت الشاطر أن السماح للقوات المسلحة برعاية الحوار والدعوة له تعني أن الجيش أصبح هو القاسم المشترك بين الجميع، وأنه تمكن من نزع سـلطات رئيس الجمهورية الذي لم يعد في نظر الكافة محايدًا بين الجميع.

انتظـرت «الجماعـة» لحين إبداء الآخرين لرأيهم فـي الحوار الذي دعا إليه وزير الدفاع، فوجئ المرشد العام بأن جميع القوى السياسية قد وافقت بما في ذلك جبهة الإنقاذ.

طلب الرئيس مرسـي من وزير الدفاع في هذا الوقت ضرورة أن يقتصر اللقـاء على مائـدة غداء يحضرهـا الرئيس، ويلقي كلمـة وينتهي الأمر عند هـذا الحد، وافق الفريق أول عبدالفتاح السيسـي على مضـض، عبر القادة العسـكريون عـن غضبهم الشـديد مـن الحملة التـي بدأت تحـرِّض عليها جماعة الإخوان ضد دعوة القوات المسلحة.

في هذا الوقت سعت القوات المسلحة إلى إنهاء الأزمة المتصاعدة، فراح اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع يدلي بتصريحات تليفزيونية يؤكد فيها أن اللقاء هو لقاء إنساني وعلى مائد غداء وهدفه هو إزالة الاحتقان.

ظن قادة الجيش أن الأمر انتهى عند هذا الحد، بدأت المراسم العسكرية توجه دعواتها للقوى السياسية والشخصيات العامة لحضور اللقاء الذي حُدِّدَ له موعد الثالثة من ظهر يوم الأربعاء 12 ديسمبر في مقر القرية الأوليمبية بنادي الدفاع الجوي.

وفجأة أجرى مرسي اتصالًا بالفريق أول السيسي أبلغه فيه بإلغاء الاجتماع المقرر، لأن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان يرفضان الحضور، لأن الحوار يتم بعيدًا عن مقر رئاسة الجمهورية.

أدرك الفريق أول السيسي مغزى الاتصال، دعا إلى اجتماع عاجل للقيادة العامة للقوات المسلحة، تم الاتفاق خلاله على إرجاء الدعوة للحوار، وقيل يومها إن ردود الفعل لم تأت على المستوى المتوقع منها.

كان رد الفعل غاضبًا لدى قيادات وضباط وأفراد القوات المسلحة، أدرك القادة السياسيون أن جماعة الإخوان تملي شروطها على الرئيس، وأن القرار الأول والأخير هو في يد مكتب الإرشاد وليس في يد الرئيس محمد مرسي!!

في هذا الوقت بدأت جماعة الإخوان خطة لاستفزاز الفريق أول عبد الفتاح السيسي، ودفعه إلى الصدام مع الرئيس والجماعة، حتى يكون هناك مبرر لعزله.

شن المرشد العام لجماعة الإخوان في رسالته الأسبوعية يوم الخميس 20 ديسمبر 2012، هجومًا شرسًا ضد الجيش المصري وقيادته قال فيه: «إن جنود مصر طيعون، لكنهم يحتاجون إلى قيادة رشيدة توعِّيهم بعد أن تولى أمرهم قيادات فاسدة».

كانت دلالات الكلمات واضحة، إنها تحرِّض الجنود والضباط على القادة، وتؤكد أن من يقودون الجيش المصري في هذا الوقت يفتقدون إلى الرشد وهم أيضًا قيادات فاسدة.

لقد أثار هذا التصريح ردود أفعال كبيرة داخل الجيش والمجتمع على السواء، مما دفع مصدرًا عسكريًّا إلى الرد على مرشد الجماعة بالقول: «إن مبدأ (الطاعة) أي تنفيذ الأوامر العسكرية ليس عيبًا، أو طاعة عمياء، لكنه ميزة عسكرية، لا تعني تلقي الأوامر والتنفيذ دون مناقشة، بل إسهام في الرأي وحوار بين القيادة والجنود، وهو منهج موجود رسخته القيادات العسكرية السابقة».

وأمام حالة الغليان التي سادت صفوف رجال القوات المسلحة أجرى الفريق أول عبدالفتاح السيسي اتصالًا بالرئيس محمد مرسي عبر فيه عن غضبه من تطاول المرشد وآخرين على القوات المسلحة، وطلب منه بشكل واضح ضرورة أن يعتذر المرشد عن هذه الإساءات.

في هذا الوقت أبلغ محمد مرسي مرشد الجماعة بموقف الجيش، وطالبه بتوضيح الموقف حتى يمكن تلافي هذه الأزمة وتداعياتها، وبعدها بأيام قليلة اضطر المرشد أن يؤكد على إشادته بقادة الجيش المصري وراح

يُحمِّـل من اعتبرهم يريدون الوقيعة مسـئولية التفسـير الخاطئ لتصريحاته ووجـه حديثـه إليهم بالقول: «ضل سـعيك وخـاب أملـك لا يحيق المكر السيئ إلَّا بأهله».

لم يقف الأمر عند هذا الحد، ولـم ترض القوات المسلحة بهذه الكلمات الباهتة، التي أطلقها المرشد لمحاولة إرضاء الخواطر، وعندما راح البعض يفسر أن التصريح كان مقصودًا به القادة السابقين (المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وأعضاء المجلس العسكري) رد عليهم الفريق أول السيسي في الرابع والعشـرين من ديسمبر 2012، عندما أشـاد بالقادة السابقين للقوات المسـلحة الذين قال عنهم: «إنهم ضربوا أروع الأمثلة في التضحية والفداء مـن أجـل الوطن، وأنهـم وضعوا المصلحـة العليا للبلاد فـوق كل اعتبار، فكانوا خير من حمل الأمانة».

وقـال السيسـي: «إن المؤسسـة العسـكرية تمـارس مهامها بتجـرد تام ولا يعنيها إلَّا شـعب مصر الذي تنحاز إليه دائمًا في إطار عقائد استراتيجية راسـخة تقضي بأهمية عدم التدخل في الصراعات والممارسات السياسية وحتـي لا تكـون مع طرف ضد آخر، إدراكًا منهـا لمخاطر ذلك على الأمن القومي والاستقرار الداخلي».

في السادس والعشـرين من يناير ترأس محمد مرسي اجتماعًا لمجلس الدفاع الوطنـي بحضور أعضاء المجلس، وفي مقدمتهم وزير الدفاع، كان البند الأهم على جدول الأعمال هو المتعلق بالأحداث التي شهدتها مدينة بورسعيد بعد صدور حكم بالإعدام ضد عدد من المتهمين في قضية مقتل نحو 73 من ألتراس أهلاوي.

وفي هذا الاجتماع جرى حوار حاد بين الرئيس ووزير الدفاع، خصوصًا عندما اتهم مرسي أن ما يجري في بورسعيد ومناطق أخرى من أحداث عنف هو من تدبير قوى المعارضة، وهو أمر رفضه السيسي وحمَّل الرئيس شخصيًّا مسئولية هذه الأحداث بسبب الانقسام الحادث في المجتمع ورفض الاستجابة لدعوة الحوار للوصول إلى قاسم مشترك بين الجميع.

وفي هذا الاجتماع صمم السيسي على إضافة فقرة مهمة في البيان الختامي خاصة بدور القوات المسلحة حيث أكد البيان فيها على أن «القوات المسلحة ملك للشعب المصري وتقف على مسافة واحدة من الجميع ولا تتدخل في العملية السياسية، إلَّا أنها في الوقت نفسه تدرك واجبها الوطني وحقوق شعبها عليها في تأمين منشآته الحيوية وتحرص على تحقيق الشعب لطموحاته وآماله ومبادئ ثورته العظيمة».

كان السيسي مصممًا على رفض محاولات الصدام مع الشعب والزج بالقوات المسلحة إلى مستنقع الدم الذي بدأ يستشري في البلاد، وهو أمر دفع بالجماعة إلى مزيد من التربص بوزير الدفاع وقادة الجيش في هذا الوقت.

كانت جماعة الإخوان تمتلك جهازًا للرصد الشعبي وإطلاق الشائعات، وبدأ هذا الجهاز يعد العدة لإشغال قادة الجيش بعيدًا عن المؤامرة التي كانت تحاك ضد البلاد في هذا الوقت.

لقد بدأوا بترديد معلومة كاذبة خرجت من مكتب رئيس الشركة القابضة للمطارات في هذا الوقت، والذي كان معروفًا بانتمائه لجماعة الإخوان،

وكانت الشائعة تقول: «إن ابنة السيسي جرى تعيينها في الشركة القابضة للمطارات» كان الهدف هو الإساءة إلى السيسي، تركوا الشائعة تسري كالنار في الهشيم ورفضوا الرد عليها، مما اضطر المتحدث العسكري باسم القوات المسلحة إلى إصدار بيان يعلن فيه «عدم صحة الشائعة من الأساس».

وبعد نفي هذه الشائعة أطلقوا شائعة جديدة كانت بمثابة بالون اختبار تقول: «إن قرارًا سوف يصدر بإقالة الفريق أول عبدالفتاح السيسي من منصبه، وأن القرار سوف يطال قيادات عسكرية أخرى من أبرزها الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان».

وفي ساعات قليلة تحولت الشائعة وكأنها حقيقة، يجري التعامل معها، خصوصًا بعد أن أذاعت قناة «روسيا اليوم» الخبر بتفصيلاته كاملة.

سرت حالة من الاستنفار في صفوف الجيش، ساد الغضب جميع الأوساط، شعر الجميع أن سيناريو إبعاد المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وآخرين بدأ يتكرر من جديد، مما اضطر مصدر عسكري إلى أن يصدر بيانًا يتضمن رسالة واضحة ومحددة إلى الرئيس مرسي وجماعته، تضمنت وجود حالة من الغضب الشديد سيطرت على ضباط وجنود القوات المسلحة بعد تسريب معلومات وأخبار تتناول المؤسسة العسكرية ورموزها، والترويج لفكرة إقالات محتملة لكبار قادة الجيش وعلى رأسهم الفريق أول عبدالفتاح السيسي القائد العام ووزير الدفاع والإنتاج الحربي.

وأكد المصدر العسكري بشكل واضح «أن الجيش المصري لن يسمح بتكرار سيناريو خروج المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبدالفتاح السيسي والقادة الآخرين، وأن المساس بقادة القوات المسلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله».

وأشار البيان العسكري «إلى أن القوات المسلحة حاولت قدر الإمكان في الفترة الماضية الابتعاد عن المشهد السياسي الراهن بكل تفاصيله وصراعاته بين النظام القائم والمعارضة، والتزمت الحياد والسلمية طوال الوقت ولم تطمع أبدًا في السلطة وأن الرأي العام لن يقبل المساس بالمؤسسة العسكرية وقادتها وسيتكاتف معهم لمواجهة أي ضغوط أو تحديات».

وأكد المصدر العسكري «أن هناك حالة من السخط تسود بين القادة والضباط في مختلف التشكيلات التعبوية جراء ما يتردد في وسائل الإعلام حول نية النظام إقالة وزير الدفاع من أجل «أخونة» المؤسسة العسكرية التي ظلت على مدار تاريخها نموذجًا للتضحية والفداء في مختلف العصور، ودافعت عن كرامة الوطن والمواطن المصري في أصعب الظروف وانحازت دائمًا إلى صفوف أبناء الشعب المصري».

كان بيان المصدر العسكري قويًّا ومؤثرًا، وهو ما اضطر مؤسسة الرئاسة إلى إصدار بيان للرد على هذه الشائعة التي كان يراد منها جس النبض، حيث أشار البيان الرئاسي إلى أن هذه الشائعة وراءها مؤامرة روسية ودولية كبرى هدفها الانتقام من الرئيس لأنه يناهض نظام الأسد،

بل وراحت مؤسسة الرئاسة توجه الاتهام أيضًا إلى العديد من القوى السياسية المعارضة، وحملتها مسئولية هذه الشائعات لدفع الجيش إلى الخروج على الشرعية.

كانت هذه الشائعة تحاول النيل من سمعة ونزاهة الفريق أول عبدالفتاح السيسي، خصوصًا بعد تسرب معلومات حول خطابه الذي ألقاه في نادي الجلاء يوم 14 فبراير 2013، والذي أكد فيه أنه لن يسمح أبدًا بأخونة الجيش المصري وهدد فيه بقطع أي ذراع تمتد لمحاولة النيل من هذا الجيش أو اختراقه.

وقال يومها بلغة حادة وفي إشارة لا تخلو من معنى «إن جيش مصر سيبقى فقط منحازًا للشعب المصري وأن الجيش لن يسمح أبدًا بسقوط الدولة وسيتصدى لمحاولات تفتيتها، وأنه وإن كان يقف على مسافة واحدة من الجميع، وليس طرفًا في الصراعات الراهنة، إلَّا أنه يراقب الموقف ويتابعه ولن يسمح أبدًا بانهيار الاستقرار وسقوط الدولة».

عندما وصلت هذه المعلومات من جهاز «الرصد الشعبي» وهو جهاز مخابراتي أنشأه الإخوان للتجسس على مؤسسات الدولة المختلفة، سادت حالة من القلق داخل صفوف جماعة الإخوان، وفي هذه المرة كان القرار حاسمًا لابد من إبعاد السيسي عن الجيش بأية طريقة، قبل أن يستفحل الأمر، ويجد الجيش نفسه مدفوعًا إلى الانحياز للتحركات الشعبية المعارضة، فكانت الخطة وكان المخطط.

دولة في مهب الريح

في السادس من يناير 2013، قررت جماعة الإخوان إبعاد اللواء أحمد جمال الدين عن منصبه كوزير للداخلية، فوجئ الفريق أول عبدالفتاح السيسي بهذا القرار، أدرك أن القرار موجَّهٌ ضده شخصيًّا، خصوصًا بعد القلق الذي أثارته المقابلات المشتركة بينه وبين الوزير أحمد جمال الدين وإنهاء الأزمات الطارئة التي حدثت بين ضباط من الشرطة وآخرين من القوات المسلحة.

كان الإخوان يراهنون على أن تبقى لغة الخلاف هي السائدة بين وزيري الدفاع والداخلية، إلَّا أن السيسي وأحمد جمال الدين استطاعا تجاوز هذه الخلافات المصطنعة، ووحَّدا جهودهما تحت عنوان «حماية الدولة الوطنية من الأخونة والسقوط».

لقد تم اختيار اللواء أحمد جمال الدين خلفًا لوزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم يوسف الذي ظل حتى اللحظة الأخيرة يقاوم تدخل الإخوان في جهاز الشرطة، حتى أنه فوجئ برئيس الجمهورية يتدخل في حركة الشرطة للمرة الأولى في تاريخها، فقاوم محمد إبراهيم يوسف هذا التدخل ورفض الاستجابة لمطالب مرسي وجماعته في هذا الوقت،

فكان الثمن إبعاده رغم النجاحات التي حققها خلال فترة توليه منصبه في حكومة الدكتور الجنزوري.

كان أحمد جمال الدين يدرك بعد موقفه برفض الصدام مع المتظاهرين خلال أحداث الاتحادية، أنه سيدفع منصبه ثمنًا لهذا الموقف، كما أن رفضه إطلاق الرصاص على المتظاهرين أمام أسوار السفارة الأمريكية على خلفية فيلم يسيء للرسول الكريم (صل الله عليه وسلم) دفع خيرت الشاطر إلى اتهام وزارة الداخلية علنًا بتحمل المسئولية عن وصول المتظاهرين إلى مبنى السفارة الأمريكية وقال: «إن هذا الأمر لن يمر دون تحقيق».

وعندما تصاعد الصدام بين المتظاهرين والإخوان أمام مقر الجماعة في المقطم، وكذلك قيام الداخلية بمطاردة عناصر حازم أبو إسماعيل عندما حاولوا اقتحام مقر حزب الوفد، كل ذلك جعل الجماعة تتخذ قرارها بإبعاد أحمد جمال الدين، الذي لم يكن قد مر على اختياره وزيرًا سوى أشهر قليلة.

لم تكن سياسة الحياد التي أطلقها أحمد جمال الدين ترضي الجماعة ومكتب إرشادها، كانوا يريدون أن تكون الداخلية ذراعهم القوية في مواجهة جمهور الغاضبين من الشعب، وأيضًا في مواجهة الجيش وقيادته.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده المرشد لجماعة الإخوان في 8 ديسمبر 2012 حرَّض د. محمد بديع ضد الداخلية ووزيرها عندما راح يقول: «إننا تركنا مقرات الجماعة في حماية وزارة الداخلية فتم الاعتداء عليها وحرقت في وجودها، وقد طلبنا من وزير الداخلية تبريرًا».

كانـت الخطة الإخوانية تقضي بمفاجأة السيسـي وأحمـد جمال الدين بقـرار إبعـاد وزيـر الداخلية، حتـى اللحظة الأخيـرة من التعديـل الوزاري الواسع الذي حدث داخل حكومة هشام قنديل لـم يكن أحمد جمال الدين يعلم أنه ستتم إقالته.

لقـد كانـت جميع المؤشـرات تؤكـد حتى اللحظـة الأخيـرة أن الرجل باقٍ في موقعه، وكان الفريق أول عبدالفتاح السيسـي على ثقة من اسـتمرار الرجل في منصبه.

قبيل إعلان التعديل الوزاري بسـاعات قليلة أبلغ أحد كبار المسـئولين بالقصـر الجمهوري اللواء محمد إبراهيم مسـاعد وزير الداخلية لمصلحة السـجون، أنـه مطلوب إلى القصر الجمهوري، وأن هناك سيارة سـتنتظره علـى ناصيـة أحـد الشـوارع القريبـة مـن مصلحـة السـجون فـي «منطقـة السـبتية»، وطلـب منـه المتحدث ألَّا يبلغ اللـواء أحمد جمـال الدين أو أيًا من الأشـخاص بذلك، أبدى محمد إبراهيـم دهشـته إلَّا أنه أصر على إبلاغ اللواء أحمد جمال الدين سرًا بهذا الأمر، فقال له اللواء أحمد جمال الدين «اذهب وشوف عاوزين منك إيه».

لـم يكن محمد إبراهيم على علاقة قوية بمحمد مرسـي، لقد التقاه أول مرة على الطائرة خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لعام 2012، كان محمـد إبراهيـم مديـرًا لأمن أسـيوط في هـذا الوقـت وكان عائدًا من القاهرة إلى أسـيوط بصحبة أحد كبار ضباط الداخلية، وفوجئ الاثنان بأن مرسي يجلس إلى جوارهما في الطائرة المتجهة إلى مدينة أسيوط.

اقترب مرسـي من اللواء محمد إبراهيم وقال له: «متهيألي شوفتك قبل كـده»، فقـال له اللواء محمد إبراهيم: «أنا مدير أمن أسـيوط» رحب محمد مرسي مهللًا، وقال له إنه ذاهب هو أيضًا إلى أسيوط في جولة انتخابية.

توقـع محمـد إبراهيـم أن يكون هنـاك جمع مـن الإخوان في اسـتقبال مرسـي، تخوف من أن تلتقط له صورة ويتم نشـرها على الفيس بوك ليبدو فيها وكأنه في استقبال مرسي، تأخر بعض الشيء داخل الطائرة في أعقاب وصولها، حتى يغادر مرسي أرض المطار، إلَّا أنه فور نزوله كان مرسي في انتظاره فالتقط الإخوان الصورة ومرسـي يصافحه، فانتشرت الصورة على مواقـع التواصـل الاجتماعي بعنوان «مدير أمن أسـيوط يسـتقبل المرشـح الرئاسي محمد مرسي»!!

وكانت المرة الثانية عندما قام مرسـي بزيارة أسـيوط بعد نجاحه بقليل، وكان اللواء محمد إبراهيم لايزال في موقعه، ومنذ هذا اليوم وضع مرسـي عينيه على هذا الرجل.

كانـت السـيارة المجهولة تنتظـر اللواء محمد إبراهيم علـى ناصية أحد شـوارع «السـبتية»، ركب محمد إبراهيم السيارة التي اتجهت به على الفور إلى قصر الرئاسة، تم إدخاله إلى مكتب رئيس الجمهورية حيث كان يجلس إلى جواره رئيس الوزراء هشـام قنديل، بعد قليل دخل أسعد الشيخة نائب رئيس الديوان.

قال محمد مرسـي لمحمد إبراهيم: لقد اخترتك وزيـرًا للداخلية وغدًا سـتأتي لتؤدي اليمين الدسـتورية، ذُهل محمد إبراهيم، حاول الاعتذار إلَّا أن مرسي كان حاسمًا في موقفه.

وعندمـا عـاد اللـواء محمد إبراهيـم إلى منزلـه لـم يفاتح أحـدًا من أهل منزله، وعندما تردد اسمه في صباح اليوم التالي، طلب منه أفراد أسرته عدم قبـول المنصب بأي حـال من الأحـوال، إلَّا أنه مضي إلى قصـر الاتحادية ليؤدي القسم، فقد كان على يقين أنه لن يخذل أحدًا ولن يبيع ضميره.

كان اللواء محمد إبراهيم يعرف أن الإخوان جاءوا به ليكون مجرد أداة لهم، سعوا إلى توريطه منذ البداية.

وعندما وجدوه يرفض الاستجابة لكل مطالبهم، حركوا ضده مظاهرات عديـدة داخل غالبية أقسـام الشـرطة ومديريـات الأمن، وكانـت المطالب المطروحـة في هـذا الوقت هي إقالتـه وإبعاده بحجة أنه يسـعى إلى أخونة الجهاز.

كانت دعوات العصيان المدني التي أطلقها بعض أفراد الشـرطة تحمل شـعارات جيِّـدة ومقبولـة، إلَّا أن الإخـوان أرادوا من ورائها احتـواء وزير الداخلية الجديد وإلزامه بقبول جميع مطالبهم، لقد أرادوه ضعيفًا ومجردًا من كل عوامل القوة منذ البداية.

في هذا الوقت بدأت الاتصالات بين اللواء محمد إبراهيم والفريق أول عبدالفتـاح السيسـي، كان الهدف الحيلولة دون تنفيـذ مخطط الإخوان في إسقاط الشرطة.

لقد فوجئـت الجماعة في هذا الوقت بأن اللواء محمد إبراهيم بدأ يعيد إلى جهـاز الأمن الوطني العديد من القطاعات والأقسـام التي تم إلغاؤها، ومن بينها أقسـام التطرف الديني والإخوان، وأيضًـا قوة مكافحة الإرهاب التابعة للجهاز وغيرها.

فور عودة اللواء محمد إبراهيم من أداء القسم، كان قد استدعى اللواء خالد ثروت رئيس جهاز الأمن الوطني إلى مكتبه، وسأله عن هذه الأقسام، فقال له اللواء ثروت إن جهاز الأمن الوطني تمت تصفيته وإبعاد المئات من كوادره ذات الخبرات المهمة.

طلب اللواء محمد إبراهيم من خالد ثروت أن يعد له لقاء مع ضباط الجهاز في هذا الوقت، وعندما ذهب إليهم والتقاهم شعر بحالة الإحباط النفسي التي كان عليها ضباط الجهاز، حاول رفع معنوياتهم ووعد بالاستجابة لتوفير الإمكانات التي تساعد الجهاز على العودة مجددًا لأداء دوره، ومن بين ذلك إعادة العديد من كوادره التي تم إبعادها بتعليمات من خيرت الشاطر قبل ذلك.

بدأ اللواء خالد ثروت في الاتصال بالعديد من كوادر الجهاز، الذين تم إبعادهم سواء كانوا داخل مصر أو خارجها، عاد من الخارج ضباط أنهوا أعمالهم في الخليج والتي كانوا يتقاضون عنها مبالغ مالية كبيرة، استجابوا للنداء ولم يتردد أحد منهم.

في شهر إبريل 2013 أدركت جماعة الإخوان أن وزير الداخلية أعاد الكثير من ضباط أمن الدولة السابقين إلى مناصبهم، وأن السيسي يقف إلى جانبه بكل قوة، وأنه يمنحه الدعم المادي والمعنوي لعودة الشرطة وجهاز الأمن الوطني بكل قوة.

في هذا الوقت طلب خيرت الشاطر من مجموعات السلفيين التحرك في مظاهرات ومحاصرة جهاز الأمن الوطني، لإجبار الوزير على التراجع

عـن إعادة الأقسـام التي تم إلغاؤهـا داخل الجهاز، وكذلـك عودة الضباط الذين تم إبعادهم وتحديدًا الضباط الذين كانوا يتابعون الإخوان والسلفيين في أوقات سابقة.

تحركت جحافل من السـلفيين ومعهـم عناصر إخوانية غير معروفة إلى مقر جهاز الأمن الوطني في مدينة نصر، حاصروا الجهاز ورفعوا عليه «علم القاعـدة»، حاول اللواء محمد إبراهيم تجـاوز هذه الأزمة واتصل بالرئيس مرسي وطلب منه الاتصال بعناصر التيار الإسلامي وإبعادهم عن الجهاز.

- فقال له مرسي: ولماذا قررت إحياء الجهاز مرة أخرى وأعدت رموز النظام السابق الذين مارسوا العنف ضد الإسلاميين؟

- قال الوزير: الداخلية لها جناحان، جناح جنائي والآخر سياسي، ما الذي سيضيرك في عودة جهاز الأمن الوطني إلى ممارسة دوره.

- قال مرسي: كان لازم تحيطني علمًا بما فعلت.

- قـال وزيـر الداخلية: أنا لسـت متخيلًا أنك سـتزعل لأننـي أعدت جهاز الأمن الوطني لممارسة دوره، هذا لصالح مصر.

- قال مرسـي: ولكنك جئت مرة أخرى بالعناصر المرفوضة وقمت بإحياء الأقسام التي تتابع أبناء التيار الإسلامي والإخواني، وعلشان كده الإخوة سيحتشدوا مرة أخرى أمام الجهاز.

- قال وزير الداخلية: بص يا أفندم، من سـيذهب إلى الأمن الوطني ويكرر نفس ما جرى سابقًا، أنا حتعامل معاه، ولن أتركه.

- قال مرسي: إحنا بس، موش عاوزين نوصل لكده.

- قـال وزيـر الداخلية: أنا لن أقبل مرة أخرى رفـع علم تنظيم القاعدة على مبنـى الأمـن الوطني، لن أسـكت على ذلك ولو اضطررت سـأدخل في مواجهة معهم.

- قال مرســي: خلي بالك دول موش ســاهلين واحنا عاوزين نتعامل معهم بالليونة، أبعد العناصر اللي أنت رجعتها وينتهي كل شيء.

- قـال وزيـر الداخليـة: كل مـن عـادوا هدفهـم إعـادة الأمن للبـلاد ومنع المؤامرات واحترام القانون والدستور وحماية الشرعية.

- قال مرسي: أنت حر.. اتحمل بقه.

بعد هذه المحادثة بيومين كان خيرت الشـاطر قد أرسـل بذات العناصر بقيادة السـلفي حسـام البخاري، فواجهتهم قوات الشـرطة وأجبرتهم على التراجع.

لم يتوقف خيرت الشاطر عند هذا الحد، بل أرسل بالألتراس إلى منزل وزير الداخلية، وبعد ذلك أرسل أحمد ماهر على رأس مجموعة من حركة 6 إبريـل، الذيـن كانـوا يتحركـون بتعليمات إخوانيـة، وأطلقوا الشـماريخ وحاول الهجوم على منزل الوزير.

وعندمـا تم ضبط أحمد ماهر رئيس الحركة، وصدر قرار بحبسـه أربعة أيام على ذمة التحقيق، لم يبق في السـجن أكثر من خمس دقائق فقط، فقد طلب محمد مرسي من المستشار طلعت إبراهيم إصدار قرار بالإفراج فورًا عـن أحمد ماهر، كما أن باكينام الشـرقاوي مسـاعدة الرئيس أصدرت هي الأخرى بيانًا قالت فيه: «لن نقبل أبدًا بحبس أحمد ماهر».

كان السيسي يتابع هذه التطورات عن كثب، كان يعرف بالمخطط الإخواني الذي يستهدف تفكيك الشرطة، خصوصًا بعد أن رصد الجيش لقاءات جرت بين ممثلين عن الحرس الثوري الإيراني وبين عناصر إخوانية، بهدف تشكيل ما يسمى بالحرس الثوري داخل مصر، يكون بديلاً عن الشرطة في حماية القاهرة تحديدًا التي يجب إفراغها من عناصر الجيش!

كانت الأزمة بين الجيش وجماعة الإخوان في تصاعد مستمر، فالجماعة كانت ترى أن الجيش يجب أن ينصاع لأوامر رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة في كل ما يريد، والجيش كان يرى أن رئيس الجمهورية ينفذ مخططًا للأخونة والتقسيم، وهو ما يمثل اعتداء على الدستور ويمهد الطريق لتقسيم البلاد وإشعال الحرب الأهلية على أراضيها.

وأمام محاولات التصعيد التي كان يعد لها الإخوان، أدلى رئيس الأركان في هذا الوقت، الفريق صدقي صبحي بتصريح إلى قناة «العربية» على هامش زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة قال فيه: «إن القوات المسلحة وقفت بجانب الشعب منذ قديم الأزل، وأنها لا تنتمي لأي فصيل من الفصائل ولا تمارس السياسة حاليًا، ولكن عينها دائمًا على ما يدور في الدولة، وإذا ما احتاجها الشعب المصري ستكون في أقل من الثانية في الشارع».

سعى محمد مرسي في هذا الوقت إلى ممارسة كل الضغوط على وزير الدفاع لإجباره على إصدار قرار بإقالة الفريق صدقي صبحي من موقعه،

إلَّا أن السيسي رفض ذلك بكل قوة، فاضطر الرئيس إلى أن يطلب من السيسي بأن يجبر رئيس الأركان على التراجع عن تصريحاته، إلَّا أن وزير الدفاع رفض ذلك أيضًا وأكد أن الجيش المصري سيقف دومًا مع الشعب لأن الشعب هو أصل الشرعية.

لم يكن أمام مرسي خيار سوى الصمت، انتظارًا للحظة المناسبة التي يمكنه فيها الإطاحة بالسيسي وصدقي على السواء!

كانت الأوضاع في البلاد تتدهور سريعًا، مظاهرات ومصادمات، حرائق تجتاح العديد من المحافظات، حالات الانقسام المجتمعي تعم جميع الفئات، تخريب متعمد من قبل جماعة الإخوان لمؤسسات الدولة، ورئيس غارق حتى أذنيه في حروب «دونكوشوتية» مع الداخل والخارج.

أدرك المصريون أنه لا خلاص إلَّا بإسقاط هذا النظام، كان البعض من قادة جبهة الإنقاذ لايزالون حتى هذا الوقت يطلقون تصريحات تتحدث عن الإصلاح وليس عن إسقاط النظام، أقسم الناس في الشوارع والميادين أنه لن يكون هناك خيار سوى رحيل هذا النظام.

في هذا الوقت من شهر فبراير 2013 جري الحديث عن ضرورة تشكيل حكومة تضم فئات مختلفة من المصريين، تكون مهمتها إنقاذ الأوضاع المتدهورة في البلاد، إلَّا أن مكتب الإرشاد رفض هذه النصيحة، فأنهى د.ياسر علي المتحدث باسم الرئاسة في هذا الوقت الجدل الدائر بتصريح لقناة الجزيرة في 11 فبراير 2013 قال فيه: إن حكومة قنديل مستمرة حتى إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة.

وكان الفريق أول عبدالفتاح السيسـي من أنصار تشكيل حكومة للإنقاذ الوطنـي، وأيضًا إبعـاد النائب العام، وإجراء تعديلات في الدسـتور ترضي فئـات المجتمـع المصـري المختلفـة، قـال ذلـك للرئيس مرسـي في هذا الوقت، وراح يوجه إليه النصائح أكثر من مرة.

وعندما وجد قبولًا في البداية، ثم رفضًا من الرئيس بعد صدور تعليمات مكتب الإرشـاد قال له في هذا الوقت: «إن مشـروعكم قد انتهي، الشـعب انفـض مـن حولكم، ورهانكم على إخضاع الشـعب أو دفعـه إلى الصمت رهـان غير صحيح ولن يحقق أية نتيجة، وأنـا أنصحك بتأجيل الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها لحين التوصل إلى اتفاق مشترك بين الجميع.

كان مرسـي يسـتمع إلى رؤية الفريق أول السيسـي وهو يلتزم الصمت، وبعـد أن انتهى وزيـر الدفاع من كلماته قال مرسـي: لا أحد يفهم الشـعب المصـري، كمـا نفهمـه نحـن، هنـاك مؤامـرة ضد الإسـلام من قبـل جبهة التخريب والعلمانيين والمسيحيين وأنا لن أقبل بالابتزاز أبدًا.

أدرك وزير الدفاع أنه لا أمل في النصيحة، وأن «الإخوان» لن يسـتمعوا إلَّا لأنفسـهم، وأن إصرارهـم علـى إجـراء الانتخابـات البرلمانيـة في هذا الوقت يحمل في طياته الكثير، ويفتح الطريق أمام المزيد من الانقسام.

كانت واشنطن في هذا الوقت ترى ضرورة مشاركة المعارضة المصرية في الانتخابات البرلمانية التي كان يُعَدُّ لها، وفي هذه الفترة جاء إلى القاهرة وزيـر الخارجيـة الأمريكي «جون كيـري» والتقى ببعض رمـوز المعارضة فـي محاولة لإقناعهم بالمشـاركة في الانتخابات، وبعد الفشـل مورسـت

الضغوط على مرسي لتأجيل الانتخابات إلى أكتوبر 2013، ووافقت الجماعة على ذلك.

كان الجيش يدرك حقيقة الأهداف المشتركة بين جماعة الإخوان والإدارة الأمريكية، وكان جهاز «الرصد الشعبي» الذي أنشأته الجماعة سرًا يتبادل المعلومات مع بعض المقربين من السفارة الأمريكية، وبعض السفارات الغربية الأخرى إضافة إلى سفارتي «قطر وتركيا».

ومع تزايد لغة الغضب السياسي وازدياد حدة عمليات القتل والذبح والسحل الجنائي بعد انتشار حوادث الخطف والقتل والسرقة والاغتصاب، كانت البلاد تمضي سريعًا نحو الفوضى، وكان الجيش على قناعة بأن ما يتم هو مخطط إخواني بدعم أمريكي مباشر، إنها الفوضى «الخلاقة» التي تحدثت عنها «كوندوليزا رايس»، ولكن هذه المرة بمشاركة إخوانية مباشرة.

وأمام حالة القلق التي بدأت تسود العديد من الدوائر في الداخل والخارج، أصدر معهد «واشنطن» لسياسات الشرق الأدنى تقريرًا خطيرًا في هذا الوقت حذَّر فيه من سقوط الدولة المصرية وقال: «إن سقوطها يعزز من قدرة تنظيم القاعدة والحركات الجهادية الأخرى على زعزعة الأمن والاستقرار لكل أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

وأشار المعهد في تقريره الصادر عن شهر مارس 2013، إلى أن تطلع الإدارة الأمريكية لاستقرار مصر يجب ألَّا يكون بمثابة رخصة للتعامل مع الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان بنفس طريقة تعاملها مع الرئيس السابق حسني مبارك.

وأوضح المعهد أن «مصلحة واشنطن في استقرار البلاد أمر مهم، ولكن مصلحتها في ضمان السياسة التعددية في مصر ليست أقل أهمية».

وحذر المعهد من «أن القيم والمعتقدات الخاصة بجماعة الإخوان تشكل تحديًا خطيرًا للقيم الأمريكية»، مشيرًا إلى أن «قادة الجماعة يتحدثون بلهجة مختلفة تمامًا في منطقة الشرق الأوسط عن تلك التي يستخدمونها مع الجمهور المصري، حيث يعمل قادتها بشكل مستمر من أجل السيطرة على جميع مؤسسات الدولة وتعزيز قواعد جديدة للعبة السياسية تسمح بهيمنة الإخوان على كل الأطراف الأخرى».

ودعا معهد واشنطن في تقريره الإدارة الأمريكية إلى أن تكون حاسمة مع قرارات مرسي للحفاظ على مصداقيتها، وأن يعلن الرئيس الأمريكي موقفه بشكل واضح من قرارات الرئيس المصري التي تنتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية والتعددية السياسية.

كان هذا التقرير بمثابة إنذار من الإدارة الأمريكية للإخوان، لكنه كان أيضًا تقريرًا كاشفًا أمام قيادة الجيش المصري، التي أخضعت هذا التقرير للدراسة والتحليل.

كان وزير الدفاع يردد دائمًا أن نجاح الإخوان في تنفيذ خطة تفكيك جهاز الشرطة، بزعم التطهير وإعادة الهيكلة، إنما يعني فتح الطريق أمام مخطط إقامة «شرطة مجتمعية» تحت إشراف جماعة الإخوان، وهو أمر يمكن أن يقود البلاد إلى مزيد من الانقسام والفوضى.

وكانت الخطة تقضي بتولي القيادي الإخواني «محمد البلتاجي» مهمة تنفيذ هذه الخطة، التي اعتمدتها جماعة الإخوان والتواصل مع الجماعات

الإسلامية المتشددة الأخرى لتكون طرفًا فاعلًا في تشكيل الشرطة المجتمعية.

كان حوار البلتاجي مع الصحفي الأمريكي «إيريك تريجر» بمثابة إنذار للجيش ولجهاز الشرطة على السواء، فقد كشف البلتاجي أن مهمته في الوقت الراهن هي «إصلاح جهاز الشرطة وإعادة هيكلته».

وعندما أثيرت ضجة كبرى في الإعلام المصري في هذا الوقت حول ما أثاره البلتاجي في حديثه مع «إيريك تريجر» أضطر البلتاجي أن ينفي هذا الحديث فرد عليه الصحفي الأمريكي بنشر مقال في مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية في 23 مارس 2013، أكد فيه صحة كل ما نشره على لسان البلتاجي.

وقال «تريجر» إن الإخوان حصلوا على أصوات الناخبين وأمسكوا بزمام الحكم في أيديهم، لكنهم لا يملكون السلطة اللازمة لإدارة شئون البلاد والعباد.

وقال: «والآن وقد ارتقى الإخوان قمة المناصب السياسية في مصر، فإنهم لا يتورعون عن فعل أي شيء في مقدورهم للبقاء فيها».

وقال: «إن السعي الأحادي للإخوان وراء الحكم تسبب في مقاومة عنيفة لحكمهم، وبالتالي أسهم في عدم الاستقرار في مصر، إلَّا أن الحركة الإسلامية لم تظهر أي إمكانية لتغيير مسارها معتقدة على ما يبدو أن التمسك بالحكم هو الطريقة الوحيدة لعرقلة ما تعتبره مؤامرة واسعة ضد حكمهم».

وقال: «من المحتمل أن تأتي الخطوة التالية فيما يتعلق بوزارة الداخلية التي تعرف بتاريخ من القمع».

وقال: «إن البلتاجي أكَّد له خلال مقابلة معه إنه يرى دوره المستقبلي في العلاقات المدنية والعسكرية وفي إعادة تشكيل وإصلاح وزارة الداخلية».

ونقل الصحفي الأمريكي عن البلتاجي قوله: «إن من بين الإجراءات الأخرى التي يسعى وراءها، السماح لخريجي الجامعات بالتدريب على أعمال الشرطة بدلًا من أن تظل الشرطة مقتصرة على خريجي أكاديميات الشرطة».

كان كل شيء يمضي نحو تفكيك الشرطة المصرية وإلحاق جهاز الأمن الوطني برئاسة الجمهورية، إلَّا أن ما كان يسميه «الإخوان» بالدولة العميقة ظلت تقاوم بكل شدة رغم ضغوط الإخوان ومؤامراتهم.

وكان «السيسي» في هذا الوقت يحذر وينذر خصوصًا بعد أن أدرك الجيش أن المؤامرة أكبر من ذلك، وأن الجماعة تمضي في طريقها دون تردد.

وقد حذر «السيسي» الرئيس مرسي في هذا الوقت من خطورة القرار الذي أصدره النائب العام «المعين» طلعت إبراهيم والذي أمر فيه بتفعيل المادة(73) من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالضبطية القضائية للمواطنين.

ووفقًا للمعلومات فإن وزير الدفاع أكد لرئيس الجمهورية في هذا الوقت، أن هذا الأمر يمكن أن يقود البلاد إلى حرب أهلية، وإلى ترصد

المواطنيـن لبعضهم البعض، مما اسـتدعى من مرسـي الطلـب من النائب العـام تجميـد هذا القـرار في هذا الوقـت خصوصًا بعد ما خلفـه من ردود أفعال واسعة في الأوساط كافة.

وأمـام محاولات الاسـتفزاز الإخوانية التي تعـدت كل الحدود، وقيام آلاف الشـباب بالزحف إلى مبني مكتب الإرشـاد بالمقطـم في جمعة «رد الكرامـة»، يـوم 20 مارس 2013 وسـقوط نحـو 257 جريحًـا، كان طبيعيًّا أن يصعد «السيسـي» من انتقاداته لممارسـات الجماعـة وصمت الرئيس، لا سـيما بعـد أن أصدر حـازم أبو إسـماعيل بيانًـا توعد فيه بحصـار مدينة الإنتـاج الإعلامي وحصـار منازل السياسـيين والإعلاميين ابتـداء من يوم الأحد 24 مارس 2013.

وعندما حذر الفريق أول عبدالفتاح السيسـي من أن الجيش لن يسـمح بالمسـاس بأي من السياسـيين أو الإعلاميين المعارضين، ثار مرسي وراح يحمِّل الجيش والشـرطة مسئولية الصمت على جـرأة المعارضة وإهانتها للنظـام، إلَّا أن الجماعـة اضطرت أمام هذا التحذير إلـى أن تتراجع وتؤكد «أنها لن تشـارك رسـميًّا فـي هذه الإجـراءات» وقالت «إن من يشـارك من شبابها يتحمل مسئوليته بنفسه».

أمـا عاصـم عبدالماجد – أحد أبـرز قيادات الجماعة الإسـلامية – فقد أصدر تصريحًا أبدى فيه غضبته من تراجع الإخوان(شكليًّا) عن المشاركة فـي الإجراءات المنتظـرة، وقال: «لا يليـق بنا الجلوس فـي قاعات مكيفة ونترك أعداء الإسلام يمارسون تأثيرهم على الشعب المصري».

كانت جماعة الإخوان قد أعدت العدة في هذا الوقت لاتخاذ إجراءات حاسـمة ضد عـدد كبير من المعارضيـن والإعلاميين، وقـد وضح في هذا اليـوم أن مرسـي قد أعطـى الموافقـة للجماعة بالبـدء في الإعـداد لذلك، حيـث تحدث أمام مؤتمر مبـادرة حقوق وحريات المـرأة المصرية في 24 مارس 2013 وقال «إنه إذا ما اضطر لاتخاذ ما يلزم لحماية هذا الوطن فلن يتردد وسـوف يفعل، وأعرب عن خشـيته من أن يكون على وشك أن يفعل ذلك».

وقال مرسـي محذرًا معارضيه: «إنه إذا ما أثبتت التحقيقات إدانة بعض الساسة فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم مهما كان مستواهم»، وقال «إن البعض يسـتخدم وسـائل الإعـلام للتحريض على العنـف، ومن يثبت تورطـه فلـن يفلت من العقاب، وكل من شـارك في التحريض هو مشـارك في الجريمة».

فـي هذا الوقـت نقلت السـفارة الأمريكية تقريـرًا إلـى وزارة الخارجية الأمريكيـة، حـذرت فيه من مخاطـر التطورات الجارية فـي مصر، وأكدت أن الانقسـام المجتمعي ونذر الحرب الأهلية سوف تؤدي حتمًا إلى تدخل الجيش الذي أكد أكثر من مرة أنه لن يسمح بسقوط الدولة المصرية.

وبعد دراسـة هذا التقرير اضطـرت الخارجية الأمريكية إلى إصدار بيان مهـم يوم 26 مـارس 2013، أعربت فيـه عن قلقها إزاء ما تشـهده مصر من أحداث عنـف، وأكدت متابعتها للأوضاع المصرية عن كثب، ونوهت بأن رسـالتها إلـى الحكومة المصرية هـي: «الاحترام الكامل لحقوق الإنسـان وسيادة القانون في تعاملها مع الأوضاع الراهنة في البلاد».

وبدأت الجماعة على جانب آخر تعد خطة لإرهاب الإعلاميين المعارضين واتهامهم بالفساد، حيث صرح «صلاح عبد المقصود» وزير الإعلام «الإخواني» في هذا الوقت بأن «هناك 26 قضية فساد مالي ستلاحق إعلاميين معروفين»، وقال «إن هناك إعلاميين يعملون في قنوات خاصة يتقاضي الواحد منهم 18 مليون جنيه راتبًا سنويًّا».

ومع تصاعد الأزمة قررت الإدارة الأمريكية أن تبعث بوزير خارجيتها «جون كيري» لزيارة القاهرة في شهر مارس 2013، كانت واشنطن حذرت من أن يقوم الجيش بالانقلاب على مرسي.

وعندما التقى كيري بوزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي، كان سؤاله الأساسي له: «ماذا يعني تصريح رئيس الأركان الفريق صدقي صبحي»: «إذا احتاج الشعب الجيش، فسيكون في الشارع بعد ثانية واحدة».. أدرك الفريق أول السيسي معني السؤال، فكان رده بسؤال مقابل «وماذا إذا تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر»؟!

وقد أكد الفريق أول عبدالفتاح السيسي في هذا اللقاء «أن الجيش المصري ليس لديه أي رغبة للعودة إلى لعب دور سياسي مرة أخرى، لقد أدينا مهمتنا في المرحلة الانتقالية وكنا أوفياء لما تعهدنا به، لكن عندما يتعرض أمن البلاد للخطر سيكون من الصعب على الجيش المصري أن يقف متفرجًا، بالقطع لابد أن يتدخل لحماية الدولة من السقوط».

كان جون كيري قد قرأ جيِّدًا تصريحات السيسي التي أدلى بها أمام طلبة الكلية الحربية في 29 يناير 2013 وتوقف أمامها كثيرًا، مبديًا تخوفه من عودة الجيش إلى السلطة مرة أخرى.

كان وزير الدفاع قد أكد في هذا اللقاء «أن محاولة التأثير على استقرار مؤسسات الدولة هو أمر خطير ويضر بالأمن القومي، ومستقبل الدولة، إلَّا أن الجيش المصري سيظل هو الكتلة الصلبة المتماسكة والعمود الفقري الذي ترتكز عليه أركان الدولة المصرية، وهو جيش كل المصريين بجميع طوائفهم وانتماءاتهم».

وأكد «أن استمرار صراع مختلف القوى السياسية واختلافها حول إدارة شئون البلاد قد يؤدي إلى انهيار الدولة ويهدد مستقبل الأجيال القادمة».

وقال «إن القوات المسلحة تواجه إشكالية خطيرة تتمثل في كيفية المزج بين عدم مواجهة المواطنين المصريين وحقهم في التظاهر، وبين حماية وتأمين الأهداف والمنشآت الحيوية، والتي تؤثر على الأمن القومي المصري وهذا ما يتطلب درء المخاطر الناجمة عن العنف أثناء هذه التظاهرات، وأن الجيش لن يسمح أبدًا بانهيار الدولة ومؤسساتها».

كان اللقاء بين السيسي وجون كيري عاصفًا، لقد طلب السيسي منه التوقف عن التدخل في الشئون الداخلية المصرية، إلَّا أن كيري أكد له أن الولايات المتحدة هي طرف محايد بين جميع الفرقاء على الساحة المصرية.

لقد عبر كيري عن ذلك بتصريح أعلنه لوسائل الإعلام عندما قال: «إنه جاء إلى مصر صديقًا للبلد، لا لجماعة معينة»، كما أنه لم يزر مقر جماعة الإخوان ولم يلتق بأي من رموزها في هذه الزيارة.

أبدت جماعة الإخوان غضبها من تجاهل جون كيري زيارة الجماعة أو الالتقاء بأي من رموزها، ولذلك شددت على الرئيس مرسي برفض

جميع مطالب كيري ومن بينها تشكيل حكومة انتقالية وتحميل المعارضة مسئولية الأحداث التي تشهدها البلاد.

وقد شكا مرسي لجون كيري خلال لقائه معه من محاولة ما أسماه بقيام الجيش بخلق سلطة موازية لسلطة الرئاسة، وحذر من أنه لن يسمح مجددًا بالانتقاص من سلطته بأي شكل من الأشكال.

تصاعدت حدة الخلاف بين الجيش والجماعة ومؤسسة الرئاسة خلال الأحداث التي شهدتها بورسعيد ومدن القناة الأخرى، ورفض القائد العام للجيش التورط في هذه الأحداث أو تنفيذ قانون حالة الطوارئ الذي فرضه مرسي في هذا الوقت بالقوة، بل الحقيقة أن الجيش جَمَّد العمل بهذا القانون وفرض حمايته على الجماهير رافضًا الصدام معها.

فشلت كل محاولات الإطاحة بالسيسي في هذا الوقت، كانت الجماعة تتخذ القرار، ثم تتراجع عنه، بعد أن نجح قادة الجيش في توجيه رسائل حاسمة وإشراك الشارع المصري(الغاضب) في هذه المعركة التي انتقلت من خلف ستار إلى العلن.

بين الثورة و«الانقلاب»

في شهر فبراير 2013 دعا د.محمد البرادعي إلى تدخل الجيش لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وقال في حديث صحفي: «إن تدخل الجيش سيكون القرار الصحيح لتحقيق الاستقرار حتى يمكن استئناف العملية السياسية، وإن الواجب الوطني يحتم عليه التدخل إذا كانت مصر على شفا التراجع».

لقد علقت مجلة «الفورين بوليسي» الأمريكية على تصريحات البرادعي برؤية تضمنت العديد من النقاط التي تؤكد أن ممارسات الرئيس مرسي وجماعته، التي أدت إلى الانقسام في المجتمع وتردي الأحوال الاقتصادية وانهيار الأوضاع المجتمعية، سوف تؤدي حتمًا إلى تدخل الجيش لإنقاذ البلاد.

ورأت «الفورين بوليسي» أنه في حال تدخل الجيش فإن الإخوان سيقاومون قليلًا، لكنهم سيمتثلون سريعًا كي يضمنوا لأنفسهم مستقبلًا سياسيًّا.

وقالت المجلة الأمريكية: «إن الإخوان إذا رفضوا تدخل الجيش وقاتلوه، فالجيش لن يتركهم وسوف يعودون إلى العمل تحت الأرض لتنتهي بذلك التجربة السيئة للإسلام السياسي في حكم مصر للأبد».

وأكـدت «الفورين بوليسـي» أن الجيش المصري سـيكون قد تعلم من أخطاء المجلس العسـكري السـابق التي وقعت في عهد المشـير طنطاوي وسيمهد السـاحة لإصدار دسـتور جديد وانتخابات رئاسية جديدة قبل أن يغادر المشهد.

وتوقعـت «الفوريـن بوليسـي» «أن يعـارض المجتمـع الدولـي تحرك الجيش المصري، إلَّا أن رد الفعل سـيكون مثل «صياح الديكة» ثم سرعان ما سيعود المجتمع الدولي إلى علاقاته الطبيعية مع مصر».

كان الرأي العام الدولي في هذا الوقت قد بدأ يضج من مواقف الإخوان، وربمـا لهذا السـبب جـاء تصريح «مارتـن ديمبسـي» رئيس هيئـة الأركان الأمريكية المشتركة في الأسبوع الأول من إبريل 2013، والذي أكد فيه «إن الجيـش المصري يحمي الديمقراطيـة ويعد عامل اسـتقرار للبلاد، وعلينا التصرف بذكاء واستمرار دعمه».

وفي 4 مـارس 2013 قَدَّم أعضاء الكونجرس الأمريكي مشـروع قانون جديد للرئيس الأمريكي باراك أوباما يطالب الإدارة الأمريكية بعدم إرسال أسـلحة ومعونات عسـكرية إلى مصر، إلَّا بعد إلزام الجيش المصري بعدم استخدامها في مواجهة المتظاهرين.

وكان المشـروع الذي حمل رقم(87) يضع شروطًا معينة للموافقة على اسـتئناف إرسال الشحنات العسـكرية إلى الجيش المصري، ومنها اعتماد الرئيس الأمريكي «أن مصر دولة مسـتقرة سياسـيًّا وإلزامها بإنهاء استخدام الأسـلحة ضد الشـعب المصري، والتأكيد أن مصر لاتزال شـريكًا وحليفًا

استراتيجيًا لأمريكا، مع التشديد مجددًا على احترامها الكامل للاتفاقات الموقعة مع إسرائيل»!!

وطالب أعضاء الكونجرس في هذا الوقت الإدارة الأمريكية بتعليق شحنة الطائرات الأمريكية الجديدة «إف 16» ودبابات «إم 1» وجميع المعدات العسكرية التي جرى الاتفاق مع مصر على إرسالها في أوقات سابقة.

وقد علقت صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية على هذا المشروع المقدم للكونجرس بالقول: «إن مشرعي القوانين الأمريكيين يشعرون بالقلق إزاء عدم الاستقرار السياسي في مصر، والذي يأتي بالتزامن مع أزمة الميزانية الأمريكية، مما دفع أعضاء الكونجرس إلى القول بأن سياسة تقديم المساعدات الأمريكية إلى مصر والبالغة سنويًا 3. 1 مليار دولار تحتاج إلى مراجعة بالجملة».

في هذا الوقت، وأمام حالة التدهور والانقسام الذي عاشته البلاد، كتب «دانييل نيزمان» مسئول الشرق الأوسط في مؤسسة «ماكس سيكيورتي» الاستخباراتية الأمريكية مقالًا في صحيفة «وول ستريت جورنال» خلال شهر مارس 2013، رسم فيه ملامح وتوقعات المرحلة المقبلة بقوله: «إن تحدي قادة المجلس العسكري ربما يمهد لعودة مصر إلى الحكم العسكري».

وقال المحلل الأمريكي: «إن شائعات تعاطف السيسي مع الإخوان هي أمر غير منطقي، فأولى خطوات السيسي الناجحة كانت عبارة عن تراجع

تكتيكي وانسحاب للجيش من السياسة، وسعيه لاسترداد الهيبة التي فقدها أثنـاء الفترة الانتقالية، انتظارًا لانهيار شـعبية الإخوان، ولـم يسـتغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى دفع مرسي البلاد إلى حافة الاضطرابات»!!

كان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قد عاد إلى واشـنطن بانطباع يعكس حالة القلق التي شـاهدها في مصر خـلال زيارته الأخيرة، وتحدث أمـام الكونجـرس عـن خطـر إفـلاس الدولة بمـا يفتـح الطريق أمـام ثورة الجيـاع، التـي قد تطيح بالجميـع، لذلك راح يناقش الخيـار الثالث والذي يضمن الخروج الآمن من الأزمة بتنازلات مشـتركة من الجانبين، السـلطة والمعارضة!!

كان مرسـي قـد بـدأ في هـذا الوقت خطـة للسـيطرة علـى المخابرات العامة، تحت زعم تطهير الجهاز، خصوصًا أنه صرح لرئيس حزب الوسط «أبو العلا ماضي» أن جهاز المخابرات العامة لديه 300 ألف بلطجي، كانوا وراء مـا شـهدته مصر من أحداث، وأنه حان الوقـت لإبعاد المتورطين من ضباط الجهاز في تشكيل هذا التنظيم.

لـم تكن هنـاك أية أدلـة يمتلكها مرسـي أو جماعته، لكنهـا كانت خطة تستهدف ضرب مؤسسات ما كان يسميه بـ «الدولة العميقة».

فـي هـذا الوقت حـذر الجيش مـن خطورة هـذا المخطـط، ورفض أية محاولـة لاختراق هـذا الجهاز، أو الاسـتيلاء على وثائقـه المتعلقة بالأمن القومـي للبلاد، وأحبط «السيسـي» خطة خيرت الشـاطر التـي كان محددًا لتنفيذها شـهر أبريل 2013، وكان الاتجاه هو أن يصدر قرار رئاسـي بتولي عصام العريان مسئولية هذا الجهاز.

كان مكتب الإرشـاد قد اتخـذ قرارًا لا رجعة فيه يقضي بإبعاد السيسـي وصدقي صبحي، وبعض القادة العسكريين في ضربة واحدة، لكن الجماعة كانت تنتظر الوقت المناسب للتنفيذ.

عادوا مجددًا إلى سـيناريو الاسـتفزاز، طلبوا من د.محيي الدين الزايط عضو مجلس شورى الجماعة أن يبدأ المخطط الجديد، ألقى قصيدة حوت هجومًا بذيئًا على السيسي، وعلى الجيش في احتفال تكريم المرأة المثالية بمقر حزب الحرية والعدالة بشرق القاهرة في شهر إبريل 2013، وضمن ما قاله: «إن جيشـنا عزيز.. بس عايز قيادة» ناهيك عن البذاءات التي وصفت القائد العام بـ «الفأر»!!

لـم يكن الصمـت واردًا أمام هذه البذاءات وحمـلات التحريض، وفي هذه المرة جاء رد القوات المسلحة عنيفًا.

لقـد صـرح مصدر عسـكري مسـئول بالقـول: «إن الإخـوان ينتهجون مخططًـا منظمًـا للهجـوم على الجيـش وقياداته لهـز ثقة الشـعب فيه وفي قياداته، في الوقت الذي تتراجع فيه شـعبيتهم في الشـارع، وتكثر المطالب بعودة القوات المسـلحة بوصفهـا البديل لحكم الإخوان، ويسـتمر تحرير التوكيلات للفريق السيسي لإدارة شئون البلاد».

وقال المصدر العسكري: «إن الإخوان هم الفئران لأنهم اعتادوا العمل فـي الظـلام وتحـت الأرض، وأن تاريخهم مملوء بالدم وقتـل الأبرياء من المصرييـن، فـي الوقت الذي كان فيـه الجيش، ومـازال، مدافعًا عن تراب مصر في وقت السلم والحرب وحاميًا للشعب وأمنه القومي».

وحذر المصدر العسكري جماعة الإخوان: «إن لم يتخذوا موقفًا جادًا فإنهم سيرون الوجه الآخر لغضب الجيش»، وقال «إن أبناء المؤسسة العسكرية لا يقبلون التطاول على قادتهم السابقين والحاليين، وأن أي محاولة لأخونة الجيش سيكون مصيرها الفشل».

وقال المسئول العسكري «صبرنا لن يطول، وردنا سيكون قاسيًا استنادًا إلى القانون العسكري»، وقال «لدينا معلومات تؤكد أن هدف حرب الشائعات والتطاول هو هز استقرار المؤسسة العسكرية».

وأشار إلى «أن التطاول على المؤسسة وقيادتها بدأ منذ فترة لإسقاطها، وأن الفريق السيسي هو، خير خلف لخير سلف، ويعمل بتجرد ووطنية، ولن تفلح محاولات تحريض أبناء الجيش على قيادتهم، فالجميع يد واحدة في مواجهة كل هذه المخططات».

وأمام استمرار محاولات التحريض التي كانت تقوم بها جماعة الإخوان ضد الجيش، أدلى مصدر عسكري بتصريح خاص لصحيفة المصري اليوم في 6 إبريل 2013 أكد فيه صراحة «إن جماعة الإخوان المسلمين تدير حملة عبر صفحات ومواقع إليكترونية للنيل من الجيش لأنه المؤسسة الوحيدة القادرة على حماية الشعب».

وقال المصدر العسكري مجددًا: «إن الجيش لن يقبل الأخونة أو إقالة الفريق السيسي، وأن المؤسسة العسكرية لن تقبل بتكرار سيناريو المشير طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبدالفتاح السيسي».

سادت حالة من الغليان داخل أوساط الجيش المصري، مما دعا مكتب إرشاد جماعة الإخوان إلى عقد اجتماع في 6 إبريل 2013 أصدر في أعقابه بيانًا حاول فيه التنصل من المؤامرة التي كانت الجماعة تحيكها ضد قيادة الجيش.

لقد اتهمت الجماعة في بيانها «بعض الصحف والجهات بمحاولة الوقيعة بين الجيش والجماعة من أجل إسقاط النظام بإثارة الفتنة والعنف والتخريب، وراحت تدعي ثقتها في المؤسسة العسكري وحرصها على مستقبل مصر الثورة وعدم انصياعها لما وصفه البيان بـ «الإسفاف».

وقال البيان «إن ما نشرته الصحف حول وجود خطة من الإخوان بالتعاون مع الحكومة الأمريكية لإقالة الفريق أول عبدالفتاح السيسي يهدف إلى الإساءة للجماعة ومحاولة تشويه تاريخها».

كانت المؤسسة العسكرية تدرك أن نفي الإخوان هو محاولة للقفز على حقائق الواقع التي يعلمها الجميع، خصوصًا أن الصراع انتقل إلى العلن وأصبح يعلم به القاصي والداني.

في هذا الوقت حضر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق المؤتمر السنوي لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي الذي عقد في نيويورك في 11 مارس 2013، وأشار فيه إلى حتمية الصراع بين الجيش والإخوان، وتوقع أن يصل الصراع إلى مواجهة حتمية وتصفية حسابات بين الطرفين.

لم ينتظر الإخوان طويلًا، سعوا إلى تأليب الرأي العام العالمي ضد الجيش المصري، تعمدوا الإساءة إلى صورته، وأثبتوا خيانتهم مجددًا.

لقد اتفق مرسي مع مدير مكتبه أحمد عبدالعاطي على تسريب الجزء الخاص بالجيش المصري في تقرير «لجنة تقصي الحقائق» التي شَكَّلها إلى قطر لنشره في صحيفة الجارديان.

كان التقرير قد تضمن خمس عشرة صفحة تتضمن مزاعم عن انتهاكات ارتكبها الجيش وعمليات قتل مزعومة وتعذيب قام بها خلال الفترة الانتقالية ضد المتظاهرين السلميين.

كان التقرير فقط في حوزة رئيس الجمهورية، والنائب العام وأيضًا رئيس لجنة تقصي الحقائق، وقد قام مكتب الرئيس بتسليمه إلى قطر التي طلبت من الجارديان نشره بما يُسيء إلى الجيش المصري وصورته أمام الرأي العام الدولي.

كان الهدف هو تدويل القضية، وإرباك قادة المؤسسة العسكرية وصولًا إلى عزلهم ومحاكمتهم، وتحريض المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عقابية ضد الجيش المصري.

وفي يوم الخميس 11 أبريل، وجه السيسي الدعوة إلى الرئيس محمد مرسي لحضور اجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان في حالة غضب شديد، وعندما جاء مرسي إلى اجتماع المجلس كانت قضية تسريب التقرير الكاذب والخاص بالجيش إلى صحيفة الجارديان من أهم الموضوعات التي طرحت على الاجتماع.

لقد حاول مرسي التنصل من هذه الخيانة وزعم أنه لا يعرف عنها شيئًا، وهو ما دفع المشير السيسي إلى أن يعلن في المؤتمر الذي عقد بحضور الرئيس وأعضاء المجلس بعد نهاية الاجتماع كذب هذه الادعاءات.

لقد نفى السيسي أن تكون القوات المسلحة قد قتلت أو أمرت بقتل مصريين إبان ثورة 25 يناير، وقال «أقسم بالله إن القوات المسلحة من أول يوم 25 يناير وحتى الآن لم تقتل أو تأمر بقتل، ولم تخن أو تأمر بخيانة، ولم تغدر أو تأمر بغدر».

لقد كرر الفريق أول السيسي المعاني ذاتها خلال الحفل الذي أقامته جامعة المستقبل بالاشتراك مع الشئون المعنوية في ذكرى الاحتفال بتحرير سيناء يوم الأحد 28 أبريل 2013 حيث قال: «لما جيش مصر نزل حماكم، يده لم تمتد، خلوا بالكم من هذا الكلام جَيِّدًا، تقطع أيدينا قبل أن تَمَسَّكُم».

وقال: «منذ 3 أسابيع أقسمت قسمًا ياريت كلكم تكونوا سمعتوه، أنا قلته علشان كل مصري قاعد في بيته يكون مطمئن رغم كل الشوشرة المقصودة».

وقال السيسي: «كان هناك 150 ألف ضابط وجندي في الشارع، إحنا كنا بنناضل حتى لا يُؤْذى أي مصري ونحارب علشان مصر تفضل مصر وهتفضل مصر».

وقال «لا تخافوا على مصر، جيش مصر لن يترك الدولة تسقط أبدًا، لا تقلقوا لازم يكون عندنا أمل وثقة كبيرة في بكرة، بكرة حتشوفوا مصر أم الدنيا وهتبقى أد الدنيا».

صفق الحاضرون كثيرًا، عاد الأمل مجددًا إلى النفوس، أدرك المصريون أنه لا خوف على مصر، مادام هناك جيش عظيم، وقائد فذ.

بعد هذا الخطاب عقد مكتب الإرشاد اجتماعًا مهمًّا تدارس فيه الموقف في ضوء ما صرح به الفريق أول عبدالفتاح السيسي، وقرر إعداد خطة يمكن من خلالها الإطاحة بوزير الدفاع والقادة العسكريين الآخرين.

كانت الخطة هذه المرة، هي إعادة إنتاج لسيناريو 5 أغسطس، الذي أصدر فيه الإخوان تعليماتهم لجماعة «أنصار بيت المقدس» (جناحهم العسكري) بقتل ستة عشر جنديًا في رفح في شهر رمضان من عام 2013، ليتخذ من ذلك حجة لإبعاد المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

في هذه المرة كانت الخطة تقضي بخطف سبعة من الجنود بقرار من خيرت الشاطر، وكان الهدف هو اتخاذ الحادث تُكَّأةً لإحداث تغييرات كبرى داخل المؤسسة العسكرية.

وفي 16 مايو 2013، فوجئ الرأي العام بالحادث وتفصيلاته المريبة، وهو ما دفع مصدر عسكري إلى أن يصدر بيانًا قال فيه «إن الجيش لن يسمح بأن يُستغل هذا الحادث لعزل الفريق أول عبدالفتاح السيسي بأي حال من الأحوال».

وكان من الغريب أن يدلي الرئيس في هذا الوقت بتصريحات يؤكد فيها على الحل السلمي للقضية وحرصه على سلامة الخاطفين والمخطوفين، وهو نفس ما رددته قيادات الإخوان.

في هذا الوقت نشر موقع «الحرية والعدالة» فيديو للجنود المختطفين تعمدوا فيه إهانة وزير الدفاع، في الوقت الذي أشادوا فيه بالرئيس مرسي،

مما أثار حالة من الاستياء الشديد داخل صفوف القوات المسلحة، وعندما أدرك الإخـوان أن الجيـش مصمـم علـى مواجهـة الإرهابييـن في سـيناء، وفك أسـر المختطفيـن تحركت الجماعـة على الفور، وسـعت إلى إجراء الاتصالات مع الخاطفين سرًّا لضمان إنهاء الأزمة سلميًّا.

وعندما بدأت العملية العسكرية الشاملة في التاسعة والنصف من مساء الاثنيـن 20 مايـو 2013، لمحاصـرة الإرهابيين، وأدرك الإخـوان أن هناك جدية في الحسـم، تم اتخاذ القرار سـريعًا، وطلب خيرت الشـاطر الإفراج عـن المخطوفين فورًا، وهو ما تحقق بعد عملية عسـكرية اسـتمرت لأكثر من خمس سـاعات متصلة، وبذلك فشل مخطط الإخوان الجديد في عزل الفريـق أول عبد الفتاح السيسـي، ورئيـس الأركان الفريق صدقي صبحي، وعدد من القيادات العسكرية الكبرى على خلفية هذا الحادث.

وهكذا ظل الصراع بيـن طرف يحاول إحلال «الجماعة» محل الدولة، وطرف يسعى إلى إفشال هذا المخطط والحفاظ على الدولة ومؤسساتها.

كان شهر يونية من عام 2013 هو الشهر الحاسم في تاريخ حكم جماعة الإخوان، كانت النداءات قد انطلقت بالتظاهر يوم الثلاثين من يونية لإجبار النظام على تبني خيار الانتخابات الرئاسية المبكرة.

كان الكل على يقين أن 30 يونية سيمثل حدًا فاصلًا بين مرحلة وأخرى، وأن الأمر حتمًا سينتهي بإسقاط حكم الإخوان إلى الأبد.

وكانت جماعة الإخوان وحلفاؤها على يقين من فشل هذه التظاهرات، وقـد أقنعوا محمد مرسـي بذلك، وفي هذا الوقت حَـرَّض الإخوان القوى المتحالفة معهم على توجيه إنذاراتها للمحرضين والمتظاهرين.

لقد أصدرت الجماعة الإسلامية بيانًا شديدًا في هذا الوقت قالت فيه: «إذا حدثت الفوضى في مصر يوم 30 يونية المقبل، ستتحرك في اتجاه القبض على قادة الفوضى السياسيين ومساعديهم من الإعلاميين ورجال الأعمال وسيتم القبض عليهم من بيوتهم، والتحفظ عليهم في أماكن خاصة حتى تتضح الرؤية».

وقال البيان «يجب محاصرة القنوات الفضائية وعدم السماح بدخول مدينة الإنتاج أو البث منها لأي قناة تدعم الفوضى، وتفاصيل أخرى لا يصح ذكرها إلَّا في الوقت المناسب».

وابتداء من العاشر من يونية وضع الإخوان جدولًا زمنيًّا يتضمن العديد من الفعاليات التي تستهدف الحشد للقوى الإسلامية والجماهيرية لمواجهة مظاهرات الثلاثين من يونية.

وكانت أخطر هذه الفعاليات هو مؤتمر «نصرة سوريا» الذي حشد فيه الإخوان أكثر من عشرين ألفًا من أنصارهم وأنصار الجماعات المتحالفة معهم، حيث وجهوا رسائل حادة ضد معارضيهم، دون أن يحرك ذلك ساكنًا للرئيس مرسي الذي أكد في هذا اللقاء أن الجيش والشعب المصري لن يتركا سوريا.

كان الهدف هو جر الجيش إلى المعركة مع نظام بشار الأسد وإشغاله بها، بعيدًا عن التحركات الشعبية المنتظرة، إلَّا أن رسالة الجيش كانت قوية، ورفض الانخراط في هذا المخطط التآمري.

في هذا الوقت بدأت الضغوط الخارجية تتوالى محذرة من تدخل الجيش المصري في حال تدهور الأوضاع، لقد أطلقت السفيرة الأمريكية «آن باترسون» تصريحًا في لقاء لها بمركز ابن خلدون قالت فيه: «إن أمريكا لا ترحب بعودة الجيش مرة أخرى للحكم في مصر أو الانقلاب على الرئيس الذي جاء بالصندوق».

فصرَّح مصدر عسكري لقناة العربية ردًا على ذلك بالقول: «إن القوات المسلحة لا تقبل الضغوط أو التدخل في شئونها الداخلية من أطراف خارجية بذريعة الديمقراطية»، وقال «إن قرار القوت المسلحة بالدفاع عن مقدرات الوطن وتطلعات الشعب المصري، نابع من مبادئ عملها الوطني، وأنها تلتزم في ذلك بمعايير الشرعية إلَّا في تعارضها مع إرادة الشعب ورؤيته نحو التغيير».

لقد بدأت «آن باترسون» في هذا الوقت زيارات مكوكية إلى خيرت الشاطر ووزارتي الدفاع والداخلية، بهدف فرملة أية تحركات عسكرية إلى جانب الشعب المصري في 30 يونية.

وتزايدت حدة هذه التحركات بعد أن أبلغ السيسي ومعه قادة الجيش المصري الرئيس محمد مرسي في قصر القبة يوم 22 يونية 2013 بأن الجيش يحذر من خطورة ما هو قادم، ويرى أن الرئيس لابد أن يستجيب للمطالب الشعبية.

كان الوفد مكونًا من الفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع، والفريق صدقي صبحي رئيس الأركان، واللواء محمد العصارمساعد وزير

الدفـاع، وقادة الأفرع الرئيسـية ومديـر المخابرات الحربيـة اللواء محمود حجـازي، والـذي عرض تقريـرًا بتقديـر الموقف الاسـتراتيجي للأوضاع على مدى أكثر من ساعة ونصف الساعة.

لـم يعط محمد مرسـي اهتمامًا للتحذيـرات التي أطلقها قـادة الجيش، ولذلـك بعد أن خـرج القادة من قصر القبة، عقدوا اجتماعًا خطيرًا في مبنى وزارة الدفاع، اتفقوا فيه على إصدار بيان تحذيري مرتبط بفترة زمنية يجري توجيهه للجميع للتوصل إلى حل سريع للأزمة.

وفـي يـوم الثالـث والعشـرين من يونيـة 2013 كان بيـان القيـادة العامة للقوات المسـلحة، والذي منح فيه مهلة الأسبوع لإنهاء هذه الأزمة، إلَّا أن محمد مرسـي اسـتهان بالأمر، واتفق مع خيرت الشاطر على توجيه تحذير شديد إلى وزير الدفاع.

وبالفعل في يوم الخامس والعشـرين جرى اللقاء بين السيسـي وخيرت الشـاطر وسـعد الكتاتني حيث وجه الشـاطر تحذيرات وقحـة إلى الجيش وطالب السيسـي بأن يسـحب بيـان القيـادة العامة للقوات المسـلحة، وأن يتراجع عن مهلة الأسـبوع، إلَّا أن السيسـي حذر الشاطر من أن أية محاولة للاعتـداء على الجيـش أو على مظاهرات الشـعب المصري فـي 30 يونية سـوف يتم سـحقها بكل حسـم وبكل قـوة، وهو الأمر الـذي أربك خيرت الشاطر وأحدث حالة «هلع» داخل أوساط الجماعة.

في هذا الوقت وصلت معلومات للفريق أول السيسي عن خطة أعدتها الجماعـة للقبض عليه وعلى الفريق صدقـي صبحي رئيس الأركان ووزير

الداخليـة ومديـر المخابـرات العامة ورئيـس جهاز الأمـن القومي ورئيس جهاز الأمن الوطني، وأعداد كبيرة من العسكريين والإعلاميين وقادة جبهة الإنقاذ وشباب تمرد، وأن الخطة سوف يجري تنفيذها مساء 26 يونية.

وقـد لعب اللواء محمد زكي قائد الحرس الجمهوري دورًا محوريًّا في إحباط هذا المخطط، عندما أبلغ وزير الدفاع بتفصيلاته ورفض الاستجابة لمطلب رئيس الجمهورية بقيام الحرس الجمهوري بتنفيذ المخطط.

في هذا الوقت أصدر وزير الدفاع قرارًا بنشر قوات الجيش في الفترة من 8 صباحًا حتى 5 مساءً من صباح يوم 26 يونية في انحاء القاهرة والمحافظات، وهو أمر أثار انزعاج الرئيس وشل قدرته على تنفيذ مخطط الاعتقالات.

كان خطاب محمد مرسـي، يوم 26 يونية نقطة فاصلة في مسـار العلاقة بين الجيش والرئيس وجماعته، فقد أدرك السيسـي أن هذا الخطاب مؤشر على نهاية النظام، وإيذانًا بسقوطه.

ومنذ الثامن والعشـرين من يونية بدأت الجماهيـر تتدفق إلى الميادين، فكان يوم الثلاثين من يونية يومًا تاريخيًّا في حياة الشعب المصري، إذ خرج نحو 33 مليونًا من المصريين يطالبون بإسقاط نظام جماعة الإخوان.

بقينا في الشـوارع والميادين لساعات طوال، وصمم الجميع على أنهم لن يبرحوا الميادين إلَّا برحيل رئيس الجمهورية ونظامه «المتآمر»!!

حـاول وزير الدفاع إقناع «الرئيس» بالاسـتجابة لمطالب الجماهير، إلَّا أن محمد مرسـي صمم على وجهة نظـره، وقال إن كل من خرجوا في هذه المظاهرات لا يتجاوز عددهم 120 ألفًا من الرافضين «للشرعية»!!

لـم يكن هناك خيـار بديل، وفي عصر الأول من يوليـو أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا تمهل فيه النظام 48 ساعة للاستجابة لمطالب المتظاهرين.

وقد تضمن البيان عدة نقاط مهمة أبرزها:

- إن القوات المسـلحة كطرف رئيسـي فـي معادلة المسـتقبل وانطلاقًا من مسـئوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسـلامة هذا الوطن تؤكد الآتي:

1- أنهـا لن تكـون طرفًا في دائرة السياسـة أو الحكـم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسـوم لها فـي الفكر الديمقراطي الأصيـل النابع من إرادة الشعب.

2- أن الأمـن القومـي للدولـة تعـرض لخطر شـديد جـراء التطـورات التي تشهدها البلاد، مما يلقي علينا بمسئوليات كل حسب موقعه للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر.

3- إن القوات المسلحة استشعرت مبكرًا خطورة الظرف الراهن وما تحمله طياته من مطالب للشعب المصري العظيم، ولذلك فقد سبق أن حددت مهلة أسـبوعًا لجميع القوي السياسـية فـي البلاد للتوافـق والخروج من الأزمـة، إلَّا أن هـذا الأسـبوع مضـى دون ظهـور أي بـادرة أو فعل، وهو مـا أدى إلـى خروج الشـعب بتصميم وإصـرار وبكامل حريتـه على هذا النحـو الباهـر الذي أثـار الإعجاب والتقديـر والاهتمام على المسـتوى الداخلي والإقليمي والدولي.

4- أن ضيــاع مزيــد من الوقــت لن يحقــق إلَّا مزيدًا من الانقســام والتصارع الذي حذرنا ومازلنا نحذر منه، خصوصًا أن هذا الشعب الكريم قد عانى ولـم يجد من يرفق به أو يحنو عليه، وهو ما يلقي بعبء أخلاقي ونفسـي علـى القوات المسـلحة التي تجد لزامًا أن يتوقف الجميع عن أي شـيء بخـلاف احتضان هذا الشـعب الأبي الذي برهن على اسـتعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله.

5- أن القـوات المسـلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشـعب وتمهل الجميـع 48 سـاعة كفرصة أخيـرة لتحمل أعباء الظـرف التاريخي الذي يمـر بـه الوطن الـذي لـن يتسـامح أو يغفر لأي قـوى تقصر فـي تحمل مسئوليتها.

6- تهيب القوات المسلحة بالجميع أنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة، فسـوف يكون لزامًا عليها اسـتنادًا لمسـئوليتها الوطنية والتاريخيـة، واحترامًـا لمطالب الشـعب المصري العظيـم أن تعلن عن خارطـة مسـتقبل وإجـراءات تشـرف علـى تنفيذهـا وبمشـاركة جميع الأطيـاف والاتجاهات الوطنيـة المخلصة بمن فيهم الشـباب الذي كان ولايزال مفجرًا لثورته المجيدة ودون إقصاء أو استبعاد لأحد.

كانـت الأوضاع فـي البلاد تزداد تأزمًا، أصدرت رئاسـة الجمهورية في صباح الثاني من يوليو 2013 بيانًا على مواقع التواصل الاجتماعي، يؤكد أن بعض العبارات الواردة في بيان القيادة العامة للقوات المسـلحة تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في إحداث إرباك للمشهد الوطني المركب.

وفي ظهر يوم الثاني من يوليو التقى الرئيس مرسي بالفريق أول عبدالفتاح السيسي وبحضور رئيس الوزراء هشام قنديل، وفي هذا اللقاء جرى حوار حاد بين مرسي والسيسي، حذر فيه وزير الدفاع من خطورة سياسة العناد، فرد عليه محمد مرسي متهمًا الجيش بالتورط لصالح المتظاهرين، وأن الإخوان سيبقون في حكم مصر لأكثر من خمسمائة عام قادمة.

خرج الفريق أول السيسي من هذا اللقاء وهو على يقين أنه لم يعد هناك أمل في استجابة مرسي وجماعته للمطالب الشعبية المشروعة.

وفي مساء اليوم ذاته ألقى الرئيس محمد مرسي خطابًا مسجلًا تم تسجيله داخل دار الحرس الجمهوري، أثار حالة استفزاز لجميع مؤسسات الدولة وللجماهير الشعبية.

في هذا الخطاب أكد مرسي على تحدي إرادة الشعب، وقال إن الشعب قد اختارني رئيسًا في انتخابات حرة ونزيهة، وكنت ومازالت الرئيس الشرعي وسأظل أتحمل المسئولية.

وقال مرسي «إن الشعب أصدر دستورًا كلفني فيه بمهام محددة وإدارة البلاد، وإنني لابد أن التزم بهذه الشرعية وبهذا الدستور وليس أمامي من خيار سوى تحمل المسئولية».

وقال مرسي «إن الشرعية التي أتمسك بها هي الضمان الوحيد لعدم ارتكاب أعمال عنف وتفويت الفرصة على بقايا النظام السابق والثورة المضادة التي تريد العودة من جديد».

وقال «إن مؤسسة الرئاسة ماضية في طريقها لتحقيق المصالحة، وإنني سأحافظ على الشرعية ودون ذلك حياتي، وأنه إذا كان الحفاظ على الشرعية ثمنه دمي فأنا مستعد أن أبذل ذلك».

وتحدث مرسي في هذا الخطاب عن استعداده لتشكيل حكومة انتقالية لحين إجراء الانتخابات البرلمانية، وقال إن موضوع النائب العام قد حسم - بعد صدور حكم نهائي بعودة النائب العام السابق عبد المجيد محمود - وأبدى استعداده للموافقة على تشكيل لجنة التعديلات الدستورية والمصالحة الوطنية إلَّا أنه رفض الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية المبكرة في هذا الوقت.

ازدادت حدة الاحتقان في الشارع المصري بعد هذا الخطاب، لكن السيسي ظل يحاول إنهاء الأزمة سلميًّا حتى اللحظة الأخيرة.

وفي يوم الثالث من يوليو بعث وزير الدفاع بأحمد فهمي رئيس مجلس الشورى ود.محمد سليم العوا ورئيس الوزراء هشام قنديل للقيام بمهمة وساطة أخيرة مع رئيس الجمهورية لإقناعه بقبول الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية المبكرة، إلَّا أن مرسي تحدى ورفض الاستجابة لأي من هذه المطالب.

تدفق مئات الآلاف على الميادين والشوارع لينضموا إلى المعتصمين، ولم يكن هناك خيار أمام القوات المسلحة إلَّا إنقاذ البلاد من خطر الفوضى والحرب الأهلية.

كانت خطوة جريئة، تحدى فيها السيسي رئيس أمريكا أوباما، ورفض جميع المحاولات الأمريكية لإبقاء الجيش في موقف الحياد بين الشعب وسلطة الإخوان.

بعد رفض مرسي الاستجابة للوساطة الجديدة تم استدعاء عدد من قوى المجتمع المدني وشباب تمرد، لتدارس البيان الذي سوف تصدره القوات المسلحة لإنقاذ البلاد من المخاطر التي تحيق بها.

صدرت التعليمات باحتجاز مرسي وعدد من مستشاريه داخل مبنى الحرس الجمهوري في صلاح سالم، انتظارًا للتطورات التي كانت تشهدها البلاد في هذا الوقت.

وفي مساء اليوم ذاته الثالث من يوليو أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي البيان التاريخي للقوات المسلحة والذي تضمن بدء مرحلة جديدة في تاريخ البلاد.

لقد أكد هذا البيان على عدد من المواقف والقرارات المهمة أبرزها:

1- أن القوات المسلحة لم يكن في مقدروها أن تصم أذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولاتزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.

2- لقد استشعرت القوات المسلحة انطلاقًا من رؤيتها الثاقبة أن الشعب الذي يدعوها لنصرته، لا يدعوها لسلطة أو حكم، وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته، وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها، واقتربت من المشهد السياسي آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.

3- لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودًا مضنية بصورة مباشـرة وغير مباشـرة لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين «كافة» القوى السياسـية، بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ نوفمبر 2012، بدأت بالدعوة لحوار وطني، استجابت له كل القوى السياسية والوطنية، وقوبل بالرفض من مؤسسـة الرئاسـة في اللحظـات الأخيرة، ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات منذ ذلك الوقت حتى تاريخه.

4- تقدمت القوات المسـلحة أكثر من مرة بعرض تقرير موقف اسـتراتيجي على المسـتوى الداخلي والخارجي، تضمن أهـم التحديات والمخاطر التـي تواجـه الوطـن علـى المسـتوى الأمنـي والاقتصـادي والسياسـي والاجتماعي، ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء الاحتقان ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

5- في إطار متابعة الأزمة الحالية، اجتمعت القيادة العامة للقوات المسـلحة بالسـيد رئيـس الجمهوريـة فـي قصـر القبة يـوم 22 يونيـة 2013، حيث عرضـت رأي القيادة العامة ورفضها الإسـاءة لمؤسسـات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها ترويع وتهديد جموع الشعب المصري.

6- لقد كان الأمل معقودًا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب، بما يحقق طموحه ورجاءه، إلَّا أن خطاب السـيد الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مدة الـ (48 سـاعة) جاء بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب، الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة، استنادًا إلى مسئوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسـية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء

لأحد، حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي متماسك، لا يقصي أحدًا من أبنائه وتياراته وينهي حالة الصراع والانقسام.

وأشار البيان إلى أن خارطة المستقبل تضمنت عددًا من الخطوات هي:

1- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.

2- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.

3- لرئيس المحكمة الدستورية سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

4- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

5- تشكيل لجنة تضم «كافة» الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتًا.

6- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.

7- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكًا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

8- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

وقد أهابت القوات المسلحة في نهاية بيانها بالشعب المصري العظيم بجميع أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء، وحذرت من أنها ستتصدي بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم لأي خروج عن السلمية طبقًا للقانون وذلك من منطلق مسئوليتها التاريخية والوطنية.

أصابت الصدمة عناصر الإخوان وحلفاءهم، لم يصدقوا وقائع ما شهدوه ،على شاشة التليفزيون، انطلقت أعمال العنف، تهدد وتتوعد، وراحت الحشود تزحف إلى رابعة والنهضة وتؤكد أنها عازمة على إسقاط ما كانت تسمية «بالانقلاب».

ومنذ هذا الوقت دخلت البلاد إلى مرحلة خطيرة استهدف الإخوان من ورائها إسقاط الدولة ومحاكمة قادة الجيش والداخلية ورموز العمل الوطني، واسترداد الحكم مرة أخرى، وإلَّا فالقتل وخراب الدولة هو المصير الذي ينتظر الجميع.

إسقاط مشروع «الشرق الأوسط الجديد»

بعد انتصار ثورة الثلاثين من يونية، وانحياز الجيش إليها، أدرك الأمريكيون أن «مشروع الشرق الأوسط الجديد» قد بدأ يدخل مرحلته النهائية، خصوصًا بعد فشل ما سمي بثورات «الربيع العربي» في تحقيق أهدافها في تفتيت الدول التي قامت فيها هذه الثورات.

كان السيسي يعرف أبعاد ومخاطر هذا المشروع، الذي سبق أن بشرت به وزيرة الخارجية الأمريكية سابقًا كوندوليزا رايس في عام 2006، وكان الاتفاق هو أن يكون «الإخوان» هم الأداة والآلية التي يجري استخدامها لتنفيذ هذا المشروع.

أدرك «السيسي» أبعاد المخطط، حاول عرقلته من خلال تصديه لمؤامرة الإخوان في تفكيك مؤسسات الدولة، وإشاعة الفوضى في البلاد.

وكان حكام المنطقة خصوصًا في دول الخليج، يدركون أبعاد هذا المخطط، الذي يهدف إلى إحداث تغيير «جيوسياسي» في المنطقة، وانتهاء بمخطط الفوضي والتفتيت.

لقد سعت واشنطن بكل ما تملك إلى الضغط على الفريق أول عبدالفتاح السيسي للحيلولة دون انحياز الجيش إلى ثورة الشعب المصري، إلَّا أن السيسي رفض ذلك بكل قوة، وتحدى الرئيس الأمريكي بعزم وإصرار.

كان العالـم يتابـع الأحـداث في مصر عـن كثب، وكانت روسـيا تدرك أن انحياز الجيش للثورة سـيعيد رسـم خارطة المنطقـة من جديد، ويوقف الحريـق الـذي بدأ ينتقـل من بلد إلى آخر، باسـم «الربيع العربـي»، كما أن ذلك سـيضع حدًا للمؤامرة التي تحاك ضد سـوريا، والتي أدت إلى سـيادة الفوضى والتدخل الأجنبي في شئونها.

كان السيسي يعرف أن المعركة ليست هينة، وأن إسقاط حكم الإخوان يعني مواجهة أمريكا وإسرائيل وحلفائهما في المنطقة بشكل مباشر.

سـاد الارتباك صنـاع القرار في واشـنطن، وتلقت جماعـة الإخوان في مصـر دعمًـا بلا حدود علانية ومن خلف سـتار، تصاعدت حدة العنف في البلاد، وأعطى المرشـد العام للجماعة د.محمد بديع إشـارة البدء لإحراق البلاد بعد أن تسلل إلى منصة رابعة العدوية وألقي خطابًا من على منصتها، نقلتـه أجهـزة البـث الخاصـة بالتليفزيون المصـري، والتي اسـتولى عليها المعتصمـون وراحت تبـث خطابات التحريض على شاشـة قنـاة الجزيرة وغيرها من القنوات المعادية.

وفي التوقيت نفسـه سعى التنظيم الدولي للإخوان إلى تنظيم مظاهرات فـي العديد من عواصم العالم، في تركيـا وبريطانيا والأردن وغزة وغيرها، وكان الهدف هو شن حملة من التحريض ضد النظام الجديد في مصر.

فـي هذا الوقت كتب رئيس الـوزراء البريطاني الأسـبق توني بلير مقالًا فـي صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية قال فيه: «إن ما قام به الجيش في مصر، كان لابـد منه وإلَّا وقعت البلاد في الفوضى»، وقال «إن قوة المعارضة في

الشارع هي التي جعلت الجيش المصري يتصرف بالطريقة التي تصرف بها إذ لم يكن هناك رأي آخر».

أما «كاترين آشتون» فقد أبلغت أعضاء البرلمان الأوربي بالتعامل مع التطورات التي شهدتها مصر، وقالت إنها أبلغت المصريين رسالة مضمونها: «ساعدونا حتى نستطيع مساعدتكم» غير أن موقف الاتحاد الإفريقي كان مختلفًا، إذ قرر الاتحاد تعليق عضوية مصر، لحين مراجعة الموقف.

ثار جدل كبير داخل الإدارة الأمريكية، كان هناك اتجاه يطالب باستيعاب ما جرى والتعامل معه، وكان على رأس هذا الفريق «تشاك هيجل» وزير الدفاع وقيادات في الكونجرس والخارجية، غير أن «أوباما» ومعه «سوزان رايس» مستشارة الأمن القومي الأمريكي وبعض كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية كان لهم موقف مختلف، وكانوا يرون أن انحياز الجيش للثورة أفشل مشروع الشرق الأوسط الجديد إلى غير رجعة.

كانت قناة الجزيرة تلعب دورًا تحريضيًّا خطيرًا، وقد رصدت أجهزة الأمن المصرية دعمًا ماديًّا وسياسيًّا من قطر وتركيا إلى جماعة الإخوان بلا حدود، وكانت واشنطن قد أعطت الضوء الأخضر لحملات تحريضية بدأت تشن وعلى أوسع نطاق في كل أنحاء العالم.

تفجرت الأوضاع في سيناء، وتكشفت للمصريين حقائق الدور الخياني لجماعة الإخوان التي سعت إلى تحريض المجتمع الدولي ضد مصر، والمطالبة بتدخل الغرب لإسقاط النظام الجديد وإعادة ما كانوا يسمونه

بـ «الشـرعية» في مصر، أي إعادة الرئيس المعزول محمد مرسـي إلى سدة الحكم مرة أخرى.

رفض السيسـي التهديدات الأمريكية، وأبلغ واشـنطن أن الجيش ليس طامعًا في السـلطة، وأنه مصمم على المضي في خارطة الطريق، للاستفتاء علـى الدسـتور وإجـراء انتخابات رئاسـية، ثم فتـح باب الترشـح لعضوية مجلس الشعب خلال المدة التي سيحددها الدستور الجديد.

فـي هـذا الوقت اجتمـع الرئيـس الأمريكي بـاراك أوبامـا بفريق الأمن القومي الأمريكي وجرى الاتفاق على ثلاث نقاط مهمة هي:

- أن الولايـات المتحـدة ليسـت منحـازة ولا تدعـم أي حزب سياسـي أو جماعة محددة في مصر.
- أن الإدارة الأمـريكية ترفض رفضًا قاطعًا ما أسمتـه واشنطـن بالإدعاءات «الكاذبـة» التي يروجهـا البعض في مصر ومفادهـا أن الإدارة الأمريكية تعمـل مع أحزاب سياسـية أو حركات محددة لإمـلاء العملية الانتقالية في مصر.
- أن واشنطن تدعو جميع المصريين إلى السير معًا في مسيرة جامعة تسمح بمشاركة كل الجماعات والأحزاب السياسية في البلاد.

فـي هـذا الوقت اعتقد البعض أن تغيرًا قد طـرأ على الموقف الأمريكي المعـادي للثـورة المصرية، خصوصًـا أن البيان لم يتضمن فـي هذا الوقت مـا يشـير إلـى أن ما جـرى في مصر هـو انقلاب عسـكري أو خـروج على الشرعية.

لقد كان الموقف الأمريكي ومنذ الإعلان عن خارطة المستقبل، يؤكد في بياناته المختلفة أن الديمقراطية ليس معناها الانتخابات ونتائج الصندوق فقط، وإنما الالتزام بالمبادئ والقيم الديمقراطية، وأن واشنطن مع خيار الشعب، ولا يوجد غطاء لأي حاكم يرفضه شعبه، وأن الانتخابات ليست رخصة للانقلاب على القيم الديمقراطية والتواصل مع الشعب والمعارضة.

في هذا الوقت انطلقت حجافل الإرهابيين تهاجم الكنائس وتحرقها، تقتل الآمنين، تخرب المنشآت، تعلن تحدي إرادة الجماهير وتصب جام غضبها على القائد العام الفريق أول عبدالفتاح السيسي.

انتشرت عمليات العنف وتزايدت حدتها بعد القبض على خيرت الشاطر نائب المرشد العام وعلى الشيخ حازم أبو إسماعيل.

كانت الإمارات والسعودية من أولى الدول التي أعلنت تأييدها للنظام الجديد في مصر، ثم بعدهما الكويت والبحرين والأردن والرئيس الفلسطيني وهلم جرا.

استمرت الأزمة على تصاعدها، سالت دماء كثيرة في الشوارع، سعى الإخوان إلى الهجوم على دار الحرس الجمهوري، زحفوا من رابعة العدوية قبيل صلاة الفجر، استهدفوا الإفراج عن مرسي ومهاجمة مقر الحرس والاستيلاء عليه.

صدرت التعليمات، لا يجب تجاوز الخط الأحمر، أطلقت الجماعة رصاصها وقنابلها على الجنودوالضباط الذين سالت دماؤهم في هذا اليوم.

في هذا الوقت أصدرت القوات المسلحة بيانًا أكدت فيه أن أحداث دار الحرس الجمهوري أسفرت عن مقتل أكثر من 51 شخصًا وجرح عشرات آخرين.

وشدد المتحدث باسم القوات المسلحة العقيد أحمد محمد علي، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية على أن القوات المسلحة لن تسمح لأي طرف بالعبث بالأمن القومي للبلاد.

وأكد المتحدث الرسمي «أن ثمة حربًا نفسية تستهدف القوات المسلحة تعتمد على ترويج شائعات وشن حملة أكاذيب، ونفى أن يكون أي من أفراد القوات المسلحة قد انشق ليشارك في دعم الاحتجاجات المؤيدة لمرسي».

كانت جماعة الإخوان في هذا الوقت قد نشرت شائعات كاذبة عن انشقاق اللواء أحمد وصفي قائد الجيش الثاني الميداني، الذي كان يحارب في سيناء، إلَّا أن الأحداث أكدت كذب هذه الادعاءات.

في هذا اليوم ألقت الجهات الأمنية القبض على 649 متهمًا شاركوا في أحداث الهجوم على دار الحرس الجمهوري، وتولت نيابة شرق القاهرة التحقيق مع المتهمين.

روجت جماعة الإخوان أكاذيب عديدة مناقضة لأقوال الشهود حول زعمها بأن قوات الجيش والشرطة قد هاجمت المصلين في صلاة الفجر في أحد المساجد القريبة من دار الحرس الجمهوري بشارع صلاح سالم.

في 14 يوليو 2013 ألقى الفريق أول عبدالفتاح السيسي خطابًا في نادي الجلاء مع عدد كبير من قادة وضباط وجنود القوات المسلحة، حيث أكد فيه على عدد من الحقائق أبرزها:

1- إن تحرك القوات المسلحة ووقوفها إلى جانب الإرادة الشعبية جاء بناء على طلب شعبي، وأن القيادة العامة للقوات المسلحة لم تسع إلى هذه المهمة ولم تطلبها، لأنها تدرك دورها ولا تتخطاه، وتعرف مكانها وتلتزم بحدوده، وأن هذا التدخل جاء من منطلق أن الجيش المصري هو من يستطيع تعديل المسار وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، بعد أن مالت الموازين وغابت الحقائق وانحرفت المقاصد.

2- إن الجيش المصري ظل على موقفه في مرحلة ثورة 25 يناير وما بعدها، رغم ارتباك المشهد السياسي، وما صاحب هذه الثورة من مناخ الحيرة والاضطراب، إلَّا أن الحقائق الجديدة التي فرضت نفسها وأبرزها وصول الاقتصاد إلى حالة تنذر بالخطر، وتعرض الغالبية من المصريين لظلم اجتماعي فادح، وتعثر نوايا الإصلاح وتراجع دور مصر في المجتمع الإقليمي والدولي كان حاسمًا في موقف الجيش، وسببًا من الأسباب الرئيسية التي دفعته للتدخل وإنقاذ البلاد من خطر الانهيار.

3- إن القوات المسلحة ظلت ولفترة من الوقت تتابع التطورات المجتمعية التي تشهدها البلاد موزعة بين اعتبارين، الأول: اعتبار دورها الذي قبلته وارتضته والتزمت به، وهو البعد عن المعترك السياسي. والثاني: اعتبار القرب من المسئولية الوطنية سواء بالمبدأ أو بخشية أن تفاجئها ضرورات القرار السياسي في يد من يملك السلطة، يكلفها بمهام

لا تتوافق مع ولائها لشعبها وحقه وحده في توجيهها وتحديد موقعها.. ولذلك كان الانحياز للخيار الثاني.

4- إن القوات المسلحة ارتضت بخيار الشعب واحترمته في الانتخابات الرئاسية الماضية، رغم أن هذه الانتخابات جاءت إلى السلطة بفصيل سياسي محدد وبرئيس يمثله، ومع ذلك رغم أن القرار السياسي راح يتعثر، فإن القوات المسلحة رفضت التدخل، إيمانًا منها بأن أي تصويب أو تعديل له مصدر واحد فقط وهو شرعية الشعب، لأنه وحده من يملك هذا القرار، واقتصر دورها فقط على إسداء النصيحة التي قدمتها انطلاقًا من مقتضيات الأمانة الوطنية، رغم أنها كانت تفاجأ بالعديد من التصرفات والإجراءات التي تتجاوز حدود المصلحة الوطنية.

5- إن القوات المسلحة آثرت أن تترك الفرصة للقوى السياسية كي تتحمل مسئوليتها التاريخية في التوافق خوفًا من وقوع الوطن في هوة استقطاب سياسي، تستخدم فيه أدوات الدولة ضد فكرة الدولة، انطلاقًا من التزامها بما اعتبرته شرعية الصندوق وأصلها والذي يتمثل في أن أصلها هو في يد الشعب، يملك وحده أن يعطيها ويملك أن يراجع من أعطاها له، ويملك أن يسحبها منه، إذا تجلت إرادته، بحيث لا تقبل شبهة ولا شكًا.

6- إن فشل القوي والأطراف المعنية في استثمار الفرصة المحددة والأجل الإضافي لها في تحقيق الوعد والأمل لم يكن هو نهاية المطاف، بل إن القوات المسلحة أبدت رغبتها في أن تقوم الرئاسة نفسها بعملية الاحتكام إلى الشعب وإجراء استفتاء يحدد به الشعب مطالبه ويعلي كلمته، وأن القائد العام أرسل إلى الرئيس السابق مبعوثين برسالة

واضحة ومحددة، وهما رئيس وزرائه هشـام قنديل، وقانوني مشهود له في الغالب د.سليم العوا بأن يقوم بنفسه بدعوة الناخبين إلى استفتاء عام يؤكد أو ينفي وقد جاء الرد للقوات المسلحة بالرفض المطلق.

7- إن القوات المسـلحة كانت لديها هواجس ومخاوف أن تسـتخدم فكرة الدولـة وأدواتها ضد حقوق الشـعب وآماله، ولذلك ومـع تنامي لحظة الخطـر كان عليها أن تختار، وهكذا التزمـت بهدف واحد وهو أن تؤكد شـرعية الشـعب وأن تسـاعده على اسـتعادة الحق إلـى صاحبه الأصيل بامتـلاك الاختيـار والقـرار، وهكـذا وقـف الجميع على مفتـرق طرق، الشـعب بجميع طبقاته وطوائفه، وكل رجاله ونسـائه وبالتحديد شبابه، والجيش الذي يملكه الشـعب وفكرة الدولـة وجهازها وأطراف العمل السياسـي وفصائلـه وطلائع الفكـر والثقافـة والفن، فكان القـرار الذي لا يحتمل الخطأ أو سوء التصرف مهما كانت الأعذار.

8- إن القوات المسلحة اقتصر دورها الوطني – وليس السياسي فقط – على طرح خريطة مستقبل، كانت مجرد إطار مقترح لطريق آمن للخروج من المأزق ومواجهة المسـئوليات الكبرى المطلوبة للمستقبل، وهي لسوء الحـظ ثقيلة ومرهقـة وخطرة، لكن المسـئولية التاريخية والوطنية تحتم المواجهة وقبول التحدي والنزول على مسئولية مواجهته بكل جسارة.

9- إن خريطة المستقبل، عكست إجراءات من شأنها أن تكفل حيدة السلطة فـي انتداب رئيس المحكمة الدسـتورية العليا للقيام بمهام رئيس الدولة خلال ممارسـة حق الاختيار، وأن تدرك كل القوى وبغير اسـتثناء وبغير إقصـاء أن الفرصـة متاحـة لجميـع أطراف العمـل السياسـي ولأي تيار

فكري أن يتقدم للمشاركة بكل ما يقدر عليه من أجل وطن هو ملك وحق ومستقبل الجميع.

10- إن ما جرى في مصر هو رسالة للعالم العربي المحيط بمصر، وللعالم الأوسع الذي يتابع ما يجري، بأن مصر موجودة دائمًا في صف الحرية والعدل والتقدم، طالبة لعلاقات وثيقة راغبة في سلام بوزنها ملتزمة بدورها لا تتخلف عنه ولا تتراجع عن مسئولياتها نحو مجتمع الأمم والثقافات، مدركة أنها حضارة إنسانية واحدة وإن تنوعت مصادرها وتعددت ينابيعها.

كانت تلك هي المعاني العشرة التي تضمنها خطاب الفريق أول عبدالفتاح السيسي، والتي بعث من خلالها برسائل إلى كل من يهمه الأمر، يؤكد فيها لماذا كان تحرك الجيش لإنقاذ البلاد من الانهيار.

في هذا اللقاء ووسط هذا الحشد، كانت كلمات الفريق أول السيسي تنطلق من القلب، قال كلامًا وشرح العديد من المواقف، تحدث عن الرئيس الذي عادى جميع مؤسسات الدولة: القضاء والشرطة والجيش والرأي العام، تساءل بحسرة عن معنى حصار المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامي، كانت كلماته تعكس عشقًا لهذا الوطن وترابه، تمنى لمصر الكثير وأكد أن جيش مصر العظيم سيظل وفيًا لرسالته مهما كانت التحديات.

كانت القاعة الرئيسية بنادي الجلاء تموج بمئات الضباط والقادة والأفراد، كانت الفرحة عارمة، كانت كلمات الضباط الذين تحدثوا

واضحة مُحددة «نحن فخورون بك ومؤيدون لكل قراراتك، وسندافع عن بلدنا لآخر قطرة من دمائنا».

وعندما جري بث مقاطع من الخطاب على الرأي العام اهتزت مشاعر المصريين جميعًا، قال الناس في الشارع نحن أمام «عبدالناصر جديد»، يبعث فينا مجددًا روحًا غابت، يجسد كاريزما القائد الإنسان والحاسم والوطني حتى النخاع.

في هذا اليوم، جدد الفريق أول السيسي الأمل في النفوس بعث برسائل توحي بالأمان والاطمئنان إلى من تسرب القلق إلى نفوسهم جراء مواقف هذه الجماعة التي تطلق تهديداتها الإرهابية، أدرك الناس أن جيش مصر حاضر بدوره الوطني، وأنه سيبقى حريصًا على تنفيذ خارطة المستقبل دون أن يدخل إلى ساحة المعترك السياسي.

إنها المعاني نفسها التي أبلغها السيسي إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكي، ويليام بيرنز، الذي التقاه وأكد له على عدد من النقاط أهمها:

- إن الجيش المصري عندما تدخل فقد كان يعبر عن إرادة شعبية عارمة، وأن الحياد في هذا الوقت كان يعني انهيار الأوضاع ودخول البلاد إلى المجهول والدخول إلى ساحة الحرب الأهلية.

- إن الجيش تحرك بدافع وطني وليس بمطمع سياسي، وأنه آثر أن يسلم السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية، وأن يوكل إليه مهمة تنفيذ خارطة المستقبل لوضع الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب وقت ممكن ووفقًا لجدول زمني معلن.

- إن الإعلان الدستوري الصادر لم يتضمن إقصاء لأي قوى سياسية، وأن القانـون سـوف يطبق علـى الجميـع دون الحاجة للجوء إلـى إجراءات استثنائية أو محاكم ثورية.

- إن القوات المسـلحة لم تتخذ أي إجراءات استثنائية ضد الرئيس السابق أو بعض قيادات الجماعة وحلفائها، وإنما كل هؤلاء موقوفون على ذمة قضايـا جنائية سـيكون القضاء وحده ،هو صاحب الكلمـة الفصل فيها، وإن احتجاز مرسي في مكان أمين جاء بهدف الحفاظ على سلامته، وأنه خاضع الآن للنيابة العامة التي سوف تبدأ تحقيقاتها معه سريعًا.

فـي هذا اللقـاءكان «بيرنـز» يحمل هو الآخر رسـالة واضحـة ومحددة تقول: «نحن لسنا ضد إرادة الشعب المصري.. نعرف أن ما جرى هو تعبير عـن هذه الإرادة، نحمل الرئيس السـابق وجماعة الإخوان المسئولية عما آلت إليه الأوضاع، نحن نريد الإسـراع بإنجاز مهام المرحلة الانتقالية ونبذ العنف، لسنا مع فصيل معين، لكننا ننحاز إلى الشعب المصري والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومطالبتنا بالإفراج عن الرئيس السابق محمد مرسي لا تعني تدخلًا في االشئون الداخلية أما وإنه على ذمة القضاء المصري فهذا حقكم، فقط نريد حسن المعاملة».

وفـي المؤتمر الصحفي الذي عقـده عبر ويليام بيرنز عـن هذه المعاني التـي طرحها خلال لقائـه المطول مع القائد العام، وكان ذلك أيضًا رسـالة للإخـوان الحلفاء بـأن مصالح أمريكا فـوق كل اعتبـار، وأن الأمر مرهون بتوازنات القوى على الأرض!!

في هذا الوقــت كان التنظيم الدولي لجماعة الإخوان يعقد اجتماعًا في اسطنبول على جانب كبير من الأهمية والخطورة.

وفي هذا الاجتماع، بعث الرئيس المعزول محمد مرســي برســالة انتقد فيها ممارسات جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحملها مسئولية كثير من الاخفاقات التي أدت إلى المشهد الراهن.

لقد أكد مرسي خلال الرســالة التي تمت قراءتها على المشاركين «بأن الإخوان لم يتعاملوا معه كرئيس للجمهورية وإنما تعاملوا معه فقط كعضو بمكتب الإرشــاد ولم يمكنوه من إجراء نقاشــات وحــوارات مع الأطراف المصرية المختلفة، وكان دائمًا يشــعر بأنه موظف ينفــذ التعليمات الواردة إليه من مكتب الإرشاد»!!

لقد أثنى الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي(الإخواني) على رسالة الرئيس المعزول وقال: إن تجربة تونس أفضل بكثير من تجربة الإخــوان في مصر، وأن حزب النهضة في تونس اســتجاب لنبض الشــارع التونســي قبل أن يلفظــه والدليل على ذلك أن الحكومــة الحالية في تونس ليس لحزب النهضة أي ثقل واضح فيها بعد أن تخلى الحزب عن الوزارات الســيادية وتعامل بروح مختلفة، ورفض عمليات الإقصاء والاستفزاز التي تعامل بها الإخوان في مصر.

وقال الغنوشــي: إن الإخوان في مصر تســرعوا وتصارعوا مع المجتمع المصري بكل فئاته وأطيافه، وكأنهم في ســباق مع الزمن لإحداث انقلاب جذري في مصر، يمسك فيه الإخوان بكل مفاصل الدولة والحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، لقد ابتعدوا عن الكفاءات وعززوا دور

القيـادات الإخوانية في الحياة المصرية، ولذلك سـرعان ما حدث الانهيار الذي أضاع على الإسلاميين تجربة مهمة.

وقـال: إنه فـي ضوء ما حدث في مصـر، أنا لا أتوقـع أن يحصل حزب النهضـة على المقاعد المأمولة في البرلمـان، ولو تمكنا من الحصول على 30٪ فهذا سيمثل شيئًا رائعًا.

ونصح الغنوشـي ممثلي الإخـوان في الاجتماع بالتوقف عن ممارسـة العنـف والإصـرار على ارتكاب المزيـد من الأخطاء، وقال يجب السـعي نحـو المصالحـة الوطنية فورًا والتخلي عن حلم عودة الرئيس مرسـي لأنه حلـم بعيد المنـال ومراجعة التجربة والاعتراف بالأخطـاء، ورغم أن كلمة الغنوشـي لقيت استحسـانًا من البعض، فإن الوفد المصري أبدى اعتراضه وإن كان قـد اعتـرف بـأن د.محمد على بشـر، عضو مكتب الإرشـاد وزير التنميـة المحليـة السـابق يجـري اتصـالات مـع قـادة عسـكريين بالجيش المصري للوصول إلى حل ينهي الأزمة.

وقـدم وفـد الإخوان في مصر ورقـة صادرة عن الجماعـة تتضمن رؤية للخطوات المستقبلية جرى طرحها على الكوادر والأعضاء تضمنت عددًا من الخطوات أبرزها:

- في الوضع الراهن سيكون النصر حليف من يملك إرادة سياسية أقوى.
- ليـس لـدى السـلطة الجديدة في مصـر اليوم قـادة محترمـون، وكل من يحاول أن يكون قائدًا يجب أن يتم الطعن في مصداقيته وتشـويه صورته بلا هوادة.

- يجب أن يظهر من جانبنا عدد من الخطباء الناريين ذوي الكاريزمية، كلما كان عددهم أكبر كان ذلك أفضل.

- ائتلاف الخصوم بدأ بالانهيار على الفور، عمليًّا: البرادعي لم يستطع تسلم منصب رئيس الوزراء، رئيس الوزراء المؤقت استقال، زياد بهاء الدين القائم بمهام الرئيس المؤقت فاقد المصداقية عمليًّا، قيادات الجيش بدأت تفقد أعصابها.

- الانقلاب جرى بضوء أخضر أمريكي، ولكن الأمريكيين في الوقت نفسه حذروا جنرالات مصر بأن عليهم الانتهاء من المهمة بسرعة، وبهذا يختلف الوضع المصري الحالي جذريًّا عن الوضع في الجزائر عام 1992، فالغرب حينها كان مستعدًا لدعم الجنرالات الجزائريين لفترة طويلة.

- يجب أن يكون الخط السياسي ضد العدو عبر زرع الفرقة باستمرار في صفوف الجنرالات، وفي المقام الأول تشويه سمعة السيسي إلى الحد الأقصى الذي يجب أن يغدو كبش فداء.

- ويجب غرس فكرة أن السيسي يورط الجيش المصري.

- الدعاية الدينية الموجهة في صفوف المجندين وصغار الضباط وضباط الرتب الوسطى، للتأكيد على تورط الجيش في قتل المسلمين خصوصًا خلال شهر رمضان وأن هذا صنيع الكفار وأنت لست منهم.

- العودة إلى فكرة الحكومة الوطنية الموسعة بعد عودة مرسي، وفكرة عقد انتخابات برلمانية قريبة، في كل وقت وفي كل مكان وبكل وسيلة

ممكنة، الصحف، المنشورات، الشائعات، والانترنت وفي المساجد يجب تأكيد ونشر فكرة أن الكفاح سيتواصل حتى النصر حتى لو استغرق ذلك سنوات طويلة.

- يجب غرس وتأكيد فكرة أن النضال ضد المغتصبين هو واجب حتمي ليس على المسلمين فحسب، بل على عموم الشعب.

- إيجاد الوسائل لإقامة الاتصالات وبدء التفاوض مع كل من وقف مع قيادة الجيش في البداية، وتقديم وعود مغرية لهم للعمل على شق التحالف الحالي ضد الإخوان.

كان ذلك هو مضمون رسالة الإخوان في مصر التي أبلغ بها التنظيم الدولي، وأثارت جدلًا واسعًا، غير أن التنظيم اعتمدها في النهاية كوسيلة للتحرك على الساحة المصرية وطالب بتوفير آلياتها، مع التوصية لبقية الفروع بالتحرك الإقليمي والدولي لممارسة الضغط على الإدارة المصرية الجديدة.

من هنا بدأت التحركات تتصاعد، إلَّا أن خطاب السيسي الذي تجسدت فيه ملامح الصمود والتحدي جعلت الإخوان أمام خيار من اثنين:

- إما التوقف عن ممارسة العنف وقطع الطرق والاعتداء على المنشآت واللجوء إلى أساليب أخرى في التفاهم مع الإدارة المصرية.

- وإما المواجهة الحاسمة بلا هوادة.

ويبدو أن الخيار الثاني كان هو خيارهم المعتمد!!

دلالة التفويض

في يوم الأربعاء الرابع والعشرين من يوليو 2013 ألقى الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، خطابًا خلال حفل تخرج لطلاب كليتين عسكريتين، حيث أكد أن الجيش والشرطة يحتاجان إلى تفويض شعبي لمواجهة أي عنف أو إرهاب محتمل خلال الفترة المقبلة.

وناشد السيسي في هذا الخطاب الشعب المصري لتحمل مسئوليته مع الجيش والشرطة في مواجهة ما يحدث في الشارع، وقال: إن هناك من يريد إما أن يحكم البلاد بالقوة أو يدمرها ويدفعها إلى نفق خطير، وقال: إن الجيش لن ينتظر حدوث مشكلة كبيرة.

وأشار إلى وجود شحن يستهدف الجيش المصري باسم الجهاد في سبيل الله، وشدد على أنه لا تراجع للحظة واحدة عن إجراءات المرحلة الانتقالية.

وقال السيسي: «إن الجيش المصري يتلقى أوامره من الشعب المصري، وأن العلاقة بين الطرفين لا تنفصم»، وقال: «إن محاولات الوقيعة بين عناصر الجيش لن تنجح وإن الجيش على قلب رجل واحد».

وفي هذا اللقاء كشف «وزير الدفاع» أنه حذر في وقت سابق من أن استمرار الخلافات بين القوى السياسية يهدد الأمن القومي، وأنه نقل للرئيس السابق ما يشعر به الرأي العام حتى يتحرك قبل فوات الأوان.

وقال السيسي: «لم أخدع الرئيس السابق، وأبلغته إن الجيش المصري جيش كل المصريين، موضحًا أنه عرض بيانات الجيش الأخيرة قبل إعلان المرحلة الانتقالية على الرئيس السابق قبل إصدارها».

وقال: «إنه عرض على مرسي إجراء استفتاء على استمراره في منصبه وأن الاقتراح حمله رئيس مجلس الشوري السابق ورئيس الوزراء السابق ود.محمد سليم العوا، وذلك في يوم 3 يوليو، وكان رد الرئيس المعزول هو «الرفض».

وأوضح أن رفض مرسي القبول بأي حل كان سيؤدي إلى اقتتال داخلي وأنه اجتمع مع مرسي لمدة ساعتين للتفاهم حول بيان الخطاب الأخير للرئيس السابق في مركز المؤتمرات قبل 30 يونية، ولكن مرسي عاد وألقى خطابًا بمضمون آخر مختلف.

وأوضح أنه بعد مرور(5) شهور من تولي مرسي، كان حجم الخلاف عميقًا وسيؤدي إلى مزيد من الانقسام، كاشفًا عن أن الرئيس المعزول أثنى على مبادرة سابقة للجيش دعا فيها القوى السياسية للحوار، ولكن مرسي طلب تأجيلها في اللحظات الأخيرة.

وقال السيسي إنه حذر من وقوع مصر في صراع بين التيار الديني والتيار المدني منذ أشهر ونبه التيار الديني لضرورة احترام فكرة الدولة والوطن.

لقد لقيت دعوة وزير الدفاع استجابة كبرى من الجماهير، حيث خرج يوم الجمعة 26 يوليو 2013 ملايين المصريين فوضوا السيسي في اتخاذ الإجراءات القانونية والإجرائية لمواجهة إرهاب جماعة الإخوان.

كان الحشد مهولًا، ولم تقع حادثة واحدة خلال هذه التظاهرات العارمة، التي استمرت ساعات طوالًا رفع فيها المتظاهرون صورة «السيسي» وشعارات تطالب بمقاومة جماعة الإخوان «الإرهابية».

وفي مساء يوم السبت 27 يوليو 2013 اجتمع مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية المؤقت، وكان من أبرز الحضور رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والعدل وأيضًا نائب الرئيس للشئون الدولية وبقية الأعضاء.

بدأ الاجتماع باستعراض للموقف في ضوء خروج 40 مليون مصري يعلنون تفويضهم للجيش ولقائده باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة الإرهاب، وفي هذا الاجتماع فاجأ د. محمد البرادعي الجميع بموقفه، إذ راح يطلب تأجيل اتخاذ أي موقف لإنهاء الاعتصام، واستخدام لغة الحوار بديلًا، لقد استعرض وزير الداخلية الموقف بصورته الحقيقية على الأرض، وأكد أن الأفعال التي تقوم بها جماعة الإخوان على الأرض لا تعكس سلمية التظاهر أو الاعتصام، وإنما هي تعكس إرهابًا متعمدًا يمارس على السكان وعلى المواطنين الأبرياء، وأيضًا اعتداءً على مؤسسات الدولة وإصرارًا على قطع الطرق وتعريض حياة الآمنين للخطر.

وكان من رأي وزير الدفاع أيضًا أنه يجب احترام تفويض الشارع المصري للمؤسسة العسكرية، وأنه أكثر حرصًا على إنهاء هذا الاعتصام

بالطرق السلمية وعدم إراقة الدماء، وأنه منح المعتصمين الفرصة الكاملة للتعبير عن رأيهم، إلَّا أن الاعتصامات تحولت إلى أداة لتهديد أمن واستقرار الدولة وأمن المواطنين.

لقد كان من رأي الفريق أول السيسي، أنه إذا كان بإمكان د.البرادعي فض هذا الاعتصام سلميًّا، فليبدأ، وليسع نحو ذلك، وتساءل السيسي عن آليات فض هذا الاعتصام في رابعة العدوية والنهضة سلميًّا.

لم تكن لدى الدكتور البرادعي ردود مقنعة، ولا تصور لكيفية إنهاء الاعتصام، فقط أصر على وجهة نظره وطالب بالمزيد من الوقت، وراح يحذر من استخدام القوة في فض الاعتصام، لذلك جرى الاتفاق على تأجيل حسم الأمر في هذا الوقت.

جاءت آشتون إلى القاهرة، سبقتها تصريحات أدلى بها البرادعي أكد فيها موقفه الذي أعلنه خلال اجتماع مجلس الدفاع الوطني، وبعدها وصل إلى القاهرة وفد الاتحاد الإفريقي، ثم ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي وآخرون، وفي كل هذه الزيارات المتلاحقة كان الموقف المطروح هو التحذير من فض الاعتصام بالقوة.

وبالرغم من تأكيد جميع المسئولين المصريين أن خيار القوة هو الخيار الأخير، وأن هناك بدائل متدرجة كما هو معمول به وفقًا للمعايير الدولية، فإن ممثلي الوفود التي زارت القاهرة كانوا فقط يريدون الحصول على تعهد مصري بعدم إنهاء الاعتصام.

كان الشارع المصري يتابع الجدل الدائر على الساحة السياسية والإعلامية، وبدأ الناس يوجهون انتقادات حادة إلى موقف الدكتور

البرادعـي، حيث اعتبـروه يقف عقبة أمام فـض الأوكار الإرهابية في رابعة والنهضة، ومع خروج المسـيرات الإخوانية إلى الطرقات العامة والأماكن الاسـتراتيجية واعتدائهم على المواطنين، كان السخط يتزايد، وكان الناس يتساءلون.. إذن لماذا فوضنا الفريق أول السيسي؟!

فـي هذا الوقت اجتمع مجلس الـوزراء المصري يوم الأربعاء 31 يوليو 2013، وقبيل الاجتماع كان رئيس الوزراء في هذا الوقت د.حازم الببلاوي قد عقـد اجتماعًا تمهيديًّا بحضـوره وحضور وزيري الدفـاع والداخلية تم خلالـه اسـتعراض الموقف، وكان الاتجاه السـائد أنه لا خيار سـوى فض الاعتصام بالطرق السلمية والتدريجية، وأنه لابد من دعوة عدد من مراقبي حقوق الإنسـان وشـخصيات عامة عربية وأجنبية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، بـل إن وزير الداخلية طرح اقتراحًا يقضي ببـث عملية فض الاعتصام على الهواء مباشـرة، حتى يتابع الجميع سـلامة الإجراءات التي سـوف تتخذها وزارة الداخلية في عملية التنفيذ.

وفـي أعقاب اجتماع مجلس الوزراء صدر بيـان من المجلس كلف فيه وزارة الداخليـة باتخـاذ جميع الإجـراءات اللازمة لفـض اعتصامي رابعة والنهضة.

لقد قال البيان «إن اسـتمرار الأوضاع الخطيرة في ميداني رابعة العدوية ونهضـة مصـر، وما تبعها من أعمال إرهابية وقطع طرق لم يعد مقبولًا نظرًا لمـا تمثله هذه الأعمال من تهديد للأمـن القومي المصري ومن ترويع غير مقبول للمواطنين».

وقال المجلس في بيانه «إنه يستند إلى التفويض الشعبي الهائل من الشعب للدولة في التعامل مع الإرهاب والعنف اللذين يهددان بتحلل الدولة وانهيار الوطن، وأنه بناء على ذلك فقد تقرر البدء باتخاذ كل ما يلزم في هذا الشأن في إطار أحكام القانون والدستور».

في هذا الوقت أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا على جانب كبير من الخطورة أكدت فيه «أنها تمتلك أدلة تشير إلى تورط أنصار مرسي في تعذيب معارضيهم بالعصا الكهربائية»، وسردت المنظمة العديد من الوقائع التي تؤكد مضمون البيان.

وازدادت الأوضاع ترديًا مع قدوم مظاهرات محمولة بالسيارات والباصات إلى مدينة الإنتاج الإعلامي حيث حوصرت المدينة لعدة ساعات، وتم الاعتداء على رجال الشرطة الذين يتولون حراستها، وأصيب ثلاثة منهم بطلقات الخرطوش، بينما قامت أجهزة الأمن بالقبض على 31 شخصًا من المهاجمين الذين ينتمون إلى جماعة الإخوان وحلفائهم.

لم يكن الأمر مقصورًا على مدينة الإنتاج الإعلامي في هذا اليوم، بل امتدت المظاهرات وأعمال الشغب إلى مناطق أخرى، وهدد أعضاء الجماعة بالبدء في اعتصام آخر بمنطقة الألف مسكن، إلَّا أن المواطنين من أبناء المنطقة اشتبكوا معهم وتمكنوا من طردهم، ولم تنجح محاولة بدء اعتصام في ميدان مصطفى محمود.

لقد أثارت هذه الإجراءات ردود فعل شعبية ساخطة، حيث اعتبر الكثيرون أن تراخي الحكومة وتخليها عن تفويض الجماهير بفض

الاعتصام ومقاومة الإرهاب هو السبب الرئيسي وراء محاولات نشر الفوضى في البلاد، خصوصًا أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء للحد من دخول الأسلحة وغيرها إلى منطقتي رابعة والنهضة، وأنه حتى عندما تردد أن هناك حصارًا أمنيًا للمنطقتين، صرح مصدر أمني على الفور بأنه لا صحة لذلك!!

ظل القلق يعتري الجميع، واكتظت وسائل الإعلام بالحديث عن حقائق ما يجري من خلف ستار، وعما إذا كان هناك صراع حاد بين د.البرادعي من جانب والمؤسستين العسكرية والأمنية من جانب آخر!!

وعندما نشرت الواشنطن بوست تصريحات الدكتور محمد البرادعي التي أشار فيها إلى رفضه إنهاء الاعتصام المسلح، أدرك المصريون أن البرادعي أساء تقدير الموقف، وأنه بتصريحاته هذه يخاطب الغرب أكثر مما يخاطب الداخل المصري.

لقد قال البرادعي في هذا الحديث، عندما سُئِلَ.. هل تود رؤية عفو عن التهم الموجهة للرئيس المعزول محمد مرسي قال: «إنه إذا لم تكن الاتهامات خطيرة جدًّا، فإنني أود رؤية احتمال للعفو كجزء من حزمة كبيرة، وذلك لأن مصير مصر أهم بكثير».

لقد أثار هذا التصريح ردود فعل غاضبة، وراح المواطنون يتساءلون: ماذا يريد البرادعي بالضبط؟ إنه كمن يجر شكل، حتى بات موقفه يتطابق مع الموقف الغربي الذي يطالب بالإفراج عن الرئيس المعزول دون مراعاة للاتهامات الموجهة إليه، كما أن د.البرادعي يعرف تمامًا أن مرسي يخضع

للحبس بقرار من قاضي التحقيق المستشار حسن سمير على ذمة اتهامه بالتخابر، والتحريض على قتل أكثر من مائة شخص داخل السجون التي جرى اقتحامها.

لقد تسبب هذا الموقف في دفع رئيس الوزراء السابق د.حازم الببلاوي إلى الرد في محاولة منه لتهدئة مشاعر الجماهير التي أعربت عن سخطها عندما قال: «إنه لا عفو عن كل من ارتكب جرائم في حق هذا الوطن».

في هذا الوقت ترددت معلومات عن مبادرة طرحتها «كاثرين آشتون» الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوربية من 7 نقاط لحل الأزمة بين الإخوان من جانب، والدولة المصرية والشعب المصري من جانب آخر، وهذه النقاط هي:

- الإفراج عن المعتقلين السياسيين من الإخوان.
- إسقاط الاتهامات الموجهة إلى الرئيس المعزول محمد مرسي وقيادات إسلامية أخرى.
- إنهاء اعتصامي الإخوان.
- وقف العنف ضد قوات الأمن بما في ذلك سيناء.
- استقالة الرئيس المعزول والاتفاق على تعديل وليس إسقاط الدستور.
- الابقاء على المواد المتعلقة بالشريعة على الأرجح.
- ضمان الحق لحزب الحرية والعدالة في دخول الانتخابات المنتظر إجراؤها.

وعندما طرحت هذه المبادر على ممثلي جماعة الإخوان كان الرد متأرجحًا، حيث راح البعض يزايد بالإصرار على ضرورة عودة الرئيس المعزول إلى السلطة مجددًا، بينما راح آخرون يطلبون مزيدًا من الوقت لدراسة المقترحات، أما الحكومة المصرية، فهي بالتأكيد لم يكن باستطاعتها منح صكوك تقضي بإسقاط التهم عن محمد مرسي والإفراج عن المسجونين من قيادات الجماعة وحلفائها لأن الأمر أصبح الآن في حوز ة القضاء.

لقد سعت جماعة الإخوان خلال لقاءاتها التي أجرتها مع آشتون ووليام بيرنز وممثلى الاتحاد الإفريقى وآخرين، إلى تقديم مبررات غير موضوعية لمواقفها، وراحت تتحدث عن الماضي أكثر من حديثها عن الحاضر والمستقبل.

وقد كانت صدمة للجماعة وجود رأي عام داخل جميع الوفود التي التقتهم، يؤكد احترام إرادة الشعب المصري واختياره وضرورة التعامل مع الواقع الجديد، ذلك أن عهد مرسي قد انتهى إلى غير رجعة.

قبل ذلك بقليل كان جون كيري وزير الخارجية الأمريكية قد أدلى بتصريح للتليفزيون الباكستاني أكد فيه «إن ملايين المواطنين في مصر طلبوا من الجيش التدخل، لأنهم كانوا يخشون من انزلاق البلاد إلى الفوضى» وقال «إن الجيش لم يستول على السلطة حتى الآن طبقًا لما نعرفه، مضيفًا إن هناك حكومة مدنية تدير شئون البلاد، وأن هذا يعني أنهم يستعيدون الديمقراطية».

وكان لهذا التصريح صدى كبير في أوساط الإخوان وحلفائهم مما دفع نائب رئيس الوزراء التركى «بكير بوزداج» إلى الرد عليه بالقول: «وهل استعاد الجيش الديمقراطية أيضًا في دول الاتحاد الأوربى أو الولايات المتحدة؟ الانقلابات لا تأتى بديمقراطية، إنما تهدم وتحطم طريق الديمقراطية، مثلما هي الحال في مصر»!!

أما الحكومة القطرية، فقد أطلقت قناة الجزيرة للرد على هذا التصريح وتصعيد المواقف ضد الجيش المصري، بطريقة تخرج عن جميع الأعراف، وهو ما استدعى من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن يدعو أمير قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد إلى زيارة عاجلة إلى المملكة، طلب منه خلالها ضرورة إيجاد حل للأزمة المتصاعدة بين مصر وقطر في ضوء الموقف القطري الذي تعتبره مصر معاديًا ومحرضًا ضدها.

وقد طلب خادم الحرمين من أمير قطر ضرورة إرسال وزير خارجيته في زيارة عاجلة إلى مصر، لبحث سبل التوصل إلى حل مشترك بين الجانبين، وهي الزيارة التي قام بها الوزير القطري إلى القاهرة والتقى خلالها كبار المسئولين المصريين خلال نهاية شهر يوليو 2013.

وقبيل هذه الزيارة بساعات كان وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبدالله بن زايد، يزور القاهرة لإطلاع المسئولين المصريين على فحوى لقائه بوزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي التقاه الشيخ عبدالله بن زايد في الولايات المتحدة، ووجه إليه لومًا شديدًا على موقف الادارة الأمريكية الداعم لجماعة الإخوان المسلمين، حيث طالب بن زايد نظيره الأمريكي بتبني سياسة أكثر موضوعية في العلاقة مع مصر تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

1- احترام إرادة الشعب المصري التي عبر عنها من خلال ثورته التي شارك فيها أكثر من 33 مليون مصري، عبروا عن جموع أغلبية الشعب المصري، وحلمهم في التغيير وإنهاء نظام جماعة الإخوان المسلمين الذي فشل في حكم البلاد وإدارتها.

2- عدم التدخل في الشئون الداخلية المصرية، والتوقف عن تأييد تيار الإخوان على حساب الشعب المصري، لأن ذلك سوف يلحق أفدح الأضرار بالعلاقة المصرية - الأمريكية، كما أن ذلك من شأنه أن يثير رفض واستياء العديد من الأنظمة العربية الأخرى.

3- ممارسة الضغط على جماعة الإخوان وعدم تشجيعهم على تبني سياسة العنف والإرهاب وتهديد الأمن والاستقرار في البلاد، ومطالبة الدول الحليفة للولايات المتحدة بالتوقف عن دعمها المادي والأدبي لجماعة الإخوان المسلمين.

في هذا الإطار كان رد جون كيري محددًا أيضًا في ثلاث نقاط، نقلها المسئول الإماراتي إلى كبار المسئولين المصريين وهي:

1- أن الولايات المتحدة تحترم إرادة الشعب المصري وتقدر اختياره، وأنها لا تعتبر أن ما جرى في مصر انقلاب عسكري خصوصًا أن قادة الجيش بعيدون بالفعل عن السلطة وأنهم قد سلموها إلى حكومة مدنية انتقالية.

2- أن واشنطن تدعم خارطة المستقبل التي أعلنتها الحكومة وتطالب بالإسراع في تنفيذها، وترفض إقصاء أي من التيارات السياسية المصرية عن حق ممارسة العمل السياسي، وأنها أرسلت «ويليام بيرنز» مجددًا

إلى القاهرة للعمل على توفير الضمانات الكافية لتحقيق مصالحة وطنية بين أطراف النزاع في مصر.

3- أن واشنطن تحذر من العنف من كلا الجانبين إلَّا أنها تدعم موقف الحكومة المصرية في تحقيق الاستقرار استنادًا إلى القانون.

في هذا الوقت ترددت معلومات وتصريحات على لسان مسئول كبير في السفارة الأمريكية، أفادت بأن قرارًا صدر من الخارجية الأمريكية يقضي بنقل السفيرة الأمريكية في القاهرة «آن باترسون»، وتصعيدها إلى منصب مساعد وزير الخارجية، وهو أمر جاء بالتأكيد بعد حالة التخبط الشديد التي عاشتها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع مصر خلال تلك الفترة بسبب تقارير ومواقف السفيرة الأمريكية، مما أدى إلى ازدياد حالة السخط ضد السفيرة والمطالبة بإبعادها عن القاهرة.

كان المشهد على الساحة في هذا الوقت يقول:

1- إننا أمام إصرار من جماعة الإخوان على استخدام العنف في سيناء والعديد من المناطق الأخرى، كوسيلة لممارسة الضغط على الحكومة لإجبارها على تقديم تنازلات تتعلق بإدماج جماعة الإخوان في العملية السياسية، والحيلولة دون حلها أو حل حزب الحرية والعدالة وكذلك الإفراج عن قادتها المحبوسين.

2- إن هناك محاولة للاستقواء بالأجنبي بدت واضحة منذ اليوم الأول، وأن الجماعة ليس لديها مانع من إشعال البلاد والسعي إلى إثارة الفتنة على أراضيها، ومحاولة جر الأقباط إلى الدفاع عن أنفسهم، وكل ذلك

يعكس حالة الضغط والارتباك التي تسود الجماعة بعد فشل مخططها طيلة أسابيع في جر البلاد نحو العنف والدماء، كوسيلة للحصول على تعاطف محلي ودولي يعيدها إلى الواجهة من جديد.

3- إننا أمام محاولة سافرة من العديد من بلدان الغرب تحديدًا، للتدخل في الشئون الداخلية المصرية، وفرض أجندة تؤدي إلى تراجع سيطرة الدولة، وتمثل أيضًا تدخلًا في شئون القضاء بالمطالبة بالإفراج عن الرئيس مرسي وآخرين، حتى وإن كان هذا المطلب قد تراجع علانية في الآونة الأخيرة، خصوصًا بعد أن جرى إطلاع المسئولين الأجانب الذين زاروا مصر على حقائق الوضع في البلاد.

4- إن الأزمة المكتومة بين واشنطن والقاهرة قد تصاعدت بعد موقف إدارة أوباما من الثورة المصرية، وهو ما عبر عنه الفريق أول السيسي في حديثه إلى «الواشنطن بوست» حيث قال: «إن أوباما أدار ظهره للمصريين وأنه أحبط جراء موقف الولايات المتحدة التي لم تكن أكثر حماسة لتبني أسباب عزل مرسي»، وقال السيسي: «إنه بدا مثله مثل المصريين غاضبًا من عدم تأييد الولايات المتحدة بشكل كامل لشعب حر ضد حكم سياسي غير عادل وأمام رئيس كان يمثل أتباعه وأنصاره ولم يكن رئيسًا لكل المصريين»!!

5- إن الأحداث أثمرت تطورًا مهمًّا للغاية تَمَثَّلَ في تفويض جماعة الإخوان للشيخ محمد حسان وآخرين للقيام بجهود وساطة بينهم وبين الحكومة، حيث التقى هذا الوفد المفوض بالفريق أول عبدالفتاح السيسي، وبحثوا معه سبل التهدئة وحقن الدماء، مما يؤكد غلبة الموقف

العقلاني لدى بعض رموز العمل الإسلامي، وهو ما قوبل بتأكيد الفريق أول السيسي على الموقف المعلن ذاته بأن الدولة لن تلجأ إلى القوة في إنهاء الاعتصام، غير أن ذلك لا يعني عدم إنهائه من خلال العديد من الطرق الأخرى، غير أن الواقع أكد رفض الإخوان لمبادرة الفض السلمي للاعتصام مما أثار غضب الشيخ محمد حسان.

6- إن الشارع المصري الذي عبر عن غضبه واستيائه من عدم حسم الأمر وإنهاء الاعتصام، ورفضه لمواقف بعض من أعاقوا قرار التنفيذ، أصبحت لديه قناعة تامة بأن جماعة الإخوان بارتكاب الجرائم الإرهابية وعدم اعترافها بالإرادة الشعبية، إنما أصبحت فصيلًا إرهابيًّا معاديًا لن يكون له مكان على الساحة السياسية في ضوء الممارسات الراهنة للجماعة، وأن أي حديث عن دمج جماعة الإخوان في العملية السياسية بالصورة الراهنة مرفوض جملة وتفصيلًا.

التوقعات أشارت في هذا الوقت إلى أن الدولة عازمة على فض هذه الاعتصامات ووضع حد للفوضى، خصوصًا أن المادة «10» من القانون 14 لسنة 1923 «قانون التظاهر» تعطي للشرطة الحق في فض الاحتشاد الذي من شأنه تهديد الأمن العام وقطع الطرق في الشوارع والميادين دون الحاجة إلى إذن من النيابة العامة.

كان الصراع محتدمًا داخل مجلس الدفاع الوطني، حيث تزعَّم البرادعي تيارًا رافضًا لحل أزمة الاعتصام، وعندما كان يقال له وماذا عن البديل، لم يكن يملك إجابة.

وتزعـم زيـاد بهاء الدين نائب رئيـس الوزراء في هـذا الوقت هو الآخر تيـارًا داخـل مجلس الـوزراء، يحذر من فـض الاعتصام بالقـوة، ولم يكن يملـك بديـلًا باسـتثناء المبـادرات التـي كان يطلقهـا والتي لـم تكن تحوز لا على رضى الشعب ولا على رضى الإخوان.

كانت كل الأوضاع تؤدي إلى ضرورة اتخاذ قرار حاسـم وفوري بفض هذا الاعتصام المسـلح، الذي تحـول إلى أداة لإرهاب السـكان المقيمين في المنطقة، وإلى بؤرة للقلاقل وتهديد أمن واسـتقرار البلاد، ولذلك ظل الأمر مطروحًا على جداول الأعمال في الاجتماعات المختلفة التي جرت داخل رئاسة الجمهورية أو داخل الحكومة.

رابعة وما بعدها

في 3 أغسطس أصدرت جماعة الإخوان «وثيقة» سرية عن الجماعة، تتضمن قراءة للمشهد السياسي على الساحة المصرية وانعكاساته على المخطط الإخواني الذي يستهدف إسقاط الدولة.

تقول الوثيقة: «إن المشهد السياسي لايزال معقَّدًا بما يكفي، ولا يُنْتَظر حدوث انفراحة سريعة، فالدماء التي سالت بغرض حلحلة المواقف جعلت الأمور أكثر تعقيدًا، والحلول أكثر بعدًا، ولا يوجد طرف قادر على قيادة سفينة الوفاق بين الأطراف المتصارعة التي بات لكل فيها هدفه وغايته، وبات كل طرف مهددًا من الطرف الآخر، مما يجعل الصراع أقرب للصراع الصفري، والأمور قد تنجر إلى الفوضى».

وقالت الوثيقة: «إن البلاد باتت تحت تهديد سيناريوهات مختلفة، والإشكالية الكبرى أن كل طرف تعامل مع الأحداث بثقة شديدة في تخطيطه وفي إمكاناته، دون إدراك لقوة الآخر أو السيناريوهات المختلفة للأطراف، وبات كل طرف يعظِّم من قوته وإمكاناته دون تقدير جيد لتداعيات الأحداث».

وقد قسمت «الوثيقة» الأطراف المعنية بالأحداث إلى خمسة أطراف هي:

1- المؤسسة العسكرية:

وفي هذا تضمنت الوثيقة هجومًا عنيفًا على مؤسسة الجيش واتهمتها بأنها مارست خداعًا استراتيجيًّا تجاه الجماعة والرئيس المعزول على مدى عام مضى، وأن ما جرى كان هدفه هو استعادة نفوذها في الحكم أو التحكم على مدار ستين عامًا مضت.

وزعمت الوثيقة الإخوانية أن الضغوط الدولية التي مورست ولاتزال تمارس ضد المؤسسة العسكرية قد تؤي إلى انقسامها، وهذا مستبعد، أو انسحابها من المشهد السياسي.

2- الدولة العميقة:

وتقول عنها الوثيقة: «إنها شحذت كل همتها وأسلحتها على مدار العام السابق من إعلام وقضاء وأجهزة أمنية لإفشال وإسقاط الثورة والمشروع الإسلامي، واستعادة الدولة مرة أخرى، وإن مؤسسات هذه الدولة التي باتت تستعيد عافيتها بقوة - خصوصًا الشرطة والمؤسسات الأمنية - ستعرقل عودة حكم الإخوان مرة أخرى، خصوصًا أن توحد هذه المؤسسات وقوتها وقدرتها الكبيرة على التخطيط والمواجهة أذهلت جماعة الإخوان، لا سيما أننا كنا نعتقد حتى وقت قريب أن كوادر الجماعة وشبابها وإمكاناتها وقدراتها، قادرة على إحباط مشروع عودة الدولة العميقة إلى الحكم مرة أخرى، إلَّا أن هذه المؤسسات تكاتفت جميعًا وأسقطت النظام الإخواني وأزاحت رئيس الجمهورية الشرعي عن منصبه وكانت المفاجأة لنا صادمة»!

3- القوي العلمانية:

وترى الوثيقة أن هذه القوى تمارس الغطاء السياسي الداخلي والتسويق السياسي الخارجي لما تسميه الوثيقة «الانقلاب»، وهي القوى التي كشفت كما تقول الوثيقة عن وجه عدائي قبيح لكل ما هو إسلامي، وتحاول طمس الهوية الإسلامية وممارسة كل أنواع الإقصاء السياسي بغباء شديد.

4- الخارج:

وتزعم الوثيقة هنا أن الدولة العميقة تلقت دعمًا وتأييدًا خارجيًّا واسع النطاق، وأن سبب هذا الدعم هو خوف الخارج على مصالحه التي كانت مهددة تحت «النظام الإسلامي»، إلَّا أن التداعيات السريعة للأحداث فاجأت الجميع بأن الأمور لم تسر كما تهوى تلك الأطراف وباتت مصالحها مهددة، من جهة أخرى فالسيناريو الأساسي كان هو تنحي الرئيس أو الصفقة الآمنة مع الإخوان، ولم يكن متوقعًا ردة الفعل الشديدة للإسلاميين، وهو ما جعل الأمور - كما تقول الوثيقة - تنقلب رأسًا على عقب، وباتت مصالح أمريكا وأوربا مهددة جراء انتشار الفوضى والعنف، وهو ما أدى إلى أن يبدأ الخارج في إدارة المشهد بنفسه «زيارة آشتون، المبعوثون الأمريكيون، وزير خارجية ألمانيا»، ويبدأ في ممارسة الضغوط التي أسفرت عن بعض المشاهدات وهي:

- بدء انسحاب الجيش من المشهد السياسي وتصدر الحكومة للمشهد كما هو ظاهر في قرار الحكومة الأخير في تفويض وزير الداخلية في فض الاعتصامات.

- زيارة الوفود للدكتور محمد مرسـي في سـجنه، وهو أمر شـكلي إلَّا أنها تنبئ عن موازين القوى على الأرض.
- التصريحـات الأمريكية والأوربية الصريحة في أهمية التوافق السياسـي واتساع العملية السياسية للجميع بما فيهم الإخوان.

5- الإخوان:

تقول الوثيقة: «إن القيـادة فاجأت الجميع بصمودها وثباتها وإنها كانت على مسـتوى الحدث والانتقال من ردة الفعل إلى المبادرة وقيادة المشهد، وكان الإسـلاميون(إخوان - وسط - بناء وتنمية) أفرادًا وقادة على مستوى الحدث، وواجهوا»الطغيان« وحقد العلمانيين، وغيَّروا المشـهد السياسـي تمامًا على الأرض، إلَّا أن مؤسسات الدولة العميقة، ومن يقف خلفها، لا تزال متماسـكة وقوية وأربكت كل حساباتنا على الأرض، فقد كنا نتوقع حدوث انقسام في الجيش ولم يحدث، وكنا نتوقع انهيار الشرطة ولم يحدث، وهي كلها أمور أثرت في المشهد السياسي لكنها لم تنل من عزيمتنا.

وطرحت الوثيقة الإخوانية السيناريوهات المتوقعة على الوجه التالي:

- الأيام الأخيرة حملت ضغوطًا دولية متزايدة بعد أن شعرت أمريكا وأوربا بتهديـد مصالحهـا، و«غبـاء» القيـادة في مصر وممارسـاتها لسياسـات عدوانية معيبة، والتوقع هو ازدياد هذه الضغوط في الفترة القادمة، وعلى جماعة الإخوان الاسـتمرار في تشـويه الصورة في الخارج عبر شركات العلاقات العامـة وأصدقاء الجماعة وحلفائها داخـل الدوائر الأمريكية والأوربية، وهي كلها أمور يتولى إدارتها التنظيم الدولي للجماعة خارج

البلاد بمشـاركة الإخوة القطريين والأتراك الذين وضعوا كل إمكاناتهم تحت تصرف التنظيم الدولي.

- ازدياد السخط الشعبي تجاه السياسات العدائية.

- الفشـل الاقتصـادي ودخـول البـلاد إلى نفـق مظلم بسـبب توقف عجلة الاقتصـاد، جراء الإضرابات والمظاهـرات والاعتصامات التي تقوم بها الجماعة وعناصرها، ولذلك فإن استمرار هذه الضغوط من شأنه أن يعوق وأن يفشل خارطة الطريق نحو المستقبل التي وضعها النظام الحالي.

- عـدم انسـجام الأطـراف الحاكمة في مصـر، خصوصًا في ظـل الارتباك العسكري تجاه قيادة الأحداث.

- عدم وجود حلول سياسـية والاتجاه نحـو الحلول الأمنية للأزمة الحالية في البلاد، وهو ما يهدد مستقبل البلاد في ظل القيادة المرتبكة.

وأشـارت الوثيقـة إلى أنه رغـم هذه الحالة فـإن حالة التماسـك داخل مؤسسات الدولة تتزايد، والإصرار على إقصاء الإخوان يتصاعد، ولا نتوقع حـدوث متغيـرات حقيقيـة يمكـن أن تعجل بعودتنا للسـلطة مـرة أخرى، ولذلك ليس أمامنا خيار سـوى إرباك المشـهد السياسي والضغط المستمر لإحداث فوضى في البلاد تؤي إلى سـقوط النظـام الحاكم، ولذلك يجب علينـا ممارسـة المزيد من الضغوط علـى النصارى لإجبارهـم على طلب الحمايـة الدوليـة، وهوما سـيحقق لنا هدفنـا ويمنحنا غطاء عسـكريًّا على الأرض يمكننـا مـن العودة مجددًا إلى حكم البلاد حتى في ظل وجود هذه القوات الدولية وتجربة ليبيا ليست خافية على أحد.

وقد أوصت الوثيقة بعدد من التحركات أبرزها:

- أهمية التواصل مع الخارج والمنظمات الحقوقية العالمية ووسائل الإعلام المختلفة في مصر.
- التهديد بأن فض «رابعة» سيكون بديله الانتقال إلى ميدان التحرير مهما كان الثمن، وطالبت الوثيقة بأن يؤكد خطاب الجماعة على تذكير الشعب بأن المعركة التي تدور حاليًا هي معركة بين الإسلاميين والكفار العلمانيين، وأن المستهدف مما جرى هو المشروع الإسلامي، كما يجب الاستعانة ببعض حلفائنا في معسكر القوي الثورية، وتحديدًا 6 إبريل أحمد ماهر، بأن تشن حربًا قوية ضد «حكم العسكر»، ودعمهم بكل الإمكانات وإعطاؤهم حرية انتقاد جماعة الإخوان والضغط بكل ما نملك لتقوية حركة «الميدان الثالث» التي ترفع شعار «لا للعسكر والإخوان»، وأنه من المهم دعم هذه الحركة بكوادر إخوانية وإسلامية غير معروفة لتصعد من حملتها وتحدث انقسامًا في الشارع حول العسكر، والمطالبة بإبعادهم نهائيًا عن المشهد السياسي والتأكيد المستمر على أن «حركة تمرد، هي صنيعة جهاز المخابرات الحربية» لفض الالتفاف الجماهيري حولها والطلب من خلايانا النائمة وإخواننا في الإعلام المصري - الحكومي والخاص - التركيز على هذه النقاط وتشويه وكشف هذه العناصر وصولًا إلى تحقيق هذه الأهداف.

وقالت الوثيقة: يجب أن يركز خطابنا أيضًا على التأكيد على أن الرئيس «الشرعي» محمد مرسي عائد، وأنه سيلاحق جميع المسئولين والمناصرين المعادين للشرعية حتى نثير الإحباط في نفوسهم وندفع المترددين إلى الحياد في مواقفهم على الأقل.

وأشـارت الوثيقة إلى أنه في حال فض اعتصامي رابعة والنهضة سـيكون علينا استخدام سياسة المظاهرات المليونية والاعتصامات اليومية وما يرافقها من إجراءات، والاسـتعداد لمعركة طويلة لابد لها من استراتيجيات مختلفة سياسية ودعوية واجتماعية، مع التركيز على المساجد في جميع المناطق.

كان البرادعـي قد أدلى بحديث إلى صحيفة «الواشـنطن بوسـت» أثار جدلًا واسعًا في الشارع المصري، أكد فيه على ثلاث نقاط أساسية تضمنها الحوار، وهي:

1- المطالبة بإسـقاط الاتهامات الموجهة للرئيس المعزول محمد مرسـي، إذا لـم تكن الجرائم خطيرة، حيث قـال: «أريد أن أرى عفوًا محتملًا في إطار صفقة كبيرة، لأن مصر البلد أهم بكثير»!

2- المطالبـة بإدماج الإخوان في الحياة السياسـية، حيث قال: «إن الإخوان فـي حاجـة لأن يتعاونوا، لكنهم فـي حاجة بالطبع لأن يشـعروا بالأمن، يحتاجـون إلى حصانة وألَّا يشـعروا بأنهم مسـتبعدون، وهي أمور نحن على استعداد لتوفيرها».

3- القول بأن المسـئولين الأمريكيين يشـعرون بالقلق مـن أن يقوم الجيش المصـري بقمع المعتصمين من أعضاء جماعة الإخـوان، ويكون هناك المزيد من إراقة الدماء.

كان موقـف البرادعـي الذي عبر عنه في حديثه لـ «الواشـنطن بوسـت» مثيرًا وغريبًا، إلَّا أن الانتقادات التي وجهت إليه في هذا الوقت جاءت على استحياء شـديد، حيث تعامل البعض مع هذه التصريحات على أنها تنطلق

من حرص على إحداث حالة من التوافق الوطني وحقن الدماء، غير أن الغالبية كانت ترى أن دعوة البرادعي لها أسباب سياسية ومرتبطة بالموقف الأمريكي الغربي الذي عبر عن المعاني ذاتها.

كانت واشنطن منذ البداية ترفض وبشدة عزل محمد مرسي من منصبه، مارست ضغوطًا شديدة على الفريق أول عبدالفتاح السيسي، إلَّا أنها فشلت في إثنائه عن التغيير، خصوصًا بعد أن بذل كل الجهود مع الرئيس المعزول وفشل في إقناعه بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة!

غير أن الإدارة الأمريكية أبدت قلقها من موقف الجيش والشعبية الكاسحة التي حصل عليها القائد العام الفريق أول عبدالفتاح السيسي، بما يعيد أمامها تكرار نموذج الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، فلجأت إلى البرادعي، حيث طلبت منه الاستعداد للترشح للانتخابات الرئاسية، لقطع الطريق أمام ترشيح السيسي لرئاسة الجمهورية.

كان طبيعيًّا، والحال كذلك، أن تبدأ واشنطن في رسم المخطط، طلبت من البرادعي التقارب مع جماعة الإخوان ومغازلتها عن طريق المطالبة بدمجها في الحياة السياسية والإفراج عن قادتها، وفي مقدمتهم الرئيس المعزول محمد مرسي، وبدأ البرادعي في القيام بالدور، فأطلق التصريحات التي أثارت الجدل بين المصريين. وعندما حصل الفريق أول عبدالفتاح السيسي على تفويض أكثر من 40 مليون مصري خرجوا استجابة لدعوته لهم بتفويضه للقضاء على الإرهاب، أصيب البرادعي بحالة من الهلع والذعر، ولذلك عندما عقد مجلس الدفاع الوطني اجتماعًا في مساء السبت 27 يونيو، أي في اليوم التالي للتفويض، كان البرادعي

قد جعل من نفسه حجر عثرة أمام قرار متوقع بفض الاعتصام، راح يناور ويحاور، طلب مهلة من الوقت، قال إن لديه اتصالات وإنه يبذل جهودًا وإنه تلقى مؤشرات إيجابية، وإن حل الاعتصام دون إراقة دماء سيوفر على مصر الكثير، وسيوقف المؤامرات التي تحاك ضدها من الخارج.

كان الفريق أو السيسي يدرك أبعاد اللعبة، ويعرف أن موقف البرادعي هو لكسب الوقت وإحراج الجيش وتفريغ التفويض من مضمونه، لكنه عندما شعر بأن هناك من يرغب في منح البرادعي هذه المهلة لإتمام اتصالاته، التزم الصمت وترك الأمور تمضي!

بعدها مباشرة بدأ البرادعي يجري اتصالاته، اتصل بكاثرين آشتون والإدارة الأمريكية، فجاء ويليام بيرنز وعضوا الكونجرس جون ماكين وجراهام، ووزير الخارجية الألماني وغيرهم، كان يصر دومًا على أن يجلس وحيدًا مع أعضاء هذه الوفود منفردًا، ويرفض حضور أي من المسئولين معه، بل ومنع حتى رجال السكرتارية الذين تكون مهمتهم الإلزامية دومًا حضور هذه الاجتماعات لتسجيل المحاضر، وكان ذلك أمرًا غريبًا أيضًا!

كان البرادعي وراء فكرة زيارة الوفود الأجنبية لمحمد مرسي وخيرت الشاطر والكتاتني داخل سجونهم، وكان هو الداعم والمؤيد لتشدد جون ماكين وجراهام، بل رفض حتى مجرد الاستجابة لمطلب إدانة تصريحات ماكين التي وصف فيها الثورة المصرية بالانقلاب.

ظل البرادعي يراوغ لأكثر من خمسة عشر يومًا، طلب من وزير خارجية قطر أن يتوسط له للقاء رموز من جماعة الإخوان، إلَّا أن الجماعة رفضت وساطته ما لم يعلن عن استقالته وموافقته على عودة الرئيس المعزول

إلـى منصبه السـابق. وفـي الاجتمـاع الثاني لمجلـس الدفـاع الوطني قدم وزيـر الداخلية اللواء محمـد إبراهيم خطة الوزارة لفـض الاعتصامين، إلَّا أن البرادعـي اعتـرض مرة أخرى علـى التنفيذ، غير أن وزيـر الدفاع رفض جميع الحجج التي قدمها البرادعي، خصوصًا أن اجتماعًا لمجلس الوزراء تمت فيه الموافقة على الخطة، وصدر بيان يؤكد فشـل جميع المفاوضات للوصـول إلـى حل سـلمي لإنهاء الاعتصـام، كما أن بيانًا صـدر من رئيس الجمهورية أكد على المعنى ذاته.

خـلال اللقاء الذي عقد برئاسـة الجمهورية في هـذا الوقت، وبحضور الرئيس ورئيس الحكومة ووزيري الدفاع والداخلية، تم الاتفاق على خطة التنفيذ بعد إنذارات من قوات الأمن والجيش في حال رفض الاستجابة.

في مسـاء الثلاثاء 13 أغسطس 2013، كانت المؤشرات ترجح احتمال قيـام الأجهزة الأمنيـة بفض اعتصامي رابعة والنهضة(المسـلحين) بعد 47 يومًا من الاعتصام.

فـي هذا الوقـت أجرت بعض عناصر جماعة الإخـوان من المعتصمين بمنطقـة رابعـة العدويـة اتصـالًا بالفريـق «عبدالمنعم التـراس» قائد قوات الدفـاع الجوي، حيث طلبوا منه تأمين خروجهم فجر اليوم التالي، وبحيث يتم فض الاعتصام سلميًّا.

وعلى الفور أبلغ الفريق التراس الفريق أول السيسـي بالأمر، فطلب منه وزيـر الدفاع الاسـتمرار في التواصل مـع هذه العناصـر للوصول إلى حل سلمي بعيدًا عن إراقة الدماء.

ظـل الفريـق عبدالمنعـم التـراس موجودًا فـي مكتبه القريب مـن رابعة العدوية حتى الخامسـة صباحًا، في هذا الوقت اتصل الفريق أول السيسـي بالفريق التراس وسأله: ماذا حدث؟!

- أجاب الفريق التراس: لم يتصل أحد بنا مرة أخرى.

- قال وزير الدفاع: إذن لم يعد هناك أمل.. على بركة الله.

أغلـق السيسـي هاتفه، وفي السادسـة من صباح الأربعاء 14 أغسـطس 2013 تحركـت قوات الشـرطة المصرية، في ظل تأمين القوات المسـلحة للتحرك باتجاه المناطق المحيطة بميدان رابعة العدوية.

وعند السـاعة السادسـة والثلث تقريبًا، كانت قـوات الأمن تقوم بالنداء علـى المعتصميـن من خلال مكبـرات الصوات لإنهـاء الاعتصام مع وعد بعدم الملاحقة الأمنية أو القضائية لمن سوف يستجيبون لنداء الشرطة.

قامـت قوات الأمن بفتـح طريق خاص باتجاه المنصـة، ظلت مكبرات الصـوت تردد الإنـذارات حتى السـاعة السادسـة وخمس وأربعيـن دقيقة صباحًا، وأكدت فيها أنها قد أعدت أتوبيسات خاصة لنقل المعتصمين إلى مساكنهم دون محاسبة.

كانـت العناصـر الإرهابيـة فـي المقابـل ترفـض السـماح للمعتصمين بالخـروج مـن الميـدان، وكانـت تسـتخدم جميـع وسـائل الترهيـب فـي مواجهتهم، تم إطلاق صفارات الإنذار كوسيلة أخيرة للراغبين في الخروج وبعد قليل بدأت الآليات الأمنية والجرافات في إزالة الحواجز التي وضعها الإرهابيون لاستخدامها كحائط صد في مواجهة قوات الأمن.

على الفور اشتعلت الاشتباكات، حيث قام المعتصمون بإلقاء الطوب والحجارة على قوات الأمن، وسعوا إلى تعطيل الجرافات وهاجموا سائقيها، فما كان من قوات الأمن إلَّا أن ردت عليهم باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه.

ظلت الاشتباكات مستمرة، كانت قوات الأمن تتحرك ببطء شديد، خوفًا من وقوع قتلى وجرحى، وظل الوضع على ذلك حتى الحادية عشرة صباحًا.

ووفقًا للتقرير الصادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان حول الأحداث في مارس 2014، فإن المنطقة الواقعة بين شارع الطيران وشارع يوسف عباس قد شهدت تصعيدًا مفاجئًا باستخدام الأسلحة النارية من قبل المعتصمين تجاه قوات الأمن، مما أسفر عن مقتل ضابط وأربعة مجندين، مما دفع بقوات الأمن إلى اطلاق نيران كثيفة تجاه مصادر إطلاق النيران، سقط على إثرها وفقًا للتقرير نحو 50 قتيلًا من المعتصمين، ومن بين هؤلاء الذين كانوا يطلقون الرصاص من على أسطح العمارات ضد قوات الأمن ورجال القوات المسلحة.

كانت وسائل الإعلام تنقل الأحداث على الهواء مباشرة، وكان وزير الداخلية قد طلب من عدد من منظمات حقوق الإنسان مرافقة الحملة لمتابعة الأوضاع على الهواء.

ومع تزايد وصول المسيرات من المناطق الجانبية باتجاه ميدان رابعة، ثم وقف إطلاق النار، مما دفع بهذه المسيرات إلى الدخول للميدان وبدء مطالبة المعتصمين بعدم الخروج ومواجهة قوات الأمن.

وظـل الوضع هكذا حتـى الثالثة عصرًا، حيث ذكـرت مصادر الجماعة إن عـدد القتلى بلـغ حتى هذا الوقت 300 قتيل، بفعـل إصرار البعض على مقاومة أجهزة الأمن ورفض فض الاعتصام.

في نحو السادسـة مسـاء كانت قـوات الأمن قد فرضت سـيطرتها على المنطقة، وقامت بإخلاء المستشفى الميداني بعد حمل الجثامين والجرحى من داخلها، وهي الجثامين التي تم نقلها إلى مسـجد الإيمان بشـارع مكرم عبيد أي على بعد نحو 700 متر من مسجد رابعة.

وقـد تـم الانتهاء من عملية فـض الاعتصام في الثامنة والنصف مسـاء، بينما بلغ عدد الذين سـقطوا قتلى نحو 612 قتيلًا، على عكس الأرقام التي حاولـت الجماعة ترويجهـا، حيث ذكروا تارة أن عدد القتلي 3 آلاف وتارة أخـرى قالـوا إن عددهـم وصل إلـى خمسـة آلاف، إلَّا أن تقريـر المجلس القومي لحقوق الإنسان أكد أن العدد لم يزد على 612 قتيلًا.

لقـد جاءت عملية فض اعتصام رابعة المسـلح، وكذلك الحال اعتصام النهضة، بناء على قرار من النيابة العامة بعد الشـكاوى التي تقدم بها سكان المنطقتين على مدي نحو 47 يومًا عانوا فيها الأمرين، وانتهكوا فيها جميع حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد جاء تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان ليحمِّل جماعة الإخوان المسـئولية الأساسية في وقائع ما حدث، وسـماح إدارة الاعتصام لعناصر مسلحة تابعين لها بالدخول إلى حرم الاعتصام والتمركز في مناطق عديدة ومتفرقة.

وأكـد التقريـر أن قوات الأمـن المكلفة بتنفيذ عملية إخـلاء الميدان قد التزمـت بتوجيه نـداء للمعتصمين عبر مكبـرات الصـوت تطالبهم بإخلاء الميـدان، ووجود ممر آمن لهم إلَّا أن التقرير وجه اللوم لجهات الأمن بأن الفترة التي سمح بها هي فقط 25 دقيقة قبيل عملية البدء في فض الاعتصام، وينسى التقرير هنا أن اتصالات كانت تجري مع قيادة الاعتصام ،على مدى 47 يومًا سابقة.

وأكد التقرير أن العناصر المسلحة داخل الاعتصام كانت تتحرك وتطلق النيران من وسـط المعتصمين، بما يمكن وصفه باسـتخدامهم المعتصمين كدروع بشرية جعلتهم في مرمى نيران قوات الأمن طيلة فترة الاشتباكات.

وأشار التقرير إلى أن قوات الأمن حددت وفق خطتها ممرًا آمنًا للخروج، وأعلنـت عنه للمعتصمين، وهو طريق النصر، إلَّا أنها قد فشـلت في تأمينه حتى السـاعة الثالثة والنصف عصرًا بسـبب الاشـتباكات التـي اندلعت في محـاور عديدة حول الميدان، ومنها الممر الآمـن بين قوات الأمن وبعض المسـيرات التي جاءت لتنضم للاعتصام من أعلـى كوبري 6 أكتوبر، وهو ما حـدا بالمعتصمين الراغبين في الخروج إلى البحث عن ممرات آمنة في الشوارع الجانبية.

وقد أوصى تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان بفتح تحقيق قضائي مستقل في الأحداث التي تزامنت مع اعتصام رابعة، والتي صاحبت عملية فضـه وإخلائـه من قبل قـوات الأمن، وكـذا تلك التي وقعـت في مختلف المحافظات.

وقـد كلف رئيس الجمهورية عدلـي منصور في هذا الوقت وزير العدل بانتداب قاض للتحقيق في جميع هذه الوقائع.

حاولت جماعة الإخوان اسـتغلال هذه الأحداث محليًّا ودوليًّا، بهدف إدانـة الحكومة المصرية، إلَّا أن التقرير الصادر من المجلس القومي وضع النقـاط علـى الحـروف، خصوصًـا أن أحداثًا خطيـرة وقعت في كرداسـة و«دلجـة» والعديـد من محافظات الوجـه البحري والصعيـد، أُحْرِقَتْ فيها منشـآت وكنائـس ولقي الكثيـرون مصرعهم علـى يد الجماعـة الإرهابية، وكل ذلك أحدث انقلابًا في الشارع المصري ضد الإخوان وجرائمهم.

وفـي اليوم نفسـه الأربعاء 14 أغسـطس 2013 فاجأ الدكتـور البرادعي الرأي العام باستقالته من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية للشئون الدولية، الاسـتقالة جـاءت في وقت خطير، في غمرة تنفيذ قـرار الحكومة المصرية بفـض اعتصامي «رابعة العدوية» و»النهضة» وفرض سـيطرة الدولة لإعادة الأمن والاستقرار في البلاد.

قـال «إنـه اسـتقال احتجاجًـا على قيـام قوات الأمـن بفـض اعتصامي الإخـوان بالقـوة، وإنه كان يـرى أن هناك خيارات سـلمية لحل الأزمة قبل اللجـوء إلـى العنف، وإن هنـاك حلولًا مطروحـة ومقبولة لبدايـات تقودنا إلى التوافق الوطني، ولكن الأمور سـارت إلى ما سـارت إليه، وقال: «لقد أصبح من الصعب عَلَيَّ أن استمر في تحمل مسئولية قرارات لا أتفق معها وأخشـى عواقبها. وللأسف فإن المستفيد مما حدث اليوم هم دعاة العنف والإرهاب والجماعات الأشد تطرفًا».

كانت الكلمات التي تضمنها خطاب الاستقالة المقدم منه إلى رئيس الدولة طعنة في ظهر الشعب المصري، جاءت في وقت صعب للغاية، وحملت إشارة تعني تحريض القوى الخارجية ضد مصر، وإعطاءها المبرر للإساءة إلى الثورة المصرية وحكومتها وإلى الجيش المصري.

قبيل أن يقدِّم البرادعي استقالته بقليل، كانت واشنطن قد أعلنت عن موقفها الرافض لموقف الحكومة المصرية من فض اعتصام جماعة الإخوان. وتأكيدها الملح على ضرورة إعداد مائدة للحوار بين جميع الأطراف، وأعلنت عن نواياها في إعادة تقييم المعونة الأمريكية، أما «كاترين آشتون»، المفوض الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فقد أعلنت في أول رد فعل على استقالة البرادعي عن أسفها لهذه الاستقالة، وقالت: «إن العنف اليوم وإعلان حالة الطوارئ وقرار نائب الرئيس محمد البرادعي بالاستقالة لن يشيع المناخ الملائم لإرساء أجواء الديمقراطية».

كان طبيعيًّا والحال كذلك أن تهدد فرنسا باللجوء إلى مجلس الأمن، وأن يصل رئيس وزراء قطر في خروج على العرف الدبلوماسي إلى حد تحذير الجيش المصري، الذي قال إنه تعدى كل الحدود، وإن بلاده لن تسكت وستعمل على دعم «مرسي»، وأن تعلن تركيا عن استمرارها في مؤامرتها ضد مصر وقيادتها.

لم تكن استقالة البرادعي صادمة للكثيرين، لكنها في الزمان والأوان اعتبرت بمثابة طعنة في ظهر الوطن، ومحاولة لاستعداء الخارج على الداخل.

لقـد فاجـأ البرادعي الكثيرين باسـتقالته، واختار موعدًا قاتلًا اسـتهدف مـن ورائه التحريـض ضد مصـر، إلَّا أن الرأي العام رحب بهذه الاسـتقالة وسـعد بهـا، لأنها كشـفت البرادعي وأسـقطت عنه ورقة التـوت نهائيًّا، لم يكن الموقف غريبًا عليه، لقد سـبق له قبـل ذلك أن أعلن مخالفًا للحكومة والقضـاء المصـري الـذي أحـال عـددًا مـن المتهمين فـي قضيـة التمويل الأجنبي للمحاكمة، فخرج البرادعي ليوجه لومه إلى القضاء واصفًا هؤلاء المحاليـن للقضاء الذين حصلوا على أمـوال صرفت على أعمال الفوضى في البلاد بعد الثورة بأنهم «أيقونة الحرية»، يومها عندما وقفت في مجلس الشـعب وقلت إن البرادعي يحمى عملاء الأمريكان في مصر، قامت الدنيا ولـم تقعد، لكنني كنـت على يقيـن أن مواقف البرادعي ستتكشـف للرأي العام مع مضي الوقت.

كانـت علاقـة البرادعي بأمريكا والغـرب لا تخفى على أحـد، فالرجل معـروف بمواقفه المؤيدة لكثير من السياسـات الغربية والأمريكية، كما أن موقفه في التحريض والتمهيد للعدوان الأمريكي على العراق لا يزال محلًا للجـدل، لكن الأخطر هو عضويته التي ظل محتفظًا بها لعدة سـنوات فيما يسمى بمجلس إدارة «مجموعة الأزمات الدولية»، التي تضم في عضويتها شـيمون بيريـز الرئيس الإسـرائيلي، وشـلومو بـن عامي، وزيـر الخارجية الإسـرائيلي الأسبق، وجورج سورس، المليونير اليهودي وصاحب منظمة المجتمعـات المفتوحة، الذي كان وراء الثورات البرتقالية التي اسـتهدفت تخريب دول أوروبا الشـرقية وإلحاقها بعجلة التبعيـة الأمريكية، وتحديدًا في «يوغسلافيا» و«جورجيا» و«أوكرانيا».

وكان البرادعي حليفًا للإخوان المسلمين في عهد «مبارك»، تحالف معهم وتحالفوا معه، ولم يكن ضد الرئيس المعزول محمد مرسي حتى وقت قريب، وكان ميالًا دوما إلى حل إصلاحي مع «مرسي» ويرفض المطالبة بإسقاطه.

وفي 25 إبريل 2013، أي قبل إسقاط «مرسي» بشهرين فقط كان البرادعي قد طرح مبادرة في موقعه على «تويتر» لإنهاء الأزمة مع نظام الإخوان تقوم على ثلاث نقاط:

- سحب مشروع قانون السلطة القضائية المطروح على مجلس الشورى.
- إقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة إنقاذ وطني.
- إقالة المستشار طلعت عبدالله النائب العام المعين، وتعيين نائب عام جديد.

وقد ظل يعوِّل على هذا الموقف حتى اللحظة الأخيرة، إلى أن انحاز إلى الموقف الشعبي المطالب بإجراء انتخابات رئاسية جديدة والذي تطور إلى إسقاط محمد مرسي وعزله.

ظل البرادعي مترددًا في موقفه، وكان مستعدًا للقبول بمنصب رئيس الوزراء في ظل حكم الإخوان، إلَّا أن الجماعة رفضت ذلك وناصبته العداء بسبب إصراره على خطة الإصلاح، التي هي بالتأكيد لم تهدف إلى إسقاط محمد مرسي! ومع توليه منصب نائب الرئيس للشئون الدولية بدأ البرادعي يمارس لعبته مجددًا، لم يكن الموقف من عندياته بل كان اتفاقًا مع الدوائر الأمريكية والغربية، فانحاز إلى موقفهم وراح يسعى إلى فرض هذه الأجندة على مصر حكومة وشعبًا.

ووفقًا لما نشرته وكالة «رويترز» للأنباء يوم الأربعاء 14 أغسطس، فإن حلفاء غربيين لمصر استمروا في تحذير الفريق السيسي من فض اعتصامات مؤيدي «مرسي» بالقوة.

وقال مبعوث الاتحاد الأوروبي «ليون»، الذي كان يقود جهود الوساطة بالتنسيق مع الولايات المتحدة، إنه كانت هناك خطة سياسية على الطاولة، تضمنت خطوات تبدأ بإطلاق سراح السجناء من جماعة الإخوان وتؤدي إلى خروج مشرف للرئيس المعزول محمد مرسي، على أن يرافقها تعديل الدستور وإجراء انتخابات جديدة العام المقبل. وقالت رويترز إن الإدارة الأمريكية بعثت برسالة إلى مصر طلبت فيها عبر السعودية إبلاغ الفريق السيسي أن عليه أن يبحث عن حل سلمي وشامل للاحتفاظ بالدعم الاقتصادي والسياسي الدولي.

وقال مصدر قريب لرويترز: «إن الوسطاء القريبين حاولوا إقناع السيسي بأن مصر يمكن أن تعاني استقطابًا سياسيًّا حادًا وصعوبات اقتصادية كبيرة حالة حدوث حمامات دم، كما تم تحذير السيسي ووزير الداخلية بأن البرادعي قد يقدم استقالته لو اختار الوزيران استخدام القوة بدلًا من المفاوضات». هذا هو ما ذكرته وكالة رويترز، وهو يتوافق مع المعلومات التي كانت تؤكد أن قرار البرادعي بالاستقالة لم يكن قراره وحده، وإنما جرى الاتفاق عليه مع الأمريكيين والغربيين، وهو ما يؤكد أن القرار كان ضمن خطة كاملة كشف عن مضمونها تقرير رويترز ورسالة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى الفريق السيسي الذي رفضها بكل شدة وتحدٍّ.

كانــت تلك هي حقيقــة ما جرى رغم محــاولات البرادعي منــذ البداية تصوير الرفض الشـعبي والنخبوي لمبادرته التي تسـعى إلى إجهاض ثورة 30 يونيو على أنها مؤامرة تستهدفه شخصيًّا.

لقــد هاجم البرادعي من ســماهم بـــ «الذيول والأذنــاب» الذين تجرأوا علــى انتقــاده، وكأنــه راح يكــرر الألفاظ ذاتهــا التي أطلقها «مرســي» على معارضيه من عينة «الأذناب وفِرَدْ الكاوتش» وغير ذلك.

لقد أثــار موقف البرادعي العديد من علامات الاسـتفهام، عمت حملة من الاستياء والرفض لمواقفه حتى من أقرب المقربين إليه، فتأكد للكثيرين أن الاستقالة مرتبطة بموقف محدد، وخطة واضحة!!

كان البرادعــي يظــن بناء على معلومــات أمريكية أن خطــة الإخوان في إحراق أقسام الشرطة وإحراق الكنائس والمنشآت سوف تفضي إلى انهيار الشرطة ومعها مؤسسات الدولة تباعًا.

وكان يظن أن رجال الشرطة لن يستطيعوا فض الاعتصام بسهولة إلَّا أنه فوجئ بأن رجال الشــرطة والجيش يقلبون جميــع المعادلات حيث ضبط النفس والتضحية والفداء بلا حدود.

وكان البرادعــي علــى يقين بأن الجيش لن يسـتطيع إدارة الملف الأمني فــي هذا اليوم، إلَّا أن التنســيق العســكري - الأمني أذهــل الجميع وأكد أن الجيش والشــرطة ومعهما الشــعب هم الرصيد الحقيقي لهذا الوطن، وأن سيناريو سوريا الذي ظل الغرب يهدد به قد تحطم على عتبة الإرادة الوطنية المصرية.

فوجـئ الغـرب وصُـدِمَ البرادعي من هـذا النجـاح المبهـر والقرارات الحاسـمة التـي تـم اتخاذهـا دون اكتـراث بالتهديـدات، ولذلـك انقلبـت الحسـابات والمعادلات الخاصة بعد النجاح المبهر، والشفافية والحرص الشديد على حماية الأبرياء من المعتصمين.

كانت السـاعات التي جرى فيها تنفيذ العملية حاسمة في تاريخ الوطن، أحدثت فرزًا وتعرية للمواقف، كشفت عن الذيول والأذناب والمخططات الداخليـة والخارجيـة، أظهـرت من هـو الحريص على الوطـن ومن الذي يتعامـل مع مصر وأمنها واسـتقرارها وفقًـا لمصالحه الشـخصية ومصالح الآخرين خارج البلاد.

أمـا جماعـة الإخـوان فقد سـعت إلـى التصعيـد السياسـي والإعلامي الخارجي، سـاعدها فـي ذلك اسـتقالة د.محمد البرادعـي التي جاءت في أعقـاب بيان البيت الأبيض الأمريكي الـذي انتقد فض الاعتصام الإرهابي وإعـلان حالـة الطوارئ، وكذلـك البيان الـذي أصدره الرئيـس الأمريكي باراك أوباما وأعلن فيه إلغاء مناورات النجم الساطع ودعوة فرنسا وبريطانيا لمجلس الأمن لاجتماع بغرض بحث تداعيات قرار فض الاعتصام وإعلان الطوارئ في مصر.

لقد وجدت الجماعة فرصتها، وظنت أن ضغوط الخارج سوف ترهب النظـام في مصر، وأن إشـعال الداخل من شـأنه أن يقود إلـى إرغام الإدارة المصرية على التسليم بمطالب الإخوان.

كانـت الخطـة الجديدة «أسـبوع الخلاص» تسـتهدف تحقيـق عدد من الأهداف المهمة:

- التجمع في ميدان رمسيس بحشود كبيرة تصل إلى الملايين لتوصيل رسالة للعالم بأن غضب الشارع المصري أصبح واسعًا.

- يوافق هذا الحشد تحركات مسلحة في المحافظات وتحديدًا في مناطق الصعيد المختلفة تستهدف إسقاط أقسام الشرطة ومديريات الأمن وتحييد الجيش والاستيلاء على دواوين المحافظات والمراكز والمدن تمهيدًا لإعلان «مجلس الثورة الإسلامي».

- الاستمرار في مسلسل إحراق الكنائس من خلال الاستعانة ببعض العناصر الإجرامية، وعناصر البلطجية في جميع المحافظات وإمدادهم بالأموال والأسلحة، وصلت إلى مليون جنيه قيمة حرق الكنيسة ومليوني جنيه مقابل إسقاط قسم الشرطة و5 ملايين جنيه مقابل إسقاط مديرية الأمن.

- في حال نجاح خطة إسقاط أقسام الشرطة واقتحام دواوين المحافظات والاستيلاء عليها، يتم إسقاط قسم الأزبكية والاستيلاء على الأسلحة الموجودة فيه، ثم الاستعانة بميليشيات الإخوان والفصائل الإسلامية الأخرى لتأمين الزحف الجماهيري إلى قصر الاتحادية بهدف الاستيلاء عليه، وإعلان سقوط النظام وتشكيل مجلس للثورة الإسلامية من عدد من قادة مكتب الإرشاد والجماعات المتحالفة.

- يطلب مجلس قيادة الثورة الإسلامية من دول العالم فرض الحماية على مصر والتدخل في مواجهة الجيش المصري بهدف غل يده عن مواجهة «الثورة الشعبية»!!

كانـت تلك هي الأهداف التي جرى الاتفاق عليها، لذلك تم إيفاد عدد من القيادات الميدانية للجماعة ومن بينهم نجل المرشـد العام محمد بديع وسعد عمارة وآخرين لإصدار القرارات المناسبة على الأرض.

كانـت وزارة الداخلية على علـم بالمخطط، وكانت الخطة تقضي بفتح الطريـق أمـام العناصر الإخوانيـة وحلفائهـا للزحف إلى ميدان رمسـيس، وقبيل فرض الحظر تبدأ خطة «الكماشة» للقبض على أعداد كبيرة من هذه الكوادر، وإخضاعهم للتحقيق.

وأمام الصمود الأسطوري لضباط وجنود الشرطة في جميع المحافظات، وعدم سقوط أي من هذه الأقسام أو المديريات، فشل الجزء الأساسي من المخطط، وحدث ارتباك لدى قيادة الجماعة التي كانت تراهن على سقوط هذه الأقسام قبل أذان المغرب لتبدأ بعدها الحلقة الثانية من المخطط.

ورغـم اشـتعال الموقف أمام قسـم الأزبكيـة وحصاره لأكثر من عشـر سـاعات، لـم ينجح الإخـوان وحلفاؤهـم في اقتحـام القسـم أيضًا، حيث فوجئـوا بمقاومـة أسـطورية للضبـاط والجنود، وهـو أمر دفع القيـادة إلى التراجـع عـن خطتهـا ومطالبة عناصرهـا بالانسـحاب، مما أثـار حالة من الإحباط الشديد لدى جميع القيادات.

وما إن تم التأكد من مقتل نجل مرشد الجماعة د. محمد بديع في ميدان رمسيس، حتى أصيب الجميع بحالة من الذعر أدت إلى هروب العديد من القيـادات قبل فض الاعتصام الذي كان مقدرًا له الزحف إلى الاتحادية مع اسـتمرار بقاء البعض لحماية ميدان رمسـيس، وغلق جميع الطرق وإرباك الأوضاع الأمنية في البلاد.

كانت هناك مجموعة ترفض الانسحاب، احتمت بمسجد الفتح، وهي المجموعة المسلحة تحديدًا، حيث تخوَّفوا من القبض عليهم وفي حوزتهم الأسلحة، ورفضوا نداءات الجيش بالخروج الآمن، إلَّا أن قوات الجيش من الصاعقة والمظلات وبمعاونة الشرطة ظلت تناشد المعتصمين حتى بعد ظهر اليوم التالي، السبت 17 أغسطس 2013 .

وقد لعبت قناة الجزيرة وغيرها من القنوات المعادية لمصر والمرتبطة بجماعة الإخوان، دورًا تآمريا في نشر الدعايات الكاذبة والمثيرة عن أن الجيش قد اقتحم المسجد وقتل من فيه، إلَّا أن وسائل الإعلام المصرية تصدت لهذه الأكاذيب، خصوصًا أنها نجحت في رصد صورة حية لكوادر من الجماعة يحملون الرشاشات والبنادث الآلية أعلى كوبرى «15 مايو» ويطلقون الرصاص على أهالي منطقة «بولاق أبو العلا»، وهو ما دعا الإدارة الأمريكية إلى القول إن بعض المتظاهرين كانوا مسلحين.

كانت الحصيلة النهائية لأحداث يومي الجمعة والسبت أكثر من 180 قتيلًا وأكثر من ألفي جريح قُتل أغلبهم بيد ميليشيات الإخوان الإرهابية، كما تم القبض على 1004 من عناصر الإخوان وحلفائهم.

لقد سببت الصدمة التي مُنِيَتْ بها الجماعة في هذا اليوم حالة ارتباك شديدة عطلت تحركاتها، وأحدثت إحباطًا شديدًا لدى قياداتها، خصوصًا أن الحملة الإعلامية التي قامت بها العديد من الفضائيات المصرية والمؤتمر الصحفي للدكتور «مصطفى حجازي» مستشار رئيس الجمهورية، ومؤتمر وزارة الخارجية وغيرها أدت إلى توضيح العديد من الحقائق أمام الرأي العام الدولى تحديدًا، كما أن الفيديوهات التي تمت إذاعتها في مؤتمر

وزارة الخارجيـة لعناصر الجماعة المسـلحين، وعمليات القتل التي قاموا بهـا، كل ذلـك أدى إلى توضيـح العديد مـن الحقائق أمام الـرأي العام في الداخل والخارج.

وكان من نتيجة ذلك تراجع الجماعة عن تحركات اليوم التالي «السبت»، حتـى وإن بـدأوا تحـركات ضعيفـة ومحدودة يـوم الأحد، إلَّا أن «أسـبوع الخلاص» كان أسبوعًا عليهم وليس لهم، خصوصًا بعد أن نجحت الشرطة المصريـة في تفكيك غرفة إدارة العمليات المركزيـة للجماعة في محافظة القاهرة، والقبض على أعضائها الأربعة بشقة في البساتين وبحوزتهم وثائق عديدة تم اكتشافها والتعامل معها في إجهاض هذا المخطط.

إنذارات خليجية

في يوم الجمعة 16 أغسطس، بعد يومين بالضبط من فض اعتصام رابعة والنهضة، وفي غمرة الحرب من الداخل والخارج ضد مصر، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بيانًا بالغ الأهمية، عكس في مضمونه معاني ودلالات محددة أكدت على:

1- دعم مصر وثورتها ومسيرتها الظافرة لتحقيق الأمن والاستقرار، ورفض المخططات التي تهدف إلى نشر الفوضى والإرهاب وتقويض أركان الدولة، وهو ما عبر عنه خادم الحرمين بقوله «إن ما يجري في وطننا الثاني مصر من أحداث تسر كل عدو كاره لاستقرار وأمن مصر وشعبها، وتؤلم في الوقت ذاته كل محب حريص على ثبات ووحدة الصف المصري».

2- التأكيد على أن هذه المحاولات التي تتعرض لها مصر من كيد الحاقدين، محاولات فاشلة، لأنها تقف ضد حقائق الأشياء والتاريخ وتستهدف ضرب وحدتها واستقرارها من قبل كل جاهل أو متعمد أو غافل عما يحيكه الأعداء.

3- مطالبة جميع شرفاء الوطن والأمة بالالتفاف حول مصر في هذا الظرف التاريخي الصعب، وهو هنا وبعد أن تحدث عن الحاقدين والجهلاء

والمتآمرين راح يستنهض القوى الحية في المجتمع من أبناء مصر والأمتين العربية والإسلامية من العلماء وأهل الفكر والوعي والعقل والقلم، أن يقفوا وقفة رجل واحد وعلى قلب واحد، في وجه كل من يحاول أن يزعزع دولة لها في تاريخ الأمة الإسلامية والعربية مكان الصدارة، وألّا يقفوا صامتين غير آبهين لما يحدث، «فالساكت عن الحق شيطان أخرس».

4- أن موقف المملكة الداعم لمصر شعبًا وحكومة إنما هو موقف مبدئي بالأساس ضد الإرهاب والضلال والفتنة تجاه كل من يحاول المساس بشئون مصر الداخلية في عزمها وقوتها وحقها الشرعي في ردع كل عابث أو مضلل لبسطاء الناس من أشقائنا في مصر.

5- أطلق خادم الحرمين تحذيرًا واضحًا في مواجهة كل من يتعمدون التدخل في الشئون الداخلية المصرية بالقول: «ليعلم كل من تدخل في شئون مصر الداخلية إنما هم بذلك يوقدون نار الفتنة ويؤيدون الإرهاب الذي يدعون محاربته، آملًا منهم في أن يعودوا إلى رشدهم قبل فوات الأوان، ذلك أن مصر الإسلام والعروبة والتاريخ المجيد لن يغيرها قول أو موقف هذا أو ذاك، وأنها قادرة بعون الله وقوته على العبور إلى الأمان، ويومها سيدرك هؤلاء أنهم أخطأوا يوم لا ينفع الندم».

كانت تلك هي الكلمات التي حواها البيان الموجز الذي صدر عن خادم الحرمين الشريفين، في وقت تتكالب فيه قوى الخارج وإرهابيو الداخل على إحداث انهيار في بنيان وكيان الدولة المصرية وفتح الطريق أمام حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.

كان للبيان رد فعل جماهيري واسـع النطـاق، أدرك المصريون في هذه اللحظـة التاريخيـة المهمـة أن موقف المملكة، هو موقـف مبدئي، لا تردد ولا تراجع فيه.

كان الموقف السعودي يعني إشهارًا لتحدي السياسة الأمريكية والغربية الهادفة إلى محاصرة مصر، كان ذلك يعني أن المملكة تقول لأمريكا.. «لن نسـمح بالعبث بأمن مصر، وسنفضح المخطط وسـتتصدى لكل الأدوات التي تريد نشر القلاقل والإرهاب».

لم يكن الموقف سهلًا، فالمملكة تدرك أن لهذا الموقف ثمنًا كبيرًا، لكنها قررت في هذه اللحظة التاريخية أن تطيح بكل التحذيرات والتهديدات وأن تعلن وقوفها إلى جانب مصر مهما كلفها ذلك من تضحيات.

لقد كانت السـعودية ومنذ نجاح ثورة 30 يونية واضحة في موقفها جنبًا إلى جنب مع موقف دولة الإمارات العربية الشـقيقة ورئيسها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، والكويت والأردن وفلسـطين وغيرها، وأكدت المملكة منذ البداية على وقوفها إلى جانب مصر وثورتها، وقالت: «نشد على أيدي رجال القوات المسـلحة جميعًا، ممثلة في شـخص الفريق أول عبد الفتاح السيسـي، الذيـن أخرجوا مصر فـي هذه المرحلة من نفـق مظلم، يعلم الله أبعاده وتداعياته».

لقد لقي هذا البيان ترحيبًا شعبيًّا مصريًّا واسعًا عبر عنه البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية، الذي أكد فيه الرئيس عدلي منصور بالقول: «إن الشعب المصري اسـتمع إلى بيان خادم الحرمين الشريفين الواضح والجازم لدعم

مصر حكومة وشعبًا، في مواجهة الإرهاب الذي أطل بوجهه البغيض على أرض الكنانة». وقال: «إن الأوقات العصيبة التي تشهدها الشعوب والأمم هي التي تكشف عن المعادن الحقيقية للقادة والشعوب، ومن ثم فإن بيان خام الحرمين جاء ليؤكد من جديد على أصالة موقفه، وأن العالمين العربي والإسلامي في أشد الحاجة إلى الإنصات للدعوة التي أطلقها خادم الحرمين لمواجهة الإرهاب الذي لا يراعي دينًا ولا ذمة!!».

أما دولة الإمارات فعادت لتكرر موقفها الثابت والمبدئي الرافض لحكم الإخوان والإرهاب، والمساند لمصر شعبًا وقيادة، حيث أكد البيان عن تثمين دولة الإمارات لبيان الملك عبدالله بن عبدالعزيز، معتبرة أن هذا التصريح ينم عن اهتمام خادم الحرمين بأمن مصر واستقرارها وشعبها، كما يأتي في لحظة محورية مهمة تستهدف وحدة شعب مصر الشقيقة واستقرارها، فإنه أيضًا ينبع من حرص خادم الحرمين على المنطقة ويعبر عن نظرة واعية تدرك ما يحاك ضدها.

وأكد البيان الإماراتي إن الإمارات تغتنم هذه الفرصة لتؤكد وقوفها مع المملكة في دعم مصر الشقيقة وسيادة الدولة المصرية، وتؤكد أنها تدعم دعوة خادم الحرمين لعدم التدخل في شئون مصر الداخلية، وكذلك موقفه الثابت والحازم ضد من يوقدون نار الفتنة ويثيرون الخراب فيها انتصارًا لمصر الإسلام والعروبة، وقال: إن هذا ما عهدناه من خادم الحرمين من صلابة في الموقف وجرأة في قول الحق وطرح عقلاني هدفه مصلحة المنطقة واستقرارها وخير شعوبها.

وفي واشنطن أثار البيان السعودي قلقًا كبيرًا لدى الدوائر الحكومية والاستخبارية، حيث اعتبرت هذا الدوائر البيان بمثابة نقطة تحول في مسار العلاقة الأمريكية - السعودية.

لقد سعت الرياض أكثر من مرة إلى الطلب من الولايات المتحدة مراجعة موقفها من الأحداث الجارية في مصر، مؤكدة أن مصر هي حجر الزاوية في المنطقة، وأن الرهان على تفتيتها وتقسيمها هو رهان خاطئ يعكس عدم وعي بحقائق الأمور على الساحة المصرية.

ولم يكن هذا الموقف جديدًا على المملكة، بل إن وصول جماعة الإخوان إلى الحكم وممارساتهم الإقصائية وإساءتهم للإسلام ومصلحة الوطن والأمة، قد أثارت انزعاجًا شديدًا لدى المملكة، إلَّا أنها فضلت عدم التدخل في هذا الوقت وراحت تعارض في صمت، متمنية لمصر التخلص من أزماتها.

ومع استمرار الإخوان في نهجهم، كانت السعودية تبدي تخوفها على استقرار البلاد ووحدتها، خصوصًا عندما ثار الشعب المصري على حكم الفاشية الدينية وأسقط نظام الإخوان.

بعد نحو ستة أيام من فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، تمكنت أجهزة الأمن من القبض على المرشد العام لجماعة الإخوان د. محمد بديع، مسددة بذلك ضربة فاعلة ومؤثرة للتنظيم الذي أعلن المواجهة مع الحكومة والشعب، واحتكم إلى السلاح والإرهاب بديلًا عن الانصياع لإرادة الشعب المصري.

ففي فجر الثلاثاء 20 أغسطس تحركت قوة من العمليات الخاصة والأمن المركزي، مع ضباط المباحث والأمن الوطني، وقامت بحصار أحد العقارات الخاصة بشارع الطيران على بعد أمتار قليلة من مكان الاعتصام المسلح الذي استمر في ميدان رابعة العدوية لأكثر من 47 يومًا.

كانت التعليمات الصادرة من وزير الداخلية «يجب معاملة مرشد الجماعة(الإرهابية) معاملة كريمة»، وبالفعل عندما ذهبت القوات بقيادة اللواء أسامة الصغير مساعد الوزير لأمن القاهرة وإلى جواره فريق المباحث بقيادة اللواء جمال عبدالعال مدير الإدارة العامة لمباحث القاهرة في هذا الوقت، تم إيقاظ د. بديع الذي كان غارقًا في نومه، وتم إبلاغه بقرار النيابة العامة بضبطه وإحضاره على ذمة العديد من القضايا، أبرزها اتهامه بالتحريض على قتل عدد من المتظاهرين أمام مكتب الإرشاد في شهر يونيو 2013 .

استسلم المرشد لقرار النيابة دون مقاومة، وتم اصطحابه إلى سجن العقرب حيث جرى معه تحقيق في القضايا المتهم فيها، كما جرى إخضاع عنصرين من الجماعة كانا يرافقانه للتحقيق بتهمة التستر عليه.

كان قرار القبض على المرشد ضربة أمنية موجعة للجماعة، خصوصًا أن د. بديع كان يتولى خلال الفترة الماضية إصدار التعليمات لأعمال العنف والاعتداء على المنشآت وقتل الآمنين والأبرياء.

كانت الأجواء في مصر مفعمة بالحزن، بعد قيام جماعات إرهابية بمشاركة وتعليمات صادرة من قيادة الإخوان بشن حرب لا هوادة فيها ضد

قوات الأمن والجيش والمنشآت الحيوية في سيناء، حيث سقط المئات من الضباط والجنود شهداء وجرحى منذ الثالث من يوليو 2013.

كانت العملية الإرهابية الجديدة التي ارتكبت مدوية، لقد أدت إلى استشهاد 25 جنديًّا من جنود الشرطة المصرية وجرح اثنين آخرين، وهو أمر أصاب الرأي العام بالصدمة والحزن الشديد ودفع الجماهير إلى مواجهة الإخوان وحرق مقراتهم وممتلكاتهم في بعض المناطق.

لقد اعترض عدد من المسلحين المنتمين للتظيمات الإرهابية في وقت مبكر من صباح الاثنين 19 أغسطس حافلتي ميكروباص تقلان 27 مجندًا، كانوا متوجهين للحصول على شهادات إنهاء خدمتهم العسكرية.

وبالقرب من منطقة «سادوت» الواقعة بالقرب من منطقة الشيخ زويد في سيناء، تم إنزال الجنود عنوة، ثم طلبوا من السائقين الانصراف.

كان الاتجاه هو اختطاف الجنود والمقايضة عليهم بالإفراج عن محمد الظواهري، الذي تم القبض عليه يوم الأحد 18 أغسطس 2013، وكذلك الإفراج عن آخرين، إلَّا أن الإرهابيين راجعوا أنفسهم وقرروا إعدام الجنود على الفور، باعتبار أن تلك هي أقوى رسالة يمكن أن توجه إلى النظام.

وبسرعة البرق تم إطلاق الرصاص عليهم مما أدى إلى استشهاد خمسة وعشرين منهم، بينما بقي اثنان في حالة خطيرة.

هلَّلت الجماعة وأنصارها للجريمة البشعة، بعضهم راح يردد أن إعدام الجنود جاء ثأرًا لواقعة سقوط 36 إخوانيًا من المقبوض عليهم بالاختناق، نتيجة إلقاء قنبلة غاز مسيل للدموع داخل إحدى السيارات لتحرير ضابط

شـرطة اختطفـه عدد من المقبـوض عليهم مـن جماعة الإخـوان، وعندما حاول الأمن تحريره حدثت الواقعة.

لم تسـتغرق عملية قتل الجنود في سـيناء أكثر من خمس دقائق نفذ فيها الإرهابيون حكم الإعدام الجماعي دون أي تردد أو وخزة من ضمير.

لـم تكـن عمليـة سـيناء الإجرامية هـي الحـدث الوحيد على السـاحة، كانـت المؤامـرة مكتملـة الأركان، أعمـال عنف فـي القاهـرة والعديد من المحافظـات، وضغـوط دولية تمارس وسـط ضجيج مـن التهديدات التي تنطلق من واشنطن إلى دولة «الأكوادور»!

فـي هذا اليـوم تحديـدًا «الاثنيـن» كان مندوبو دول الاتحـاد الأوروبي يجتمعون في بروكسـل، لبحث اتخاذ الإجـراءات العقابية ضد مصر، التي كان يمكـن أن تصل إلى حد منع تصدير الأسـلحة وقطع المعونات كبداية لمسلسل من العقوبات لا أحد يعرف مداه.

وقبيـل أن يعقـد مندوبـو الاتحاد الأوروبـى اجتماعهم وسـط أنباء عن وصـول البرادعـي سـرًّا إلـى بروكسـل ولقـاء بعـض ممثلـي هـذه البلدان لتحريضهم ضد مصر، كان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قد أنهى زيارته إلى باريس، التي التقى خلالها الرئيس الفرنسـى وطلب منه التوقف عن التصعيد ضد مصر استنادًا إلى معلومات وتقارير خاطئة.

كانـت الزيـارة مهمـة للغايـة، من قبـل فعلها أيضًـا وزيـر خارجية دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة الشـيخ عبداللـه بـن زايـد، وكان الهـدف هو تخفيـف الضغط الأوروبـي والأمريكي علـى مصر والتحذيـر من خطورة

دعم هذه البلدان لجماعة الإخوان ومخططاتها التي تستهدف كيان الدولة المصرية.

قبلها وصل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد إلى السعودية في أول زيارة خارجية له منذ تسلم مقاليد السلطة في البلاد خلفًا لوالده، حيث حاول إقناع حكام السعودية بأهمية ما سماه بعودة التحالف القديم بين السعودية وجماعة الإخوان، إلَّا أن خادم الحرمين الشريفين أعلن رفضه الواضح والصريح وعدم التجاوب مع هذا المخطط.

لقد حذر خادم الحرمين الشريفين أمير قطر من مغبة استمرار بلاده في دعم الإخوان أو التحالف معهم على حساب مصلحة وأمن مصر وعلى حساب المنطقة بأسرها.

ويبدو أن الموقف السعودي المتشدد قد فاجأ أمير قطر الذي راح يؤكد إقرار بلاده بالدور القيادي السعودي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو الدور الذي سعى والده الشيخ حمد إلى التشكيك فيه والتآمر ضده، إلَّا أنه لم يحصل من السعودية على أية تنازلات في المقابل.

وفور عودة أمير قطر من زيارته للسعودية بادر بالاتصال بالأمريكيين مبديًا انزعاجه من تداعيات الموقف السعودي الداعم لمصر بشكل لم يكن يتوقعه، وقال لهم إنه ذهب إلى السعودية بروح جديدة إلَّا أن قادة المملكة لم يبادلوه هذه الروح.

وقد طالب أمير قطر الإدارة الأمريكية بممارسة الضغط على المملكة والتلويح لها بإثارة القلاقل في البلاد، علّ ذلك يدفعها إلى تغيير موقفها الداعم للقيادة الجديدة في مصر.

لقد أبلغت واشنطن أمير قطر أنها لن تستطيع التدخل لدى الحكومة السعودية في الوقت الراهن، خصوصًا أنها تدرك أن موقف المملكة نابع من تقدير حقيقي للدور المصري، ورفض لموقف جماعة الإخوان في التحريض على إثارة القلاقل داخل مصر.

وعهدت الإدارة الأمريكية لدولة قطر بأن تسعى إلى فهم حقائق الوضع على الأرض ، واستخدام قناة الجزيرة لإثارة المشاكل داخل المملكة لإرباكها خصوصًا أن دعم السعودية لمصر من شأنه أن يفشل المخطط الأمريكي ويدفع العديد من الأطراف العربية والإقليمية والدولية لمراجعة مواقفها.

لقد توقف المراقبون أمام البيان التاريخي المهم الذي أصدره وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في هذا اليوم بعد انتهاء زيارته لفرنسا التي اصطحبه فيها سفير المملكة في مصر أحمد القطان.

لقد تضمن البيان السعودي أقوى رسالة تحذير إلى القوى المعادية لمصر والحاضنة للإرهاب، وهو بيان جاء انطلاقًا وترجمة للبيان الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين يوم الجمعة 16 أغسطس 2013، بعد يومين من فض اعتصام رابعة.

وأبرز النقاط التي تضمنها بيان الخارجية السعودية هي:

- إن ما تشهده مصر حاليًا يعبر عن إرادة أكثر من 30 مليون مصري خرجوا في الثلاثين من يونيو معبرين عن رغبتهم في إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، كنتيجة حتمية لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية ورفض القيادة السابقة لإعلان خارطة جديدة تقود إلى بر الأمان.

إن ما حدث في 30 يونيو لا يمكن أن يوصف بالانقلاب العسكري، إذ أن الانقلابات العسكرية تجري تحت جنح الظلام، كما أن من تولى الحكم في مصر رئاسة مدنية وبما يتوافق مع الدستور المصري.

- إن السعودية تنظر بأسف شديد إلى ما تشهده مصر من أحداث وتطورات بلغت مانراه من حرب في الشوارع وتدمير للممتلكات العامة والخاصة، وترويع المواطنين وإزهاق الأرواح البريئة وحرق محافظات مصر بأكملها من قبل تيار يرفض الاستجابة للإرادة الشعبية.
- إن الحكومة حاولت فض الاعتصامات بشتى الطرق السلمية في رابعة والنهضة، إلَّا أنه وللأسف قوبلت هذه الجهود بالتعنت والرفض بل ومواجهتها بالعنف عبر استخدام السلاح وقنابل المولوتوف ضد رجال الشرطة والمواطنين على السواء، وأنه لابد من الإشادة بما قامت به الحكومة المصرية وقدرتها على فض الاعتصامات في فترة زمنية قصيرة وبأقل عدد من الأضرار.
- إن ما تشهده مصر من محاولات حرق المساجد والكنائس والمنشآت العسكرية وأقسام الشرطة، وترويع الآمنين ومحاولة تحويل الأزمة إلى حرب شوارع وتزامن هذا النشاط الغوغائي مع العمل الإرهابي في سيناء، يؤكد أن المنبع واحد، وهو أمر يتنافى مع سلمية الاحتجاجات، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع قوانين دول العالم تمنع وبشكل قاطع

أي تظاهـرات مسـلحة أو تهديـد للمواطنيـن أو المسـاس بالممتلكات العامة أو تعطيل الحياة ومصالح المواطنين.

- إنه وإذا كانت المملكة ترى للأسـف الشـديد أن بعض المواقف الدولية أخذت مسارًا غريبًا في تجاهل هذه الحقائق الدامغة، وكأنها تريد التغطية على جرائم حرق مصر وقتل شـعبها الآمن، وتشـجيع هذه الأطراف في التمـادي فـي هذه الممارسـات فإنها تلتـزم الصمت علـى الجرائم التي تمارس في سـوريا، وأن السـعودية والعالم العربي والإنسـاني لن ينسى هـذه المواقـف، وسـيوصم هـذا الزمـان بأنه الزمـان الـذي انتهكت فيه الحقـوق بتبريرات واهيـة لا يمكن أن يقبلها عقل أو يرتكن إليها ضمير، بما يعكس كونها مواقف عدائية ضد مصالح الأمتين العربية والإسلامية واستقرارها، فمصر لا يمكن أن ينالها سوء.

- إن المملكـة تؤكـد أن كل الدول التـي تتخذ هذه المواقف السـلبية تجاه مصـر عليها أن تعلم أن التدميـر والخراب لن يقتصر على مصر وحدها، بـل سـينعكس علـى كل مـن أسـهم أو وقف مـع مـا ينالها من مشـاكل واضطرابات تجري على أرضها اليوم.

- إنـه في ضوء ذلك وإزاء المواقف الدولية السـلبية تجـاه مصر، كان لابد للمملكـة أن تقـف وقفـة عز وحـق معها، فمصـر تعتبر أهـم وأكبر دولة عربية، ولا يمكن أن تقبل المملكة أن يرتهن مصيرها بناء على تقديرات خاطئة، ولذلك كانت رسـالة خادم الحرمين الشـريفين رسـالة واضحة وقوية وتنبع من خلقه الإسـلامي الـذي يجعله يقف دائمًا مع الحق دون أن يأبه بمصالح أو تحقيق مكاسب زائلة.

- إن مـا يحـدث في مصر ليـس إلَّا إرهابًا، لا يراد به خيـر لمصر ولابد من مواجهتـه والتصـدي لـه بـكل قوة وحـزم، وإلَّا فـإن الإرهاب سـيحقق ما يخطط ضد مصر واستقرارها، كما أن خادم الحرمين الشريفين طالب بعدم التدخل في الشئون الداخلية في مصر، وأن يترك هذا الأمر لشعبها وقيادتها فهم أدرى بشئون بلادهم.

- إن المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبًا وقفت وستقف دائما مع مصـر، وأن الدول العربية لن ترضى مهما كان بأن يتلاعب المجتمع الدولي بمصيرها، وأن يعبث بأمنها واستقرارها، وأن المملكة جادة ولن تتهاون في مسـاندة الشـعب المصري لتحقيق أمنه واسـتقراره، وأن من أعلن وقف مساعدته لمصر أو يلوح بوقفها مردود عليه بأن الأمة العربية والإسـلامية غنيـة بأبنائها وإمكانياتهـا ولن تتأخر عن تقديـم يعد العون لمصـر، لأن مصيرنا واحـد، وكما تنعمون بالأمن والهدوء والاسـتقرار فلا تستكثرون علينا ذلك.

كانـت تلك هي أهم النقاط التي تضمنهـا البيان المهم والخطير الصادر عـن وزير الخارجية السـعودي الذي ترجم مضمون الأهـداف العامة التي أعلنهـا خـادم الحرمين الشـريفين في بيانـه القوى الصادر يـوم الجمعة 16 أغسطس 2013.

وقـد أثار بيان الخارجيـة، كما أثار بيان خادم الحرمين الشـريفين ردود أفعال عديدة لدى الدوائر الأمريكية والغربية والقطرية والتركية.

كانـت تفاصيل الموقف على الأرض حتى هـذا الوقت تؤكد على عدد من الحقائق أهمها:

- أن الدولة المصرية لا تزال تمتلك هي وحدها المبادرة، وقد خرجت من حال رد الفعل إلى الفعل بما يعيد للدولة هيبتها ويجعل القانون في المواجهة أداتها، وأنه في الوقت الذي تخوض فيه الدولة حربًا ضد الإرهاب وتراجع الأداء الاقتصادي، فإنها نجحت حتى الآن في حماية البلاد من الوقوع في خضم الأزمات الحياتية الاقتصادية.
- أن الدولة استطاعت خلال فترة وجيزة تجفيف العديد من المنابع التنظيمية والمالية، حيث جرى تنفيذ قرارات النيابة بالقبض على قادة الجماعة وكوادرها من المحرضين ودعاة العنف والإرهاب، كما جرى تفكيك العديد من الشبكات التي كانت تتولى إدارة عمليات العنف والتسليح والحشد.
- أن صمود الدولة وتمسكها بمواقفها المبدئية ورفض الضغوط الإقليمية والدولية، التي أرادت القفز على حقائق الواقع الجديد ورفض العودة إلى مرحلة ما قبل ثورة 30 يونيو، أربك حسابات جماعة الإخوان وفضح أكاذيبهم في مواجهة القوى الحليفة لهم، مما أثر بالسلب على مواقف العديد من هذه القوى التي راحت تدعو إلى حل سلمي بعيدًا عن العنف والإرهاب.
- أن نجاح قوات الأمن المصرية في فض اعتصامي رابعة والنهضة بطريقة شفافة وحرفية عزز من ثقة الجماهير في أداء المؤسسة الأمنية وكشف هشاشة المواقف الأخرى وفضح أكاذيبهم.
- سقوط رهانات الجماعة في إشعال فتنة طائفية في البلاد بسبب صمود الأقباط ورفض الانجرار للمخطط، والاستقواء بالأجانب مما كان له

أثر كبير في انهيار مخطط الجماعة لإشعال الفتنة التي قدر لها أن تبدأ في الصعيد بهدف فصله عن جسد الوطن والسيطرة عليه، ولذلك تم تكثيف العمليات الإرهابية في الفيوم وبنى سويف والمنيا تحديدًا كبداية لتنفيذ المخطط إلَّا أن الفشل كان من نصيبهم.

- تراجع حدة الموقف الدولي تجاه مصر، بسبب الدور الذي لعبته إلى جانب مصر العديد من البلدان العربية وتحديدًا السعودية والإمارات، ومن خلال الاتصالات والزيارات التي قام بها المسئولون في هذه البلدان إلى دول الخارج، بهدف شرح الحقائق والوقائع الصحيحة والتحذير من خطورة المساس بوحدة مصر ودعم الإرهاب.

- صمود الجيش وصلابته وتفاني رجال الشرطة في الدفاع عن أمن البلاد واستقرارها جنبًا إلى جنب مع جماهير الشعب المصري التي راحت تحاصر التظاهرات الإخوانية المسلحة، وتتصدى لأعمال التخريب التي استهدفت تقويض كيان الدولة وإسقاط النظام. كان له الأثر الأكبر في مواجهة المخطط ومحاصرته، غير أن الجماعة لم تستسلم للأمر الواقع، بل ظلت تحشد قواها وتمارس الإرهاب أملًا في إنهاك الدولة وإسقاط مؤسساتها بفعل تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد!

صراع في واشنطن

في نهاية شهر أغسطس 2013، أدلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتصريحات مهمة وخطيرة إلى قناة الـ «سي.إن.إن» أثارت ردود فعل عديدة، وتساؤلات متعددة حول حقيقة الموقف الأمريكي من الأحداث الجارية على الساحة المصرية في هذا الوقت.

لقد حدد أوباما الموقف الأمريكي على النحو التالي:

- إن قطع المساعدات الأمريكية عن مصر لن يجبر الحكومة الانتقالية المصرية على تغيير مواقفها، بما يعني أن الأمر يحتاج إلى إجراءات أشد قسوة وعنفًا.
- إن استمرار الأوضاع في مصر وفقًا لما هو جارٍ يتعارض مع منظومة القيم الأمريكية، وهو يقصد هنا قضية الديمقراطية وحقوق الانسان.
- إن الجيش المصري فوّت الفرصة على إيجاد حل للأزمة الناشبة في مصر - أي أن الجيش هو المسئول وليس جماعة الإخوان - عن تطورات الأوضاع والعنف السائد في البلاد حاليًا.

لقد جاءت تصريحات أوباما منافية للواقع، ومتعارضة مع الحقائق السائدة والمعروفة، والهدف هو إشعال الموقف، خصوصًا بعد نجاح الحكومة المصرية في احتواء الموقف والحد من الاعتصامات والتظاهرات وأعمال العنف، التي خططت لها جماعة الإخوان مستندة إلى دعم أمريكي وغربي بلا حدود.

كانت التقارير الدبلوماسية تصل إلى القاهرة خلال هذه الفترة لتشير إلى أن هناك اجتماعات سرية عقدت في قبرص وألمانيا، ولتؤكد أن المخطط بدأ يأخذ خطوات جادة بحضور ممثلين عن أجهزة الاستخبارات في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل وألمانيا وتركيا وقطر.

كانت الخطة تدور حول عدد من النقاط أبرزها:

- تصعيد الموقف الداخلي عبر التظاهرات والاعتصامات وأعمال عنف، تؤدي إلى سقوط المزيد من القتلى حتى يظل الموقف متوترًا وملتهبًا، بما يمكِّن من تنفيذ المخطط الدولي الذي ترعاه هذه الدول ويؤتي نتائجه.
- إن كسب الوقت في مصر في ضوء استمرار هذه الحالة من شأنه أن يبقي القرار السياسي والاقتصادي المصري في حالة شلل.
- السعي إلى إجهاض التحركات المصرية على الصعيدين العربي والدولي بما يساعد على حصار الدور الدبلوماسي المصري ويجعله عاجزًا عن التأثير في مواقف البلدان الرافضة لتطورات الأوضاع في مصر.
- إن قرار المواجهة الذي اتخذته الإدارة المصرية بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة كان مفاجأة غير متوقعة للدول المشاركة، خصوصًا أن جميع التقارير السابقة أكدت أن الإدارة المصرية لن تجرؤ على فض

الاعتصاميـن في ضـوء المواقف والضغوط الدوليـة التي كانت تمارس ضد مصر.

- إن رهان الغرب على مواقف الأقباط المصريين كان رهانا خاسرًا، لا سيما أن موقفهـم تعارض مع مواقف الولايات المتحـدة والعديد من البلدان الأخـرى بتأييدهم للإدارة الانتقاليـة، ورفضهم الرد على الأحداث التي شـهدتها البلاد، والتي أدت إلى حرق العشـرات من الكنائس والأديرة، حيـث كانت الـدول الغربية تراهن على موقف الأقبـاط بطلب الحماية، إلَّا أنـه رغـم الاتصالات التي جـرت معهم، رفضوا بكل قـوة الرد على الإجراءات التي اتخذت ضدهم، وعارضوا أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، كما أنهم بدأوا في تحريض الكنائس الأمريكية والغربية على دعم الإدارة الانتقالية في مصر.

- إن لجوء جماعة الإخوان وحلفائها إلى تصعيد أحداث العنف واستخدام الإرهاب وسيلة ضد المجتمع ومؤسساته المختلفة، كان له أبلغ الأثر في تراجـع المخططـات الدولية، وإرباك حسـاباتها، حيث بـدت التصرفات الإخوانية على الساحة المصرية وكأنها تشبه التصرفات القبلية الهمجية في الهجوم بلا حسـاب وسوء التخطيط، وهو ما أدى إلى إفشال فرص كانت متاحة في ظل حكومة كانت مترددة في اتخاذ القرار في هذا الوقت.

- إن مراجعة الموقف الغربي والأمريكي باتت ضرورة الآن على أن يستند إلى إعادة توحيد وتنسيق المواقف بإشراف موحد.

كان هذا هو اللقاء الثالث من سلسلة الاجتماعات التي جرى عقدها في القاعدة البريطانية في قبرص وألمانيا، والتي أعقبت نجاح الثورة المصرية،

حيث عقدت الاجتماعات في 2، 8 أغسطس في قبرص وفي 16 أغسطس في ألمانيا.

لقد أعاد ذلك الأمر إلى الأذهان طرح السؤال عن حقيقة الارتباك الذي ظل يسود دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، وعما إذا كانت واشنطن عازمة بالفعل على تنفيذ هذا المخطط في ضوء المعارضة الشديدة للعديد من هذه الدوائر وأبرزها:

1- موقف الخارجية الأمريكية:

مع بداية الثورة كانت الخارجية الأمريكية تعظم في تصريحاتها من التحرك الشعبي المصري، وتقلل من الحديث عن «الانقلاب» وذلك في محاولة منها لامتصاص ما يحدث في مصر، إلَّا أنها وبعد فشل جميع المبعوثين الأمريكيين والغربيين إلى مصر، أصبح موقف الخارجية الأمريكية واضحًا ومعلنًا ومنسجمًا مع الموقف المتطرف لمستشارة الأمن القومي الأمريكي «سوزان رايس» وبدأ «جون كيري» وزير الخارجية وبالتنسيق مع رايس في مطالبة الرئيس أوباما بالبدء في إعلان العقوبات على مصر بدءًا بقطع المعونات والمساعدات وصولًا للتدخل العسكري، وهو موقف لعب فيه الأتراك والقطريون دورًا مهمًّا علنيًّا وسريًّا بهدف إقناع الإدارة الأمريكية بأن ما حدث في مصر كان «انقلابًا عسكريًّا»!!

2- موقف الـ «سى. أي. إيه»

وجاء موقف وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ «سى. أي. إيه» متفقًا مع موقف الخارجية الأمريكية والأمن القومي فيما يتعلق بوقف المعونات والمساعدات والنشاطات العسكرية المشتركة مع مصر، إلَّا أنه أبدى الحذر

من التدخل العسكري الأمريكي ضد مصر بأي شكل من الأشكال، وعدم النظر لموقف مصر بمفردها، بل لدول المنطقة جميعًا والعالم أيضًا، على اعتبار أنه لو حدث أي تدخل عسكري في مصر فإن كل الأوراق ستتداخل وطبيعة التحالفات ستتغير، وستكون المصالح الأمريكية في خطر، ولابد من إعداد جبهة عالمية واسعة تغطي مثل هذا التدخل لو حصل، وعلى ما يبدو حتى الآن فإن ذلك غير ممكن في مصر، وأنه إذا كانت واشنطن قد نجحت في تشكيل أكبر تحالف عالمي ضد العراق مكنها من الغزو والتدخل العسكري المباشر، إلَّا أن واشنطن لن تجد من يقف معها أو يغطيها في أي عدوان على مصر مهما كان نوعه أو شكله.

3- موقف وزارة الدفاع

أمام هذه الخارطة المعقدة، لجأ الرئيس الأمريكي «أوباما» إلى «البنتاجون» للبحث في إمكانية اتخاذ قرار بالعقوبات المتدرجة والمتصاعدة على مصر والتفكير لاحقًا في شكل من أشكال التدخل العسكري المباشر.

لقد جاء طلب الرئيس أوباما بعد أن فشلت الإدارة الأمريكية في إثناء قيادة الجيش عن موقفها الرافض للتجاوب معها، خصوصًا بعد أن أدركت إدارة أوباما أن تأثيرها وسيطرتها على القرار المصري آخذة في التلاشي منذ نجاح ثورة 30 يونيو، وإنها لا تستطيع فرض هيمنتها على القرار المصري، خصوصًا أن رئيس الدولة المؤقت ورئيس الحكومة ووزير الدفاع يرفضون جميعًا سياسة الإملاءات الأمريكية، ويقولون: إن مصلحة مصر وشعبها هي الأساس.

لقد بدأت الإدارة الأمريكية تنظر بريبة إلى الموقف العدائي للجيش وقائده العام الفريق أول السيسي تجاه السياسة الأمريكية، بزعم رفض التدخل الأمريكي في الشئون المصرية.

لقد جاء رد «البنتاجون» على مطلب الرئيس أوباما على الوجه التالي:

- إن جميع أهداف أمريكا ومصالحها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية ستكون معرضة للخطر الحقيقى حال إقدام واشنطن على اتخاذ قرار بالتدخل العسكري ضد مصر.

وحدد «البنتاجون» هذه المخاطر من حيث الأهمية والترتيب على الوجه التالي:

أولًا - أمن إسرائيل:

أكد تقرير «البنتاجون» أن أمن إسرائيل سيكون معرضًا للخطر الحقيقى والعدوان من جميع الجبهات المحيطة بها بدءًا من مصر وسوريا ولبنان وغزة وربما الأردن مستقبلًا، ومن المجموعات «الجهادية» أينما وجدت، وسيكون ذلك بتغطية ودعم عربى شامل، كما أن دول الخليج الرئيسية لا يمكن أن تتعامل مع مصر، كما تعاملت مع العراق وسوريا.

- أما إيران فسوف تستغل هذه الفرصة وتعمل على إشعال المنطقة وفقًا لمصالحها.

وأشار التقرير إلى أن روسيا والصين ستقفان بلا تردد وبكل قوة إلى جانب مصر وتحالفاتها العربية، وسيكون هناك انشقاق في الموقف الأوربي، وستخسر الولايات المتحدة بعض حلفائها الأوربيين الرئيسيين.

وأشار التقرير إلى أن الجهد الذي حققته الولايات المتحدة في فك عزلة إسرائيل وفرض وجودها في المنطقة عبر اتفاقيات سلام معلنة وسرية مع دول عربية عديدة سيتعرض للخطر، وسوف تزداد حدة الصراع في المنطقة، وستعود إسرائيل مجددًا إلى عزلتها وسينظر إليها كدولة محتلة ومعادية ومارقة، كما أن ذلك من شأنه أن يجعل سوريا والعراق والخليج ولبنان وغيرها تقف صفًا واحدًا خلف مصر.

ثانيا - عرقلة الوصول الآمن لمصادر الطاقة والنفط:

لقد أكد تقرير «البنتاجون» أن الوصول الآمن لجميع مصادر النفط والطاقة سوف يكون ضمن معادلة الخطر، لأن جميع حاملات النقل ستكون في مرمى النيران، ومن جهات مختلفة وهو أمر من شأنه أن يعوق وصول الطاقة والنفط إلى دول الغرب والولايات المتحدة بشكل آمن.

وإضافة إلى ذلك يرى التقرير أن هناك موقفًا متوقعًا من السعودية ودول الخليج، سوف يجري بمبادرة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز حاكم السعودية سيكون شبيهًا بموقف الملك فيصل في حرب أكتوبر 1973، ولكن هذه المرة بصورة أشمل وأكبر، وذلك بالإعلان عن وقف تصدير البترول وسيكون ذلك لفترة أطول عن تلك الفترة التي جرى بمقتضاها حظر البترول العربي في عام 1973، وأن المتضرر الأكبر هذه المرة ستكون دول أوربا، كما أن إيران ستشارك أيضًا في الحظر مما يجعل أوربا رهينة للنفط والغاز الروسي.

ثالثًا: مخاطر الملاحة الآمنة في قناة السويس:

لقد أشار تقرير «البنتاجون» إلى أن الملاحة الآمنة في قناة السويس أمر مستبعد في ظل هذه الظروف الخطيرة والتداعيات التي ستنجم عن أي عدوان عسكري، حيث لا توجد ضمانة لأمن الملاحة والسفن العابرة للقناة مهما تم الحشد من القوات العسكرية، لأن الأعمال الإرهابية لا يمكن مواجهتها بزيادة الحشود، بل بالعكس فإن زيادة الحشود العسكرية ستمكن جماعات الإرهاب من توجيه الضربات ونجاحها حيث ستكون القوات الأمريكية أكثر عرضة للاستهداف من خلال عمليات إرهابية انتحارية.

وقال التقرير «يجب إن نستذكر التاريخ جيِّدًا، عندما دفعنا بأعداد كبيرة من قوات المارينز إلى لبنان في القرن الماضي، وكيف أصبحت هذه القوات أهدافًا للقوى الإرهابية ومدي الخسائر التي لحقت بهذه القوات، مما دعا الإدارة الأمريكية لسحبها وبأسرع وقت ممكن، وكان هذا عنوان هزيمة واضحة للولايات المتحدة».

وأشار التقرير إلى أن أمريكا لن تكون اللاعب الوحيد في المنطقة، ولذلك فإن روسيا والصين وإيران لن تلتزم الصمت في حال سيطرة الولايات المتحدة على قناة السويس، وستتحول الولايات المتحدة من دولة تسعى إلى استقرار المنطقة إلى دولة محتلة ستعاني من ذلك طويلًا، هذا بالإضافة إلى أن الشعب الأمريكي لا يمكن أن يقبل أو يسمح أن تتحول بلاده إلى قوة غازية من أجل مصلحة وحماية الآخرين خصوصًا أن الرئيس أوباما وصل إلى البيت الأبيض تحت شعار «سحب آخر جندي أمريكي يعمل خارج الولايات المتحدة الأمريكية والابتعاد ما أمكن عن

التدخل المباشر في مشكلات العالم عبر خوض الولايات المتحدة حروبًا بالوكالة».

رابعًا: مخاوف من ضياع السوق العربية كسوق مستورد للسلاح الأمريكي.

أشار التقرير الصادر عن «البنتاجون» إلى أهمية المحافظة على الأسواق العربية وأسواق دول منطقة الشرق الأوسط كأكبر مستورد لصفقات السلاح الأمريكي، وأن العدوان العسكري على مصر سيهدد هذه الأسواق، وستكون الصناعة العسكرية والصادرات الأمريكية في مهب الريح، خصوصًا أن روسيا والصين أصبحتا مؤهلتين وبشكل كامل لمثل هذه الصفقات وهما ينافسان السلاح الأمريكي بجدية، بل وربما تنضم فرنسا إليهما أيضًا.

أما الهاجس الأكبر الذي رصده تقرير «البنتاجون» فهو هاجس الصين، ذلك أن الصناعة الصينية أصبحت تغزو معظم الأسواق العربية وهناك رواج عالمي لها من حيث قدرتها على المنافسة مع البضائع الأمريكية والأوربية من حيث الجودة والأسعار.

وقال التقرير «إنه لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن معظم «كماليات» الجيوش العربية من ملابس وعتاد بسيط يجري استيراده من الصين عبر تجار محليين يقومون باستيرادها، وهذا الموقف تدعمه وتسانده روسيا لأن روسيا تنظر بإيجابية إلى دور اقتصادي صيني مكمل لدورها العسكري والسياسي خصوصًا في «الباسفيك»، ومع أن دولًا عربية عديدة ومنها دول خليجية بدأت تفكر في عملية تنويع مصادر السلاح، لأنها تعتقد أن إسرائيل تحصل على السلاح الأمريكي المتميز والفعال وتحتكره، بينما تحصل

هـذه الدول على سـلاح متخلـف عن ذلك، حتى وإن حصلوا على سـلاح متطـور فإنهـم يحصلون عليه بعد موافقة إسـرائيل بشـروط مذلة وبأسـعار أعلى تكلفة.

وأشـار «البنتاجون» في رده علـى مطلب أوباما بأنه سـيكون هناك أكثر مـن عشـرة ملاييـن مصـري تحـت السـلاح، وأن المجموعـات الإرهابية والتنظيمـات الإسـلامية ستشـارك في ضـرب الوجـود الأمريكي وضرب إسرائيل حتى ولو هلل الإخوان لهذا التدخل.

وأكـد التقريـر أنه لـن يكون هناك حظر للسـلاح الأمريكـي على مصر، فغالبًا ما ستفتح كل دول الخليج مستودعاتها من السلاح الأمريكي لتزويد الجيش المصري به دون استئذان الولايات المتحدة الأمريكية.

وقـال التقريـر إن موقـف دول الخليـج تجاه مصر سـيكون موقفًـا ثابتًا وصامـدًا، ولـن يتغيـر مهمـا كانـت الضغـوط التـي ستمارسـها الولايات المتحـدة، لأن هذه الـدول تعتبر مصر القوية هي صمـام الأمان الأول لها، بالإضافة إلى ذلك سـتخرج سـوريا من عزلتها وسـتقف إلى جانب مصر، وهناك بوادر على التنسيق المصري السوري، فالجيش المصري يقف ضد أي عدوان على سوريا وهو ضد سقوط الأسد بالقوة، وسوريا تقابله بنفس الموقـف، وكل هذا سـيعيد العلاقة مع إيران بعد موافقـة الدول الخليجية، وسيكون لإيران في ضوء ذلك دور إقليمي بعد أن تنجح في تهدئة مخاوف الخليجييـن خصوصًـا أن تركيـا وإن عـلا صوتها حاليًا فـي التحريض ضد مصـر، إلَّا أنها لن تجرؤ على المشـاركة الفعلية فـي أي عدوان على مصر، ولن تسمح باستخدام أراضيها وأجوائها لذلك، وستدفع الثمن باهظًا سواء

على المستوى الداخلي من خلال انتفاضات شعبية أو من عدوان خارجي عن طريق تحريض الأكراد في سوريا والعراق وإيران ضد تركيا.

وأكد التقرير أن أي شكل من أشكال التدخل الأمريكي في مصر سيغير خارطة المنطقة من جديد، وأن وضعًا من عدم الاستقرار سوف يسود لسنوات طويلة، ولكن في النهاية سوف تصحو المنطقة والعالم، على خارطة تحالفات جديدة تكون أمريكا وإسرائيل أكبر الخاسرين فيها بعد أن يتحقق الاستقرار.

وقد أوصى «البنتاجون» في نهاية تقريره بعدم التدخل المباشر في الأزمة المصرية، حتى ولو بفرض العقوبات أو الحصار لأن ذلك غير مجدٍ، ويشكل استفزازًا لمصر ودول الخليج، خصوصًا أن السلاح الأمريكي والمقترح منعه عن مصر لم يعد احتكاريًا، فبإمكان مصر التزود به من الدول الخليجية العربية، ولقد حصلت السعودية على موافقة الدول العربية الخليجية ومن بينها الإمارات والكويت على تمويل صفقات أسلحة جديدة لمصر من أي مصدر كان، والسعودية قادرة بمفردها على تعويض مصر عن المعونة السنوية الأمريكية التي تقدم لها، وهو ما تضمنه البيان السعودي الأخير الذي مثل انقلابًا في مخططات الغرب والإدارة الأمريكية ضد مصر.

وأشار التقرير إلى أن إلغاء مناورات النجم الساطع مع مصر أخيرًا ليس له أي أثر سلبي على مصر، لأن المستفيد الأول هو الجيش الأمريكي وليس الجيش المصري، ولذا فإن مصر لا تشعر بأي خسارة تذكر جراء إلغاء هذه المناورات ولكن الخسارة ستكون على الجانب الأمريكي لأنها محاولة تهدف إلى تأزيم وتوتر العلاقات الأمريكية - المصرية.

وأشار التقرير إلى أن المصلحة الكبرى للولايات المتحدة تقضي ببقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، إما بالعودة إلى الطريق الديمقراطي عبر خارطة الطريق، كما وافقت على ذلك دول أوربية محورية، وإما بدخول الإدارة المصرية الجديدة والجيش المصري حرب استنزاف طويلة مع المنظمات الإرهابية والإخوان والسلفيين حتى تستنفد مصر كل مصادر قوتها، وبالمقابل يتم استنزاف كل القوى الإرهابية في المنطقة وهذا سيشكل خدمة كبيرة لأمريكا وإسرائيل وحلفائهما، حيث ستتحول الدولة الكبرى مصر إلى دولة فاشلة نتيجة هذا الاستنزاف.

ودعم «البنتاجون» تقريره بتفاصيل المشاورات التي أجراها مع الحكومة الإسرائيلية، حيث قام الجنزال «ديمبسي» رئيس أركان الجيوش الأمريكية بزيارة إلى إسرائيل أكثر من مرة، كما أن وفودًا عسكرية إسرائيلية عديدة زارت الولايات المتحدة للتشاور في هذا الشأن، وأن اتصالات عديدة جرت بين وزير الدفاع الأمريكي «هيجل» مع وزير الدفاع الإسرائيلي «موشيه يعلون» وأن موقف «البنتاجون» هذا جاء بالتنسيق والانسجام الكامل مع موقف إسرائيل ليسهل تمريره في الكونجرس الأمريكي في حال طرحه لأن مصلحة وأمن إسرائيل هما المعيار الحاسم لدى الكونجرس الأمريكي.

وتضمن تقرير «البنتاجون» أيضًا إشارة إلى موقف الملك عبدالله بن عبدالعزيز والذي قال التقرير: «إنه إلى جانب موقف دولة الإمارات المتشدد سيقلب الأوضاع رأسًا على عقب في المنطقة بمجملها، وستكون إيران وروسيا هما المستفيد الأول من ذلك وستسقط للأبد معادلة القوى الوسطية أو المعتدلة المتحالفة مع الولايات المتحدة»!!

وأوصى التقرير الرئيس أوباما بأن يحذر الصدام مع قادة الجيش المصري ومع القيادة السياسية الجديدة في مصر لأن ذلك ستكون له انعكاسات خطيرة على مصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة.

وطالب التقرير بضرورة تعامل الإدارة الأمريكية مع الأمر الواقع في مصر والتركيز على تحقيق المصالحة والمضي في خارطة الطريق، لأن ذلك من شأنه أن يعطي رسالة جيدة لبقية شعوب المنطقة.

وأكد التقرير الأمريكي أن المعلومات الواردة من داخل مصر وخارجها تشير إلى سيطرة الإدارة الجديدة على الأوضاع في البلاد، وإلى تراجع الأداء التنظيمي والاحتجاجي لجماعة الإخوان وحلفائها، مما يعزز الرأي القائل بضرورة تغيير صورة الولايات المتحدة لدى الشعب المصري وشعوب المنطقة من دولة معادية إلى دولة صديقة تحترم خيار الشعب المصري.

عندما تحدث محمد بن زايد

لـم يكن الفريـق صدقي صبحي يبالغ عندما قـال: «إن موقف الإمارات ودعمها لجميع مطالب الشعب المصري التي خرج من أجلها في ثورة 30 يونيو، سيذكره التاريخ، وإنه كان من أهم المواقف فعالية في نجاح الثورة وتثبيـت أركانها وقدرتها على حرب الإرهاب الذي تقوده جماعة الإخوان ضد الشعب منذ إعلان خارطة الطريق في 3 يوليو وحتى الآن».

كان رئيس الأركان في هذا الوقت يقر واقعًا معروفًا للجميع، لكنه تعمّد أن يؤكده مجددًا خلال زيارته إلى دولة الإمارات التي قام بها خلال النصف الأول من شهر فبراير 2014 ولقائه بعدد من كبار المسئولين في الدولة.

لـم يكن موقـف الإمارات مقصـورًا على الدعم الاقتصـادي ومواصلة الطريـق الـذي بدأه حكيـم العرب رحمة الله عليه الشـيخ زايد بن سـلطان آل نهيـان، ولكنـه وكما قال الفريق صدقي صبحي شـمل الدعم السياسـي أيضًـا، حيث وظّفت الدبلوماسـية الإماراتية كل رصيدها السياسـي القوي على الصعيدين الإقليمي والدولي في الاعتراف بثورة الشعب، وأن انحياز الجيـش المصـري العظيم لهـذه الإرادة هـو عمل تتجلى فيه أسـمى وأنبل المعاني الوطنية.

وخلال الزيارة التي تعد الثانية لرئيس الأركان المصري منذ توليه منصبه، سمع الفريق صدقي صبحي كلامًا من كبار المسئولين بدولة الإمارات، وفي مقدمتهم الشيخ الفريق محمد بن زايد نائب القائد العام للقوات المسلحة وولي عهد أبوظبي، مما يؤكد هذه المعاني مجددًا، والاستمرار في دعم مصر وثورتها العظيمة التي أسقطت حكم الإرهاب والتآمر والخيانة.

لم يكن الموقف غريبًا، بل كان تأكيدًا لمواقف سابقة تجلت على يد الشيخ زايد بن سلطان منذ حرب أكتوبر 1973 عندما تحرك بدافع من المسئولية القومية ليلعب الدور الأساسي جنبًا إلى جنب مع الراحل العظيم الملك فيصل بن عبدالعزيز في مساندة مصر وسوريا في تحقيق هذا الانتصار العظيم، كانت مواقفه وكلماته واضحة ومحددة ستبقى خالدة في الذاكرة العربية وفي ذاكرة المصريين على وجه الخصوص.

كانت الإمارات واضحة منذ البداية في موقفها من جماعة الإخوان، لقد عرفوا هذه الجماعة، ودرسوا مواقفها، وأدركوا غدرها، وانقلابها وتآمرها على دولتهم شعبًا وحكومة، قدموا لهم كل شيء، فتحوا لهم الأبواب، لكن الآخرين كان هدفهم إسقاط الدولة والاستيلاء عليها وتوظيف ثرواتها لخدمة مخططاتهم الإرهابية في شتى أنحاء العالم.

كانت تعليمات الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة، منذ البداية لا تعاون مع حكم الإخوان في مصر، ولا إساءة إلى المصريين العاملين في دولة الإمارات، كان القلق يساورهم على مصر والمنطقة، كانوا يعرفون ويدركون حجم المخاطر التي تهدد المنطقة بعد وصول هذه الجماعة الإرهابية إلى قمة الحكم في أكبر دولة عربية.

كانت مهمتهم الأولى وتحديدًا الشيخ محمد بن زايد وشقيقه الشيخ عبدالله بن زايد وزير الخارجية، كيف يمكن إقناع الغرب بحقائق ما جرى في مصر، وبالدور الخطير الذي تلعبه جماعة الإخوان في تهديد أمن المنطقة والعالم، لم يكن المجتمع الغربي مستعدًّا لتغيير مواقفه في هذا الوقت، كانوا يسدون آذانهم ويتعاملون مع الجماعة الإرهابية ومندوبها في القصر الرئاسي على أنهم جاءوا إلى الحكم، عبر الصندوق وتعبيرًا عن إرادة الشعب المصري، ولذلك لا خيار إلَّا بالتعامل معهم.

كان الشيخ محمد بن زايد يدرك في هذا الوقت أن المخطط أكبر من هذه الادعاءات، وأن هناك أجندة تم الاتفاق عليها مع الجماعة، ولذلك تجد الدعم والمساندة، خصوصًا من أمريكا والغرب وبعض الدول الإقليمية.

كانت الإمارات تراهن على عنصر الزمن، وتدرك أن الإخوان لن ينجحوا في الحكم، ولن يحققوا الأهداف والشعارات التي رفعوها في فترة الانتخابات، لكنهم كانوا على ثقة ويقين من أن السقوط قادم لا محالة.

وفي لقاء جرى مع الشيخ محمد بن زايد ووفد مصري تحدث ولي عهد أبوظبي عن هذه الفترة وقال: «بعد أحداث الربيع العربي رفعنا مستوى الخطر الأول (الإخوان) ومن يتبعهم، أدركنا دورهم التآمري في توظيف غضب الجماهير لإحداث الانهيار والفوضى لصالح جماعتهم».

قال: «كان الهدف الرئيسي لنا في هذا الوقت هو كيف نقنع حلفاءنا في الغرب، بذلنا جهودًا كثيرة ولم ننجح في البداية، ولكن في اللحظة التي سقط فيها نظام حكم الجماعة في مصر وسقطت معها الأقنعة المزيفة

عرف العالم أن الوضع يحتاج إلى وقت، بدأوا يراقبون الأوضاع، ولكن عندما أدركوا أن مصر ثابتة وتتقدم بخطوات واثقة بدأوا يعودون ليدقوا الأبواب من جديد».

تحدث محمد بن زايد مطولًا عن تجربة الدولة مع فلول الإخوان في الإمارات، تحدث عن محاولتهم تغييب عقول الشباب، ودفعهم إلى الموت بعيدًا عن الأوطان، ولحسابات هذه الجماعة، قال: «خسرنا 130 من شباب الإمارات قتلوا في حروب اليمن وأفغانستان وسوريا»، لكن أخطر ما قاله الشيخ محمد بن زايد في هذا الأمر أن نحو 34 ممن ذهبوا للجهاد في سوريا وغيرهم كانوا ينتمون تنظيميًّا إلى جماعة الإخوان بالأساس، لقد قال: إن هناك من كانوا يخطفون أولادنا باسم الدفاع عن الدين، فيقتلون دون قضية، ويزهقون أرواحهم بأيديهم دون هدف، ولذلك كان يقول إن أصعب لحظة كانت تواجه الإنسان عندما يذهب للعزاء في أحدهم أن يقول «أحسن الله عزاءك»، وكان السؤال: على إيه، هذا الشاب لم يشرف وطنه وخرج يقاتل دون إذن ودون قضية، ولذلك علينا أن نبحث الأسباب..

لقد تولى الشيخ محمد بن زايد هذا الملف بنفسه شخصيًّا أدرك أن الأزمة في المناهج التعليمية والمدرسين المنتمين إلى هذه الجماعة وأئمة المساجد والمدارس الصيفية التي يسخرها الإخوان لبث الأفكار المتطرفة في عقول الشباب والبعيدة عن صحيح الدين.

قال الشيخ محمد بن زايد لقد اصطدمنا بالإخوان، وكان ذلك طبيعيًّا ومتوقعًا لأنهم أرادوا جر البلاد إلى الفوضى، كانوا يتحدثون عن

الديمقراطيـة وهـم أعداؤها، وكنـا نقول: «إننا لن نقبل مـن أحد أن يفرض علينـا ديمقراطية بعينها، لا تناسـب مجتمعاتنا العربيـة»؟ نريد من البرلمان الإماراتى أن يقاتل لمصلحة البلد وليس لحسـاب آخرين، لا نريد للإنسان الوطني أن يكون ولاؤه «لقم» أو «مزار الشريف» أو ولاء لمكتب الإرشاد، نحن شـعب ووطن وأرض، هناك دولة اسـمها الإمارات الولاء لها وحدها وليـس لأحـد آخر، رفضنـا أن يكون الإنسـان الإماراتى مجرد جواز سـفر للتنقل والولاءات المتعددة، فشعب الإمارات منتمٍ إلى بلده وترابه، ولذلك راهنَّا على الشعب، وكان الرهان صحيحًا.

كان محمـد بن زايـد يتحدث عن التجربة في الإمـارات ثم يعود ليعرج عليهـا فـي مصر، كان الموقف مع مصر ليس مبنيًا فقط على أسـس عاطفية أو انتمـاء قومـي مشـترك، بـل كان مبنيًا على رؤيـة منهجيـة واضحة تحدد مكمن الخطر وتتعامل معه، تعرف أن انهيار مصر وسـقوطها في قبضة هذه الجماعة الإرهابية إنما يعني أن مصير الأمة كلها في مهب الريح.

قـال ولـي عهد أبوظبـي: «نحن مع مصر إلـى آخر الطريـق، ليس عندنا بديـل، وهذا ليس كرهًا في الإخوان، مصر أقدر على مواجهتهم والانتصار عليهـم، لكـن مصر ثقـل وتاريخ، نقطة اتـزان، إنها أكبر دولة فـي المنطقة، يجب أن تكون قوية».

قـال: إن «مـن يرغب في أن يرى مصر ضعيفة وجيشـها ضعيفًا، فهو إما مجنـون وإمـا خائن، لذلـك نحن على يقيـن بأن مصر سـتخرج من كبوتها سريعًا بفضل الرجال المخلصين على أرضها».

قال الشيخ محمد بن زايد لو سقطت أي دولة لا قدر الله، فالعالم العربى سيظل بخير، ولكن إذا سقطت مصر سقطت الأمة بأسرها.

تحدث «بن زايد» عن عوامل القوة الكامنة على الأرض المصرية وقال: إن «خوفي الأكبر كان على مؤسسة (الأزهر) لأن الإخوان لو كانوا قد تمكنوا من الأزهر في فترة حكمهم هنا سيحققون الهدف، ويدخلون كل بيت لنشر أفكارهم المتطرفة والبعيدة عن الدين ولكن باسم الأزهر».

تحدث الشيخ محمد بن زايد عن الموقف السعودي الداعم لمصر وأشاد بمواقف خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وقال: «لقد كان مهمومًا منذ البداية بالأوضاع في مصر، وقال إن الموقف السعودي كان حاسمًا وواضحًا في رفض الإرهاب وحكم الجماعة».

كان حديث الشيخ محمد بن زايد في هذا الوقت يدعو إلى التفاؤل، قال: المهم أن تحافظوا على وحدتكم وأن تسعوا إلى تنفيذ خارطة الطريق سريعًا، الإمارات لن تترك مصر أبدًا، نحن معكم حتى نهاية الطريق.

لقد تعرّضت الإمارات في أوقات سابقة لتطاولات من الإخوان وعناصرهم، لم يؤثر ذلك في موقف الشعب والقيادة من المصريين العاملين لديهم، كانت لديهم ثقة كبيرة في أن الإخوان فصيل ليس مصريًّا وليس وطنيًّا، وأن تطاولهم على شعب الإمارات لن يزيد الإمارات إلَّا صلابة وقناعة بمواقفها.

لقد وجد الفريق صدقي صبحي في هذه الزيارة، كل الترحاب، أدرك أن للصدق رجالًا، وأن هؤلاء الرجال يقرأون الواقع جيِّدًا، ويتحركون بدافع

من الضمير الوطني والمصلحة القومية، ليست لديهم أهداف سياسية أو مصالح بعينها، مصلحتهم في بقاء مصر قوية، شامخة، مرفوعة الرأس.

وإذا كان لم يكشف النقاب كاملًا عن تفاصيل هذه الزيارة المهمة، إلَّا أنها كانت تأكيدًا جديدًا على موقف الإمارات الداعم لمصر في جميع المجالات.

لحظة الحسم

في الحادي والثلاثين من أكتوبر 2013، أقامت جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا احتفالًا فنيًّا بنادي الجلاء في الذكرى الأربعين لانتصار أكتوبر 1973، وفي الصالون الخاص تمت دعوتي مع د. محمود أبوالنصر وزير التربية والتعليم، ود. أحمد زكي بدر الوزير الأسبق، إلى جلسة سبقت الاحتفال بحضور المشير السيسي والفريق صدقي صبحي وقادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة.

يومها سألت المشير السيسي عن رؤيته لما هو مقبل، كنت أريد أن أفتح مجالًا للحوار معه، وأسمع رؤيته ومدى استجابته لمطلب الشعب المصري بدعوته للترشح لانتخابات الرئاسة.

قال المشير: أنت تعرف حجم المشاكل التي تعاني منها البلاد، الشعب المصري حُرم كثيرًا وتعرض للظلم كثيرًا، إن جملة ما يتم صرفه في مجال الموازنة العامة هو بالضبط لا يساوي أكثر من 10% من حاجة المصريين، البلد يحتاج إلى إمكانات كبيرة، والوضع الاقتصادي لا يساعد، كما أن الانفلات الحادث في البلاد يزيد الأوضاع الاقتصادية والأمنية سوءًا.

قلت له يومها: لكن مصر قادرة على الخروج من كبوتها!

قال: أنا معك، ولكن مفاصل الدولة «فكّت»، وهذا هو الخطر!!

راح المشير يتحدث في هذا الوقت برؤية ثاقبة، وفهم عميق لمشاكل الواقع المصري، كأنه كان يقول: «كان الله في عون كل من يتحمل المسئولية»، لذلك عندما دخل إلى قاعة الاحتفال وصفق الحاضرون بشدة، كان سعيدًا للغاية، وقال: «أنا محتاج منكم شوية معنويات»!!

في هذا الوقت وقف بعض الحاضرين ليطالبوه بحسم موقفه وإعلان موافقته على مطلب الشعب بترشيحه لانتخابات الرئاسة، فقال: «ليس المهم الشخص الذي سيحكم ويجري انتخابه، لكن الأهم هو كيف نحل معًا المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن»!!

كان المشير يعرف تمامًا أن القضية ليست فقط كرسي الرئاسة، ولكن الأهم والأخطر هو كيف يحقق النجاح ويضع حدًا للأزمات المتفاقمة حال وصوله لمقعد الرئاسة!

وفي هذا اللقاء ألقى السيسي خطابًا لم تتم إذاعته، وتحدث فيه عن ثلاث نقاط مهمة تحدد أبعاد المؤامرة وتبعث الأمل في النفوس.

كانت النقطة الأولى متعلقة بالمخطط الذي كان يستهدف تفكيك الجيش، وهو مخطط سبق حتى حكم جماعة الإخوان، نظر إلى الضباط والجنود الذين كانوا يشاركون في الحفل وأشار إليهم بيده وقال: «أنتم المقصودون يا أولادي، جيشكم الوطني الشريف هو المقصود»، ومع ذلك أنا أقول بكل الثقة: «لقد فشل المخطط، وسيبقى جيشنا قويًّا وموحدًا ومتماسكًا ليحمي مصر وليحمي شعبها».

أمـا النقطـة الثانيـة فقـد تحدث فيها المشـير عـن الأمل رغـم الأزمات والمشـاكل، عن قدرة هذا الشـعب على قهر المسـتحيل رغـم المؤامرات التي تحيط بنا من كل اتجاه، قال: «عندما أقول إن مصر أم الدنيا وحتبقى أد الدنيـا، فهذا ليس معنـاه أننى أبالغ أو أقول كلامًا بعيدًا عن الواقع، لا.. هذا ليـس صحيحًا، وإلَّا مـا كانت مصر قد نجحت في الخـروج من هزيمة 67 إلى نصر أكتوبر 73».

قال السيسـي: «عندما أطلق عبدالناصر شعار إن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد بغيـر القوة، لـم يكن يظن أن النصر سـيتحقق بين يوم وليلـة، ولكنه اجتهد واجتهـد معه الجيش والشـعب حتـى تحقق النصر بعد وفاتـه، ولذلك فإن شـعار «مصر حتبقـى أد الدنيا» إن لـم يتحقق في حياتنا فحتمًا سـيتحقق في جيل آخر، المهم أن نعمل من أجل هذا اليوم».

صفـق الحاضرون بكل حماسـة، انطلقت الأصوات مـن القاعة وكأنها تشد على يديه، هتف الحاضرون للشعب وللجيش وللشرطة.

وكانـت النقطة الثالثـة التي تحدث عنها «السيسـي» في هـذا اللقاء هي المتعلقـة بـ«الخيانـة والخونة»، قال: «أنا لـم أشـهد كذبًـا وتجنيًا في حياتي كما شـهدت خلال الشـهور الأربعة الماضية»، كان السيسي يقصد جماعة الإخوان وممارسـاتها وجرائمهـا الإرهابية والادعـاء بالباطل والأكاذيب، وسـرد معلومـات غيـر صحيحـة فـي تناولهـم للأحـداث التـي شـهد بها الجميع.

كانـت أحـداث جامعة الأزهـر تتصاعد في هذا الوقت، وكان السيسـي يعرف أن المخطط سيمتد إلى بقية الجامعات بعد فشل الإخوان في الحشد

الجماهيري، ولذلك أوصى بالحوار مع الطلاب، وقال: «هؤلاء أبناؤنا ولا بد أن يعرفوا حقائق الواقع بكل صراحة ووضوح».

كان السيسي يدرك التفاصيل ويعرف الحقائق، لذلك ظل مترددًا طيلة هذا الوقت، كان يعيش لحظة صراع حاسمة بين مسئولية «خطرة»، وتحديات تواجه الوطن وتلزمه بالاستجابة لإرادة الشعب!!

وأمام تداعي الأحداث، وتصاعد المؤامرات، كان طبيعيًّا أن يتخذ المشير قراره ويحسم أمره، خصوصًا بعد نتيجة الاستفتاء التي وصلت إلى 98.1 قالوا «نعم»، وكذلك الحال في المظاهرات العارمة التي خرجت في أعقاب الاحتفال بالذكرى الثالثة لثورة 25 يناير والتي كلفت المشير بالترشح للانتخابات الرئاسية.

ظل الشعب ينتظر إعلان القرار، حتى جاء بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الصادر في 27 يناير 2013، والذي كان بداية أول إعلان جاد من المشير بموافقته على الترشح والاستجابة لمطلب الشعب المصري.

لقد عُقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في هذا اليوم وظل مستمرًا لأكثر من ثلاث ساعات تحدث في بدايتها «السيسي» عن الموقف العام في البلاد والتحديات التي تواجه مصر، أخطرهم بأنه قرر الاستجابة لمطلب الشعب، تحدث أعضاء المجلس جميعًا فأكدوا أنهم لا يستطيعون أن يردوا للشعب طلبًا، وقال له الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان «رغم تمسكنا بك في القوات المسلحة، فإننا لا نستطيع أن نقف أمام المطلب الشعبي، ندرك عظم المسئولية وخطورتها، ونعرف أنك ستواجه تحديات

كبيـرة، ولذلك نحن نوافق على قـرارك، ونلقي بك في خضم الأزمة والنار من أجل مصر».

صـدر بيـان المجلس الأعلى، الذي قـال كلامًا محـددًا، وأعطى للقائد العام الحق في اتخاذ القرار، لكن البعض سعى إلى تحوير الكلمات، واتهام المجلس الأعلى وكأنه يدعم مرشحًا رئاسيًّا معينًا على حساب الآخرين.

انتظر المصريون حســم القرار، أو صدور إعلان من «السيسي» لكنه لم يفعلهـا، أصدر الرئيس عدلي منصور قرارًا بترقيته إلى رتبة المشـير، فاعتبر ذلك تمهيدًا لإنهاء الخدمة وإعلان السيسي عن الترشح، لكنه لم يفعلها.

وفي يوم الأربعاء الخامس من فبراير نشر أحمد الجارالله رئيس تحرير صحيفة «السياسـة» الكويتية تصريحات للمشير أكد فيها «أن السيسي أبلغه بأنه اتخذ قراره النهائي بالترشـح لانتخابات الرئاسـة»، لكن المشـير التزم الصمت. كانت أمريكا قد بدأت في شــن الحرب، حاولت إثناء «السيسي» عن الترشـح، الحرب الإعلامية لا تتوقف لكن الرجل يراقب الموقف عن كثب، ولا يريد أن يتفوه بكلمة واحدة.

وعندمـا زار رئيـس الأركان الفريق صدقي صبحي دولـة الإمارات يوم السـبت الثامـن من فبرايـر، ظن البعـض أن الموضـوع ربما يكـون مرتبطًا بترشح «السيسي» للرئاسة، إلَّا أن شيئًا من ذلك لم يعلن عنه.

وفي التاسـع من فبراير أعلن حمدين صباحي عن اتخاذه قرارًا بالترشح للانتخابات الرئاسية، وفي ذات اليوم حضر المشير الحفل السنوي لتكريم أسر الشهداء وهتف الحاضرون مطالبين المشير بالترشح، إلَّا أنه رد عليهم «بأن الشعب حر في اختياره».

اشتعلت حملة الضغوط من كل اتجاه، نشرت صحيفة «الوطن» معلومات على جانب كبير من الخطورة، أكدت فيها أن ممثلين عن أجهزة استخبارات سبع دول اجتمعوا في أحد فنادق إسطنبول بهدف منع «السيسي» من الترشح للرئاسة ووضعوا خطة هدفها إغراق مصر في فوضى مستمرة وخلق اضطرابات تستهدف الإطاحة به في أقرب فرصة، ثم اعتماد خطة تهدف إلى اغتياله.

في هذا الوقت تعاقد التنظيم الدولي للإخوان مع شركة علاقات عامة، تستهدف شن حملات إعلامية موسّعة في صحافة وإعلام الغرب تحديدًا هدفها مواجهة ما سمته «بعسكرة مصر» ومنع وصول «السيسي» إلى الحكم في البلاد.

سرت شائعات في هذا الوقت بأن «السيسي» ربما يعلن عن قرار ترشحه في الذكرى الثالثة لرحيل «مبارك» من الحكم في الحادي عشر من فبراير 2014 إلَّا أن ما تردد من معلومات لم تثبت صحته، وبدا أن المشير لن يتخذ قراره سريعًا، التقى بعمرو موسى في لقاء معلن وأكد له وفق ما أعلنه «موسى» أن قراره بالترشح ربما يكون في الأول من مارس 2013.

في هذا الوقت بدأت المظاهرات الفئوية تنطلق باعتصام عمال المحلة، ثم سرعان ما انتشرت الاعتصامات والإضرابات في عدد كبير من الشركات والمرافق، وراح البعض يتساءل عن معنى التوقيت وعن حجم هذه الإضرابات التي انطلقت في وقت واحد رغم القرار بشرعية المطالب المطروحة.

وفي هذا الوقت التقى المشير «السيسي» بعدد من الرموز المجتمعية، التقى بهم، تحاور معهم، استمع إليهم أكثر مما تحدث، تحدثوا معه عن المشكلات والتحديات وسألوه: متى يعلن قراره بالترشح، لكنه لم يعطهم إجابة واضحة.

جاءت زيارة المشير إلى موسكو مفاجئة للجميع في يوم الأربعاء الثاني عشر من فبراير، لقد اصطحب معه وزير الخارجية نبيل فهمي، وكان للزيارة مردود إيجابي كبير على معنويات المصريين.

لقد لقي المشير تكريمًا كبيرًا من الرئيس الروسي «بوتين» وعندما نسب إلى «بوتين» أنه قال للمشير: «إن قرار ترشحه للرئاسة هو قرار مسئول» خرجت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية «ماري هارف» لتدلي بتصريح يعكس قلق واشنطن حيث قالت: «بالتأكيد نحن لا ندعم مرشحًا، ولا أعتقد بكل صراحة أنه من حق الولايات المتحدة أو بوتين أن يقررا شأن من سيحكم مصر.. القرار يعود إلى الشعب المصري».

كان موقف واشنطن مستفزًّا إلى أقصى الحدود، فأمريكا هي التي لا تكف عن التدخل في الشأن المصري ومطالبة «السيسي» بعدم الترشح وممارسة الضغوط والتحريض ضده في كل مكان.

لقد خرج رئيس الوزراء التركى «أردوغان» في هذا الوقت ليؤكد عدم اعترافه بالرئيس القادم في مصر، وكان ذلك أيضًا مؤشرًا على أن الأيادي التي تتحرك علانية ومن خلف ستار تريد أن تقطع على الشعب المصري الحق في الاختيار.

اشتدت الحملات من كل اتجاه ضد «السيسي»، بدأ الطابور الخامس في الإعلام المصري يطل برأسه من جديد، لم يكتف بهذا الأمر، لقد تعاقدت قناة «إم. بي. سي مصر» مع الإعلامي باسم يوسف الذي عاد يطل من على شاشتها وقدم حلقات جميعها استهدفت المشير السيسي ومؤسسة الجيش، وكأنه أراد أن يقوم بدور محدد، هدفه تزييف الحقائق والإساءة إلى شخص المشير والسخرية منه ومن المؤسسة العسكرية على السواء.

ورغم التطاول الذي طال المؤسسة العسكرية وشخص القائد العام، ورغم ثورة القادة والضباط والجنود، فإن السيسي ظل رافضًا التقدم بأي بلاغات ضده أمام النيابة العسكرية، حتى لا يقال إنه كان وراء غلق البرنامج أو المساس بشخص مقدمه رغم التطاول الذي لم يحدث من قبل.

في هذا الوقت ثار جدل كبير حول قانون الانتخابات الرئاسية، لقد أحيل مشروع القانون إلى المحكمة الإدارية العليا، انتهت منه السبت 1 مارس ثم أصدره رئيس الجمهورية بعد ذلك.

كان المشير قد أكد لكل من حوله أنه لا يستطيع إعلان الترشح للرئاسة قبيل صدور قانون الانتخابات الرئاسية، وقبيل فتح باب الترشح للانتخابات بقليل حتى يتمكن من قيد اسمه في الجداول الانتخابية، وهو أمر دفع السيد عمرو موسى إلى الإعلان عن أن المشير يحتمل أن يرشح نفسه بعد عشرة أيام أي ربما يوم العاشر من مارس.

لقد انتظر المصريون تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس إبراهيم محلب، وتساءل الكثيرون: لماذا يتولى المشير السيسي منصب

وزيـر الدفـاع في الحكومة مرة أخرى، ليسـتمر أيامًا أخـرى محدودة فيها، أَمَـا كان مـن الأجـدى ألَّا يعـود إلى الحكومة مـرة أخرى، أو ألـم يكن من الأحـرى أن تبقـى حكومة «الببلاوي» حتى العاشـر من مـارس، ثم يجري تغييرها ولا يعود إليها المشير مرة أخرى؟!

كان الاعتقاد السائد لدى البعض أن هناك حالة ارتباك شديدة، وأن مثل هذا الموقف ينعكس بالسـلب على المشـهد السياسـي، وهـو أمر عزز من الشـائعات التي تتردد بأن المشـير قد لا يرشح نفسـه للرئاسة، وأن ضغوطًا كبيرة تمارس ضده للبقاء في منصب وزير الدفاع في هذا الوقت.

في يوم الثلاثاء 4 مارس 2014، ألقى المشير عبد الفتاح السيسي خطابًا مهمًّـا في الكلية الحربية بمناسـبة انتهاء فترة الإعداد العسـكري والتدريب لطلبة الكليات والمعاهد العسكرية، تحدث فيه للمرة الأولى بشكل واضح عن موقفه من الانتخابات الرئاسية.

لقد حدد المشير في هذا الخطاب ثلاثة محاور مهمة وأساسية هي:

- المحور الأول: انتخابات الرئاسـة، وفي هذا أعطى المشير السيسي إشارة واضحة ومحددة، ربما يكون لم يُجب خلالها عن كل التساؤلات، إلَّا أنه قال حرفيًا: «كان البعض يتسـاءل ولماذا لا يوجد حسم للأمر»، وهنا راح يجيب عن السؤال بالقول: إن أي إنسان لا يشغل منصبًا عامًّا يبقى حرًّا في تصرفه كما يريد، ويستطيع أن يعلن قراره براحته، ولكن عندما تكون هناك مسـئوليات، فلا بد من الحفـاظ عليها. وقال: هنـاك ترتيبات كثيرة، نحن نعمل في ظروف صعبة، ومع ذلك أقول«لا يسـتطيع أحد أن يعطي ظهره للمصريين»، وقال بلغة حاسمة: «أرجو أن تكون الرسالة وصلتكم».

لقـد تكـررت هـذه الإشـارة، ولكن بشـكل أكثـر وضوحًـا بعـد انتهاء الخطـاب، عندما سـألت سـيادة المشـير عن الجـدل الدائر حول ترشـحه للرئاسـة من عدمه في الشـارع المصـري، فقال بوضوح: «أقـدار الأوطان ليسـت هينـة، ولو كنت مش ناوي أسـتجيب لإرادة الشـعب لأعلنت ذلك منذ ثلاثة شهور. هذا الأمر حُسم وانتهى».

- كان المحور الثاني في حديث المشـير يدور حول المخاطر التي يتعرّض لهـا الأمـن القومى المصري، عندما قـال: «لقد قلت إن الأمـن القومي المصـري مُعرّض للخطـر، وإن هناك تهديدات تواجـه مصر في الوقت الراهـن، وإنه يجب الحرص حتى لا يتعرض أمن البلاد للخطر، فتدخل إلى نفق مظلم، لا نعرف كيف نخرج منه».

قـال المشـير: لقد كنـت أدرك المخاطر المسـتقبلية، كنـت أقرأها، وأنا علـى يقيـن من خطورتها على الأمـن القومي للبلاد. ثم قال أنتم تعايشـون الأحداث، هناك أشياء معلنة، وهناك أشياء تحاك من خلف ستار.

لقد ذكّر المشـير الحاضريـن بتداعيات الأزمة مع رئيس النظام السـابق عندما قال: لقد أعطيت مهلة سبعة أيام في 23 يونيو 2013 للرئيس السابق، كي يتفاهم مع القوى السياسـية، لكنـه أبى ورفض، فكررت وأعطيت مهلة 48 ساعة لإنقاذ البلاد، لكنه ظل على موقفه.

قـال: «لقد قلنـا له إن هناك خطرًا قادمًا، وإن الخلاف السياسـي يحاول البعـض تحويلـه إلى خلاف دينـي، وهذا خطر على البـلاد وأمنها، قلت له إن ذلـك خطـر على أمن البـلاد، لكنه ظل على موقفه، ولـم يكن أمامنا من خيار».

كان المشير يحذّر عبر كلماته، سواء تلك التي ألقاها في الخطاب العلني، أو تلك التي أدلى بها إلى عدد من رؤساء تحرير الصحف والقنوات الفضائية من المشاركين في جلسة خاصة، من خطورة وحجم المخاطر التي تحيق بمصر والمنطقة على السواء.

لقد قالها بشكل واضح: «انظروا إلى ما يجري حولكم الآن، هل هذا هو الإسلام؟ هل هذا يُرضي ربنا»، وراح يعيد الجملة ثلاث مرات، لقد ناشد المصريين، محذرًا بالقول: عليكم أيها المصريون أن تتوحدوا وأن تحموا وطنكم. هناك تحديات صعبة تواجهنا، هناك أوضاع وظروف اقتصادية غاية في الخطورة.

لقد عاد المشير السيسي إلى ذاكرة التاريخ مجددًا ليدلل على أن هناك من كان يريد دفع البلاد إلى خطر الفوضى، قال: «لقد طلبت من الرئيس السابق عدة مرات أن يستمع إلى صوت الشعب، طرحنا عليه الاستفتاء على الانتخابات الرئاسية المبكرة، وقلنا له إذا ما حصلتم على الأغلبية، فسينتهي كل شيء، إلَّا أنه رفض ذلك بمنطق «يا نحكمكم يا نقتلكم».

- المحور الثالث: تعلق بالتحديات التي تواجه مصر في الوقت الراهن، وفي المقدمة منها التحديات الاقتصادية، وقال: «إن أمامنا مشكلات متفاقمة من ثلاثين عامًا، ويجب أن نتصدى لها بكل حسم وقوة».

لقد كان المشير محددًا عندما قال: «لا تظنوا أن النجاح في تحقيق الهدف مرتبط فقط بالشخصية التي سيتم اختيارها في منصب الرئيس.. القضية أكبر من ذلك ولا بد من المشاركة الجماعية لجميع أبناء الشعب».

كان المشير يؤكد أيضًا في اللقاء الإعلامي أن من يختزل الأزمة الاقتصادية في عجز الموازنة أو حجمها أو الدعم الموجه إلى الطاقة، حساباته غير صحيحة، لأن حاجة المصريين أكبر بكثير من هذه الأمور.

تحدث بإسهاب عن الموازنة العامة للدولة، وقال إن أقصى ما يتبقى لنا من هذه الموازنة بعد الأجور والدعم وغيرها من الأمور هو فقط حوالي 160 مليار جنيه، مطلوب منها مدارس ومستشفيات وخدمات وغيرها.

وحذر المشير السيسي بكلمات من القلب من خطر السعي إلى هدم الدولة، أو تزييف الحقائق. وطالب بضرورة عقد مؤتمر للإعلاميين للاتفاق على الخطاب الإعلامي الذي من شأنه أن يحمي الحرية وثوابت الأمة.

تحدث عن الفقراء بلغة عميقة. رصد المشكلة. تحدث عن العشوائيات، عن البطالة والفقر. تحدث عن سنوات التجريف التي مضت، والتي جعلت الأمور تصل إلى هذا الحد، لكنه كان يزرع الأمل بكلماته.

إنه رجل لا يعرف اليأس، طريقه واضح، يؤمن تمامًا أن جيش مصر العظيم سيظل هو درع الوطن وسيفه، إنه جيش وطني شريف، وقال: جيشنا لا يباع ولا يشترى، وهو سيبقى ضمانة للشعب، وحاميًا لأمنه القومي.

تحدث المشير السيسي وغاص في ذاكرة التاريخ الحديث، وتحديدًا بعد ثورة يناير، قال: «كنا نسمع صوت الشعب، وكنا حريصين عليه، ولم نكن مستعدين أبدًا للتفريط في حريته وحقه في التقدم». لقد استمر اللقاء مع المشير السيسي بحضور الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان في هذا الوقت، وقادة الأفرع الرئيسية، لأكثر من حوالي ساعة ونصف الساعة،

تحدث فيها من القلب بلا تزويق للكلمات أو سعي لطرح مقولات في غير موضعها.

مضت الأيام ثقيلة، ظل الناس ينتظرون الإعلان النهائي وراح البعض يشكك في الأمر حتى اللحظة الأخيرة.

وفي السادس والعشرين من مارس 2014، وبعد اجتماع مطول للمجلس العسكري بحضور الرئيس عدلي منصور قرر المشير السيسي إصدار إعلان يتضمن قراره بالترشح ورؤيته لقضايا الحاضر والمستقبل.

في حوالي التاسعة والنصف من المساء ذاته أطل المشير من شاشة التليفزيون المصري ليعلن عن قرار ترشحه لانتخابات الرئاسة.

كانت كلماته من القلب، أصر على أن يبعث برسالته مرتديًا الزي العسكري، أراد أن يؤكد المعنى والدلالة، قال: «يا شعب مصر العظيم، أقف أمامكم للمرة الأخيرة بزيي العسكري بعد أن قررت إنهاء خدمتي، كقائد عام للقوات المسلحة ووزير للدفاع، ارتديت الزي العسكري في عام 1970 وكنت طالبًا في الثانوية الجوية، وأترك الزي من أجل الدفاع عن الوطن».

كانت الكلمات صعبة، وكان القرار أصعب، كادت الدموع تنهمر من عينيه، وهو يردد الكلمات ذاتها خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضور الرئيس، إنها اللحظة الفارقة بين مرحلة وأخرى!!

بدا خجولًا، وهو يقول: «بكل تواضع أعلن اعتزامي الترشح لرئاسة الجمهورية، وتأييدكم سيمنحني هذا الشرف العظيم، وأنا أمتثل لجماهير الشعب المصري والترشح شرف لي طالبني به الشعب».

إذن: حسـم المشـير أمره، وأعلن فـي مقدمة خطابه أنه قرر الاسـتجابة لإرادة الشـعب، لكنـه كان يـدرك أن هـذا الشـعب العظيـم الـذي طالبـه بالقـرار، ينتظر منه الكثير، الصراحة والوضوح، والوعي بحقائق المشـاكل والتحديات.

لم يكن المشير «السيسي» أبدًا بعيدًا عن هذه الحقائق، كان يعرفها جيدًا، فالعسـكرية المصرية لا تعني فقط، اقتصار المهمة في الإعداد والقتال، بل تدفع دومًا بكوادرها إلى العلم والمعرفة والقدرة على إدارة الأزمات.

كنـت أتوقع أن يكون خطاب «المشـير السيسـي» يحمـل رؤية واضحة وصريحة، ليس فقط الإعلان عن الترشح يمكن أن يسعد المصريين، بل إن سعادة المصريين هي فيمن يفهم مشاكلهم ويعيد إليهم وطنهم المخطوف، ويرسـخ الأمن، والاسـتقرار ويضمن الحياة الحرة الكريمة لهم على أرض هذا الوطن.

عندمـا قال «السيسـي»: «نحن المصرييـن لدينا مهمة شـديدة الصعوبة والتكاليف» كان يتحدث بمنطق المشـاركة وليس بمنطق العصا السـحرية التـي يمتلكهـا فـرد قـدم إليهم مـن المؤسسـة العسـكرية الوطنيـة ليصدر التعليمات والأوامر.

كان يريد أن يؤكد لهم أن الحسم ضروري لوضع حد للانهيار والحفاظ على مؤسسـات الدولـة التي تتعرض للتآمر، لذلك قـال بلغة واضحة: «إن الحقائـق السياسـية والعلمية والمجتمعية وصلت إلى حـد يجب أن تكون فيـه المواجهة أمينة لهـذه التحديات، التـي عدّدها تحديـدًا بالفقر وتراجع

الأداء الاقتصادي والبطالة والمرض، ناهيك عن المشكلات الأخرى التي يعرفها القاصي والداني».

يعرف «السيسي» أن المخزون الحضاري والموروث الثقافي لدى المصريين يضع قضية «الكرامة الشخصية والوطنية» عنوانًا مهمًّا في دفاتره، لذلك استنهض بكلماته جموع المصريين عندما قال لهم: «إننا لا يجب أن نعتمد على المعونات والمساعدات، إن مصر غنية بالموارد والشعب، وإن المصريين يستحقون حياة أفضل، ويجب أن يعيشوا بأمن وحرية وكرامة، ويحق لهم الحصول على العيش والعمل والمسكن».

ثلاثة عناوين مهمة، تطرق إليها المشير في كلمته التي بثها للمصريين هي:

- إعادة بناء جهاز الدولة الذي يعاني الترهل.
- عودة عجلة الإنتاج في كل قطاعات الدولة بصورة قوية.
- رد الاعتبار إلى الدولة، وإعادة ملامحها وهيبتها.

عندما قال المشير: «مهمتنا استعادة مصر» شعر المصريون بحجم الأزمة والألم، وبأنهم مرتبطون دومًا بالأرض وبالنيل، بالتاريخ والجغرافيا، غير أن مصر قد اختطفت بعيدًا عنهم طيلة السنوات الثلاث الماضية تحديدًا، أكثر من ثلاث سنوات عاش فيها المصريون لحظة القلق، على الوطن، أكثر من خوفهم على أنفسهم.

«استعادة مصر»، عبارة أطلقها المشير، كأنه يدق على مشاعرنا بعنف، إنها نوبة صحيان، ولحظة تاريخية فارقة، كأنه أراد أن يقول لنا: «أيها

المصريون بلدكم لا يزال مخطوفًا، توحدوا حتى نستعيده إلى الحضن مجددًا».

دق المشير على الذاكرة بعنف، قال للغافلين.. إن مصر لها هيبتها واحترامها، ولكن ما شهدناه على الساحة السياسية والإعلامية، خارجيًّا، وداخليًّا جعل الوطن مستباحًا للبعض!!

لم يترك المشير الناس في حيرة من أمرهم، لم يؤجل الكلمات إلى نهاية الخطاب، قال على الفور، وكأنه يريد أن يبعث بالطمأنينة إلينا: «يجب أن يعلم الجميع أن مصر لها مكانتها والاستهتار بالبلد لا يمكن أن يمر، ولن نسمح لأحد بالتدخل في شئوننا، ونحن نسير وفق خارطة الطريق، نجحنا في وضع الدستور، وسننجح في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مصر ليست ملعبًا لطرف داخلي أو إقليمي أو دولي، نحن لا نتدخل في شئون الآخرين، ومن ثم فلن نسمح للآخرين بالتدخل في شئوننا».

كانت رسالة مهمة إلى المتآمرين على الوطن من حكام قطر إلى إدارة أوباما، نعم مصر ليست وطنًا مستباحًا، أي أن الأيادي التي ستمتد حتمًا ستقطع، مهما كان الثمن في المقابل!!

لكل ذلك كان «السيسي» محددًا في مواقفه، يعطي إشارات مهمة، يعرف أنها ضرورية وأنها عناوين لبرنامجه الوطني.

عندما قال إن اعتزامي للترشح، لا يصح أن يحجب حق الغير، كانت تلك رسالة بأنني أضع نفسي مع المتنافسين أمام الشعب ليقرر الاختيار، كانت كلمات واثقة، ومعبرة.

وعندما قال: «أدعو شركاء الوطن دون إقصاء أو تفرقة، نمد أيدينا للجميع معلنين، أن أي مصرى أو مصرية لم تتم إدانته بالقانون هو شريك فاعل في المستقبل بلا حدود وبلا قيود»؟ فهذا يعني في تقديري أن المشير حدد الرؤية على الوجه التالى:

- أولًا: لا تصالح مع الإرهاب والإرهابيين الذين تمت إدانتهم وتم حظرهم، هؤلاء ليسوا شركاء الوطن، هؤلاء أعداؤه الذين شاركوا في استباحته وتهديد أمنه واستقراره.

- ثانيًا: إن كل من لم يدن بالقانون، أيًا كان توجهه السياسي أو الخلاف معه، فهو شريك فاعل في بناء المستقبل، وهنا يستعيد «المشير» تجربة «نيلسون مانديلا» في جنوب أفريقيا الذي دعا الجميع إلى نسيان الماضي والتوجه نحو المستقبل.

إن نسيان الماضي والتطلع إلى المستقبل لا يعني بالقطع أن للخونة مكانًا وأن الإرهابيين شركاء، وأن «الجماعة» التي باعت نفسها للشيطان ستعود مجددًا تحت أية صيغة لتكون رقمًا في المعادلة السياسية.

إن كل من برئت ساحته من الإرهاب، وكل من أعلن إدانته لنهج هذه الجماعة وتآمرها، هو بالقطع شريك إذا ما صدقت النيات وتخلى عن هذا التنظيم الإرهابي، أما هؤلاء الذين يدعون إلى المصالحة، وأياديهم ملوثة بالدماء أو يريدون تحقيق مكاسب بتنازلات وهمية، عفا عليها الزمن وسقطت بإرادة شعبية، فهؤلاء بالقطع لن يكون لهم مكان، لأن الكل يدرك أنها خطوة «تكتيكية» تستهدف إعادتهم إلى المشهد مجددًا، حتى يتمكنوا في وقت لاحق من القفز إلى السلطة ليختطفوا مصر من جديد.

أما حديثه عن المشاركة والمسئولية، فقد كان محددًا بكلمات وعبارات انتقاها جيدًا «صناعة المستقبل عمل مشترك، عقد اجتماعي بين الحاكم والشعب، الحاكم مسئول عن دوره أمام الشعب، ولكن الشعب عليه أيضًا الالتزام بالعمل والجهد والصبر، الحاكم سينجح بالشعب والعمل المشترك».

كانت الرسالة واضحة، عبر عنها بكلمات منتقاة، وضع الكل أمام مسئوليته، قال إنه سيعقد اتفاقًا مع الشعب يحدد فيه التزاماته ويكون عرضة للمحاسبة عليها، لكن الشعب أيضًا يجب أن يساعده بالعمل، والجهد، والصبر!!

ثلاث كلمات تحدد مسئولية الشعب المصري، العودة فورًا إلى العمل والإنتاج، تحمل المسئولية في النهوض، وبذل أقصى الجهود، وأيضًا الصبر على المطالب الفئوية، فالدولة لا تمتلك من الإمكانات ما يجعلها وفية في الالتزام بمطالب الفئات الشعبية المختلفة.

لقد سبق للمشير في أكثر من لقاء أن تحدث عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتراجع الأداء ومعدلات النمو، كان يقول إن المصريين ظلموا كثيرًا، ولكن الدولة «كالمريض» الذي يحتاج فترة نقاهة لاستكمال العلاج، يجب الصبر عليها، حتى يتم الإنقاذ، وغير ذلك سيكون الأمر صعبًا ومعقدًا وسيدفع الجميع الثمن بلا جدال.

إنه عندما يتحدث بهذه اللغة، فهو يعرف تمامًا قدرات هذا الشعب العظيم، لذلك قال: «إن الشعب يعلم أنه من الممكن تحقيق انتصارات

كثيرة، ولكن هذا لن يتم إلّا بالعمل الجاد، وسأكون أول من يقدم الجهد والعرق»!!

إنها الكلمات نفسها التي سبق للمشير أن رددها في وقت سابق، عندما طالبه البعض بالترشح للرئاسة، فقال لهم: «أنا أصحو في الخامسة صباحًا لأمارس عملي، فهل أنتم مستعدون» يومها قال كل من حضر هذا اللقاء في نادي الجلاء: «كلنا مستعدون»!!

كان طبيعيًا، والحال كذلك أن يؤكد المشير وضوحه وصدقه مع نفسه ومع الشعب، فقال: «أنا لا أقدم المعجزات، بل أقدم العمل الشاق والجهد وإنكار الذات بلا حدود، واعلموا إذا ما أتيح لي شرف القيادة، فإنني أعدكم بأننا نستطيع معًا، شعبًا وقيادة أن نحقق الاستقرار والأمان».

كانت الكلمات باعثة على الأمل، خصوصًا بعد أن جاءت في أعقاب حديث عن تهديدات الإرهابيين الذين يريدون تدمير سلامنا وأمننا، وهو أمر يستوجب العمل من أجل مصر خالية من الخوف والهلع والإرهاب، وقال: «نموت أحسن ولا يُروع المصريون».

ومع حسمه للموقف من الإرهاب، كان المشير يتحدث عن الأمل عندما قال بلغة هادئة ووجه بشوش: «اسمحوا لى بأن أتكلم معكم عن الأمل والحلم، ونحن نقود مصر لتصبح في مصاف الدول المتقدمة وتُعلّم العالم كما علمته من قبل».

بقيت نقطة أخيرة في خطاب المشير، هي تلك المتعلقة بحملته الانتخابية، لقد قال بشكل واضح: «لن تكون لديّ حملة انتخابية بالصورة

التقليدية، وإن شكل المستقبل سيكون من خلال برنامج، ورؤية له، بمجرد سماح اللجنة العليا للانتخابات له بالترشح «طبعا البرنامج يجب أن يكون دون إسراف في الإنفاق».

هكذا حسم المشير الأمر، لا أريد دعاية، ولا مؤتمرات تقليدية، بل سأعرض برنامجي على الشعب وله وحده الخيار النهائي.

تنفس الكثيرون الصعداء، يعرف الناس أن المشير مستهدف وأن الإرهابيين الثمانية الذين قُبض عليهم في «عرب شركس»، أدلوا باعترافات خطيرة حول مخطط كانوا يعدون له لاغتيال المشير السيسي وآخرين، وأنهم رصدوا تحركاته جيِّدًا، فما بالك بالمؤتمرات الجماهيرية المفتوحة!

هذا عن مضمون الخطاب الذي وضعه المشير وحدد القضايا التي تناولها فيه بنفسه، ربما هي المعاني ذاتها التي أكدها في أوقات سابقة، لكنه هذه المرة كان أكثر وضوحًا.

ترك المشير منصبه، ومكتبه والدموع تغالبه، كان شريكًا مع زملائه في اختيار رجل يعرف الجميع شجاعته ونبله، إنه الفريق أول صدقي صبحي، هذا الرجل الذي قال في شهر فبراير 2013 في زمن حكم مرسي، «إن الجيش مستعد للنزول بعد ثانية واحدة إلى الشارع إذا ما طالبه الشعب بذلك».

كانت كلماته تحديًّا واضحًا، كان يعرف تبعات هذه الكلمات، لكنه أراد أن يعطي إشارة مبكرة، لقد ذكرني بعد انتصار الثورة خلال أحد اللقاءات، وقال لي: هل تتذكر عندما سألتني في دهشور عن موقف الجيش من ممارسات مرسي والإخوان، ومتى يتحرك، قلت له: نعم أتذكر ذلك.

- قال: لقد قلت لك إننا مع الشعب.

- قلت له: نعم.

- قـال: كان طبيعيًّـا أن نقف مع الشـعب وأن ننحاز إلـى خياراته لأنه أصل الشرعية.

أمـا اللـواء أركان حرب محمـود إبراهيم حجـازي، الذي اختير رئيسًـا لـلأركان، فإن اختياره جاء بتوافق عام، ليس فقط لحكمته وجسـارته وإنما أيضًا لإدراكه بحقائق الواقع..

منذ هذا الوقت بدأ المشـير يعد العدة، اجتمع بالعديد من المتخصصين ناقـش معهم الرؤى المطروحة، والخطط التي أعدها بمشـاركة العديد من الخبراء لوضع الحلول الناجعة للعديد من المشاكل المزمنة.

وفي يوم الثلاثاء 15 من أبريل تقدم مستشاره القانوني د.محمد أبو شقة بأكثر من مائتي ألف توكيل إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسـية رغم أنه حصل على أكثر من نصف مليون توكيل، بينما تقدم المرشح الآخر حمدين صباحي بنحو 31 ألف توكيل.

خطة إفشال انتخابات الرئاسة

في الثامن من مارس 2014، تم عقد اجتماع في العاصمة القطرية، الدوحة، بين ممثلين عن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان، وعدد من قيادات جماعة الإخوان في مصر، سواء هؤلاء الذين في الدوحة، أو في بلدان أخرى خارج مصر.

كان من أبرز البنود المطروحة على جدول أعمال هذا الاجتماع قرار المملكة العربية السعودية بإعلان تنظيم «الإخوان» تنظيمًا محظورًا، واعتبار الجماعة جماعة إرهابية.

وقد بدا واضحًا خلال المناقشات المطولة بين المشاركين:

1- أن القرار السعودي قد شكّل مفاجأة غير متوقعة للجماعة، وضربة قاسية لرموزها وكيانها التنظيمي خارج البلاد.

2- أن هذا القرار ليس مقصورًا على المصريين المنتمين إلى جماعة الإخوان في المملكة العربية السعودية، وإنما هو يمتد إلى جميع الجنسيات الأخرى من المقيمين بالمملكة، سواء كانوا يمنيين، أو سودانيين، أو غيرهم، وهو أمر يزيد الأوضاع تعقيدًا.

3- أن هذا القرار يقلب الأوضاع رأسًا على عقب في علاقة الجماعة بالمملكة العربية السعودية، خصوصًا أن الاتصالات لم تنقطع في أي مرحلة من المراحل بين الجماعة وبين المملكة.

4- لقد ثبت للتنظيم الدولي للإخوان أن القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين باعتبار الإخوان جماعة إرهابية هي قرارات سعودية خالصة غير مرتبطة بأية ضغوط من مصر أو أية جهة أخرى.

5- يجب التعامل بحذر مع السعودية خلال الفترة المقبلة، حتى لا يتعرض أمن عناصر الجماعة المقيمين في المملكة للخطر.

كانت النقطة الثانية التي بحثها اجتماع التنظيم الدولي للإخوان هي تلك المتعلقة بفحوى ومضمون آخر لقاء جرى بين أعضاء من الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ «سي. آي. إيه» وممثلين عن وزارة الخارجية والأمن القومي الأمريكي، مع ممثلين عن التنظيم الدولي للإخوان خلال الاجتماع الذي جرى في «بروكسل» في نهاية شهر فبراير 2013. وقد أكد ممثلو التنظيم الدولي للمجتمعين في الدوحة أن اللقاء الأمريكي - الإخواني ركز على عدة نقاط:

1- أن الجانب الأمريكي أبلغ ممثلي التنظيم الدولي للإخوان بأنهم سيغضون الطرف عما يجري في مصر لحين إجراء الانتخابات الرئاسية.

2- أن الإدارة الأمريكية ستكون مضطرة للاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية، خصوصًا إذا ثبت أنها كانت حرة ونزيهة، وأنه لا يمكنهم التغاضي عن نتائجها مهما كانت.

3- أن جماعة الإخوان يجب أن تكون مستعدة لما بعد مرحلة الانتخابات الرئاسية المصرية، والتعامل معها وفق تكتيك واستراتيجية جديدة، وألَّا يغلقوا الباب بالكامل أمام المشاركة السياسية في مصر ما بعد الانتخابات الرئاسية، بل يجب عليهم أن يعطوا أهمية كبرى لانتخابات مجلس الشعب التي ستتلو الانتخابات الرئاسية، حتى يمكن إيجاد التوازن داخل الساحة المصرية.

4- أكد الجانب الأمريكي لممثلي التنظيم الدولي للجماعة أن واشنطن لن تتأرجح في موقفها طويلًا، وقال: «إن أمامكم فترة من الزمن، وهي كافية لتعطيل وإفشال إجراء الانتخابات الرئاسية، وأن جهودكم يجب أن تنصب على ذلك، لأن موقف الولايات المتحدة سوف يختلف تمامًا بعد الانتخابات الرئاسية عما هو عليه الآن، لأننا سنتعامل مع الأمر الواقع الذي ستفرضه نتائج الانتخابات، خصوصًا أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة باتت مهددة بالخطر، بسبب دعمها لجماعة الإخوان، وأنهم لا يمكنهم التضحية بعلاقتهم مع مصر، وهم سوف يتعاملون مع الرئيس القادم، أيًا كان، حتى إن كانوا ينظرون بقلق وريبة من القادم الجديد».

وهكذا بعد انتهاء هذا اللقاء اجتمعت قيادة «الإخوان» في قطر، والخارج بشكل عاجل يوم 2014/3/14 حيث تدارسوا ما تم إبلاغهم به من التنظيم الدولي للإخوان.

وفي هذا الاجتماع الموسع، تم اتخاذ القرارات الآتية:

أولًا: التهدئة الكاملة على جبهة الخليج العربي وعدم الخوض في جدال ومواقف إعلامية تمس دول الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية، مع إرسال رسائل مطمئنة لدول الخليج من قبل الإخوان تبلغهم فيها بأن قيادة الجماعة حريصة كل الحرص على أمن دول الخليج، وأن الإخوان لا يفكرون مجرد التفكير في تهديد وزعزعة الأمن في دول الخليج.

ثانيًا: دعوة كل القوى الإسلامية والوطنية المصرية المتحالفة مع الإخوان والمطالبة بعودة «الشرعية» إلى اجتماع سريع بهدف توحيد الجهود داخل مصر، على أن يدرس الإخوان، وفي فترة قصيرة، بعض الاقتراحات المقدمة من بعض التنظيمات الإسلامية «الجهادية» الخاصة بتشكيل الجيش المصري الحر وتوحيد كل الجهود العسكرية تحت قيادة واحدة.

ثالثًا: يجب أن ينصب جهد الإخوان على عملية تعطيل الانتخابات المصرية المقبلة بأية طريقة، حتى ولو كانت بحرًا من الدماء، كما يجب أن ننقل للعالم أن «الانقلابيين» قد أجروا الانتخابات على دماء الشعب المصري، فإذا لم نكن قادرين على تعطيلها، فلابد من تشويهها والتشكيك فيها.

رابعًا: سيقوم «الإخوان المسلمون» المصريون بإحياء كل الخلايا النائمة في مصر، والمرتبطة بالتنظيم الخاص للجماعة في القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمؤسسات والجمعيات والوزارات، مع بدء التنسيق مع جميع التنظيمات «الجهادية» الأخرى العاملة داخل مصر تحت عنوان: «تشريع جديد»، يقول أن لا أهداف محظورة الآن في معركتنا مع «الانقلابيين»

فـي مصر، ويجـب توجيه ضربات قاسـية وحاسـمة «للقـوى المعادية» في أوكارهـا، كمـا يجب أن ندفـع «بالانقلابيين» إلـى الإقرار باسـتحالة إجراء الانتخابات الرئاسـية، وفي هذه الحالة نكون قـد أنجزنا إنجازًا كبيرًا، حيث سيعود الشعب المصري إلى احتضان مشروع «النهضة الإسلامية»!

خامسًـا: يجب أن ندفع بالشـعب المصري للنزول إلى الشـارع، عندها تكـون بـوادر النصـر قد تحققـت، وهذا لـن يتحقـق إلَّا إذا وجهنا ضربات قاسية «للانقلابيين» ورموزهم، وأن تصفية رموز «الانقلابيين» يخلق نشوة داخل الشارع المصري ويمهد للنصر «المبين».

سادسًـا: تفعيل التنسـيق مـع جميع الحلفـاء غير المصرييـن في أماكن متعددة، اسـتعدادًا للمعركة الكبرى، مسـتفيدين مـن حلفائنا بما لديهم من إمكانيات سواء لوجستية أو بشرية أو جغرافية.

وفـور انتهـاء هذه الاجتماعات، قـام وفد من قيادة الإخوان بالسـفر في طائـرة قطريـة خاصة يوم 2014/3/19 إلى إسـطنبول، حيث تـم إبلاغ قيادة التنظيم العالمى للإخوان بالقرارات التي تم اتخاذها.

وقد بارك الاجتماع الموسع هذه القرارات التي تم اتخاذها في الدوحة، وأعلن عن تأييده لها وتقديم الدعم الكامل بكل ما أوتوا من قوة لها.

وفـي مقابـل ذلك تم إبلاغ الجانـب الأمريكي بمضمون مـا تم الاتفاق عليه وأبدى موافقته وتأييده بشكل سري وغير معلن.

هـذا عـن المخطـط، وهـو يكشـف عن تعامـل واشـنطن مـع الأوضاع فـي مصـر، بوجهيـن، وجه لا يؤيـد ولا يعـارض، والآخر يتآمر وينسـق مع

المتآمرين، ذلك أن واشنطن التي تعلن على لسان كبار مسئوليها أنها تحترم إرادة الشعب المصري في اختيار رئيسه، هي ذاتها التي تنسق وتدفع الإخوان إلى الإسراع بتعطيل الانتخابات الرئاسية، وإلَّا فإنها ستعترف وتدعم الواقع الجديد في مصر الذي سينجم بعد هذه الانتخابات حال إتمامها.

لقد سـألت الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن خلال لقائه بعدد مـن الصحفييـن والإعلاميين على هامـش زيارته للقاهرة مسـاء الأربعاء 9 أبريل 2014، عن الموقف الحقيقي للإدارة الأمريكية من تطورات الأوضاع في مصر، فقال: لقد سألني أوباما وقال: احْكِ لي عن مصر.

قـال أبو مـازن: لقد قلت لأوباما: «أنا لسـت مصريًّا وليـس من حقي أن أتحـدث عـن الأوضاع الداخلية في مصـر، ولكني أعتقد أن الناس سـوف تنتخب المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا».

قـال أبو مـازن: رد علـيّ أوباما بالقـول: «إننـي أعـرف أنـه سـيفوز في الانتخابـات، ونحـن لـن نتدخـل في الشـأن المصـري، المهم هـو ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها».

قـال أبو مـازن: لقد قلت له: سـوف تكون هناك عقبـات اقتصادية كبيرة على وجه التحديد، إلَّا أن المشير السيسي هو المؤهل لقيادة مصر.

وقـال أبو مـازن: لقـد قلـت للرئيـس الأمريكـي: «إن الأمور فـي مصر سـتمضي إلـى الأمام في ظـل وجود السيسـي كرئيس منتخب، وسـينتصر المصريـون على العقبات التي تعترضهم، وأظن أن الجميع لا بد أن يحترم خيار الشعب المصري».

قال أبو مازن: لقد سألني الرئيس الأمريكي وماذا عن موقف «السيسي» من الإخوان في حال وصوله إلى السلطة؟

قال أبو مازن: لقد قلت له: «إن الإخوان هم أساس الإرهاب والعنف في المنطقة، وهم لا يختلفون عن طالبان في شيء، بل هم «طالبان» المنطقة ولذلك لا يجب أن تفكر إدارتكم يا سيادة الرئيس، بأن هؤلاء معتدلون، هذا غير صحيح، إنهم أشد تطرفًا وعنفًا وإرهابًا».

قال أبو مازن: هنا سألني الرئيس أوباما.. هل تعتقد أن السيسي عندما يتم انتخابه رئيسًا، يمكن أن يتعاون مع جماعة الإخوان؟

قال أبو مازن: لقد قلت لأوباما: لا أظن أن المشير السيسي سوف يتعاون مع الإرهاب، هذا اعتقادي، هو مستعد للتعاون مع الجميع، ولكن لا أظن أنه سيمد يده لمن يمارسون العنف والإرهاب.

قال أبو مازن: لقد قال لي الرئيس أوباما: نحن نريد الإفراج عن بعض الموقوفين بسبب آرائهم مثل الصحفيين وغيرهم من النشطاء.

قال أبو مازن: لقد قلت للرئيس الأمريكي: القضاء المصري هو صاحب القرار في ذلك، وعمومًا مصر سيكون لديها رئيس منتخب خلال الأسابيع المقبلة.

وقال لقد قلت له: لو نجح الإخوان وعادوا مرة أخرى إلى حكم مصر، فاعلم أن الأمر سيكون خطيرًا وستصبح المنطقة كلها في بؤرة الخطر، وقل علينا جميعًا «السلام» الأوضاع ستزداد تدهورًا والحروب ستنشب في كل مكان، الأمر سيكون جد خطير.

قال أبو مازن: لقد قال لي أوباما: «نحن نتحدث مع مصر ونتواصل مع قادتها ونتعامل معهم، بل ونتعاون أيضًا، ونحن ننتظر الفترة المقبلة، وسنرى ماذا سيحدث في المستقبل، مصر مهمة جدًّا بالنسبة لأمريكا، ولذلك نحن نتواصل وسوف نستمر». هذا بالضبط نص الحوار الذي جرى بين أوباما والرئيس الفلسطيني محمود عباس، من هنا يمكن فهم الازدواجية التي تتعامل بها واشنطن مع الأوضاع في مصر، غير أن الشيء الوحيد الذي يمكن التوقف أمامه، هو أن الولايات المتحدة لن تجد أمامها من خيار بعد إجراء الانتخابات الرئاسية سوى أن تتعامل مع الأمر الواقع، ذلك أن مصالحها مع مصر ستكون هي الأساس.

استمع الحاضرون إلى حديث «أبو مازن»، وكان الرأي الغالب أن واشنطن ربما لن تجد أمامها سوى القبول بسياسة الأمر الواقع، حتى وإن ظل تآمرها يجري من خلف ستار.

وفي النصف الثاني من شهر أبريل 2014 قام اللواء محمد التهامي مدير المخابرات العامة المصرية بزيارة مهمة وخطيرة إلى الولايات المتحدة، التقى خلالها بجون كيري وزير الخارجية الأمريكية وعدد من كبار المسئولين الأمنيين في الولايات المتحدة ثم بعدها قام وزير الخارجية نبيل فهمي بزيارة إلى أمريكا أيضًا التقى فيها عددًا كبيرًا من المسئولين الأمريكيين وكانت نتائج الزيارة تشير إلى أن واشنطن تراجع موقفها من مصر.

قطر للخلف دُر

في لقائه بأعضاء الوفد الشعبي المصري يوم الأحد 8 ديسمبر 2013، فاجأ الشيخ محمد بن زايد، نائب القائد العام للقوات المسلحة ولى عهد أبوظبي، الحاضرين بأن لديه معلومات تؤكد أن قطر ستغير سياستها تجاه مصر خلال ستة أشهر، بما يحقق المصالحة الشاملة بين البلدين.

كان اللقاء الذي استمر لأكثر من ساعة ونصف الساعة قد أوشك على الانتهاء إلَّا أن الزميل الصحفي والإعلامي أحمد موسى طرح سؤاله عن قطر وسياستها تجاه مصر وتقييم الشيخ محمد بن زايد للموقف الراهن.

قال ولي عهد أبوظبي: «الإخوة في قطر عندهم سياسة اتبعوها تجاه مصر، نحن نختلف معها، لكن أنا عندي أمل كبير في الشيخ تميم بن حمد أمير قطر.. أنا أعرفه شخصيًّا عن قرب وأعتقد أنه خلال ستة أشهر قادمة سيكون هناك تغيير كبير في موقف قطر تجاه مصر».

وأضاف الشيخ محمد بن زايد: «ليس لديّ رؤية عمّ سيفعلون؟ ولكن لدي ثقة بأن ما سيتم سيكون الأصلح للبلدين وللأمة بأسرها». وقال الشيخ محمد: «أنا شخصيًّا ليس لديّ شيء يقول إن حكام قطر ينتمون إلى جماعة الإخوان، وليس لدي يقين بأنهم يسعون إلى تخريب مصر، لقد

قالـوا لنا إنهم يريـدون مصر قوية وجيش مصر قويًا، هذا ما سـمعناه منهم، ولكن في المقابل كان لدينا أمل كبير بإنهاء هذا الخلاف، وها نحن نمضي على الطريق».

لقد لاحظ الشـيخ محمد تسـاؤلات تطل من العيون، ولماذا مدة السـتة أشهر؟ هل الأمر يستحق كل ذلك؟ فراح يضرب لنا مثلًا عمليًّا عندما قال: «إن سـفينة البتـرول التي تحمل مليون طن، هذه السـفينة تبلغ سـرعتها 25 عقدة، وعندما تريد أن ترسـو على الرصيف، فهي تحتاج إلى أن تبدأ البطء فـي سـيرها قبل أن تصل إلـى الرصيف بنحو 25 كيلومتـرًا حتى تتمكن من الرُسُوُّ بأمان».

كان الحاضرون منتبهين جيِّدًا لحديث الشـيخ محمد المعروف بصدقه وجرأته وأمانته في القول، لقد أرادوا أن يطمئن بعض المتشككين في عدم وفاء حكام قطر بوعودهم، فقال: «احسبوها عليّ شخصيًّا، إن لديّ يقينًا بأن سياسـة قطر سـوف تتغير تجاه مصر»، ثم قال: «أعرف أن الإعلام القطري صعب، وأعرف أن لديكم تحفظات عديدة، ولكن أنا أطلب منكم تخفيف الهجوم على قطر، واتركوا لنا بقية الملف كاملًا».

كان الشـيخ محمد بـن زايد يتحدث بثقة ولّدت قناعـة لدى الحاضرين أن الأمر هذه المرة جد لا هزل فيه، وأن لدى الشـيخ ما يؤكد صدق كلامه، ويصل باليقين إلى قلبه، ووضح أن لديه الكثير الذي لا يريد أن يعلنه، وهو يتـرك الأمور للجهود الدبلوماسـية حتـى تنتهي من مهمتهـا بعد أن حققت النجاح، وألقت بالكرة في الملعب القطري.

حديث العلن للصحافة، لا يكشـف كل شـيء، هناك أمـور تدار بهدوء ومـن خلـف سـتار، حـوارات ونقاشـات وزيـارات واتفاقات، لقـد كانت المملكـة العربية السـعودية على الخط، كانت مهمومـة بحل هذا الخلاف سـريعًا، لقد سـبق للملك الراحـل فهد بن عبدالعزيز وبحضـور ولي عهده الأميـر عبـد الله بن عبـد العزيز في بداية عـام 2000 أن قام باسـتضافة قمة ثلاثيـة حضرها الرئيس الأسـبق حسـني مبارك، وأمير قطر السـابق الشـيخ حمـد بن خليفة، أنهت الخلافات المتصاعدة بيـن البلدين، ووضعت حدًا للادعـاءات القطريـة التـي حمّلـت القاهرة مسـئولية احتضان والـد الأمير الشـيخ خليفـة آل ثـان، الذي عزله ابنه عـن الحكم في عـام 1995 وكذلك الادعاء بتدبير محاولات انقلابية ضد حاكم قطر الجديد.

ظلت العلاقات المصرية - القطرية تراوح ما بين الشـد والتهدئة، لكنها ظلـت تحافـظ دومًا على حـد أدنى من التواصـل، غير أن الأمـر تغير كثيرًا بعـد الثـورة الشـعبية التي أطاحـت بحكم جماعـة الإخـوان وراحت قطر وقناة «الجزيرة» ووسـائل إعلامها المختلفة تتآمر علانية ضد مصر، وتنشر الأكاذيـب وتحتضن الإرهابيين وتمد جماعة الإخوان بالأموال، وتحرّض ضد مصر في كل المنتديات والمؤسسات الدولية، وتدفع الأموال لوسائل إعلام أجنبية لتنقل عن «الجزيرة» أكاذيبها وادعاءاتها، وهو أمر دفع بالعلاقة إلى حد الصدام.

وعندمـا زار الشـيخ محمـد بن زايـد مصر في الأول من شـهر سـبتمبر الماضـي، أطلع المسـئولين المصريين على الجهود التـي تبذلها الإمارات لإنهـاء هذا الخلاف، بالتنسـيق مع المملكة العربية السـعودية وبعض دول الخليج الأخرى.

لـم تنجح الجهود المبذولة في هذا الوقت فـي إجبار قطر على مراجعة سياسـتها، ربما لأن صنّاع السياسة الخارجية القطرية كانت لديهم توقعات -ثبـت كذبها- من أن مصر قد تتعرض للانهيار الأمني والاقتصادي، أو أن الجيـش قد ينقسـم على نفسـه، أو أن المجتمع الدولـي يمكن أن يصل في تصعيـده ضد مصر إلى حد فرض العزلة والعقوبات عليها، كانوا يظنون أن سـيناريو الحرب في سـوريا سـينتقل إلى مصر، ليصل بها إلى حل سياسي يفضي إلى عودة جماعة الإخوان إلى السلطة.

كان هذا هو الاعتقاد السائد في هذا الوقت، إلَّا أن الأحداث التي مرت بهـا مصر أكدت كذب هـذه التوقعات وعدم صحة الادعـاءات التي كانت تروّجها جماعة الإخوان للغرب وللأتراك وللقطريين.

كانـت القاهرة على علم بالجهود السـعودية والإماراتيـة والكويتية ولم تقـف ضدها، بل إنه عندما جرى اتصال في النصف الأخير من شـهر يوليو 2013 بيـن مديـر المخابرات القطريـة ومدير المخابـرات المصرية، كانت القاهرة ترحب ولكن بشروطها.

لقـد أجرى مديـر المخابرات القطرية «غانم الكبيسـي»، اتصـالًا هاتفيًا بمديـر المخابـرات العامـة المصريـة اللواء محمـد التهامي، هنـأه فيه أولًا بنجاح ثورة الثلاثين من يونيو ووجّه إليه الدعوة لزيارة قطر لإنهاء الخلاف الناشـب بين البلدين. ساعتها قال اللواء التهامي لنظيره القطري، ليس لدينا مانـع فـي اللقاء والزيارة، ولكن قبل إجراء الزيارة هناك شـرطان أساسـيان يجب الالتزام بهما:

1- أن توقف قطر حقائب الأموال التي تصل إلى جيوب الإخوان وحلفائهم من المتآمرين على مصر.

2- أن توقف قناة «الجزيرة» حملة التحريض العدائية التي تقوم بها ضد مصر.

وقال اللواء التهامي لنظيره القطري: «أرجو منكم أن تتخذوا هذه الإجراءات ونشعر بجديتها، ساعتها حتمًا سأزور قطر، وسيكون هناك موقف آخر وجديد».

في هذا الوقت قال مدير المخابرات القطرية: «إذن سأعرض الأمر على أمير البلاد الشيخ تميم، وسأعود إليكم بالجواب، ولم يحدث جديد في هذا الوقت»!

تكررت المحاولة في أكتوبر الماضي في بيروت، عندما شارك مدير المخابرات القطرية في إتمام إطلاق سراح اللبنانيين التسعة وبعض المواطنين الأتراك الذين اختطفوا في سوريا، وساعتها طلب «الكبيسي» اللقاء مع مسئول المخابرات العامة المصرية في لبنان، ووسّط لهذا الأمر مدير المخابرات اللبنانية.

في هذا الوقت أخطر رجل الاستخبارات المصرية مدير المخابرات العامة في القاهرة بالاقتراح المقدّم، فأبلغه اللواء التهامي أن يلبي الدعوة، ويبلغه بذات الشرطين المصريين.

وعندما جرى اللقاء جدد «الكبيسي» الدعوة إلى مدير المخابرات العامة المصرية لزيارة قطر، إلَّا أن رجل المخابرات المصرية في لبنان أبلغه بالرسالة ذاتها التي سبق أن أبلغه بها اللواء التهامي.

وفي أول جولة خليجية له بعد تولّي مهام الحكم في 25 يونيو الماضي، كان لقاء الأمير تميم مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في 3 أغسطس الماضي عاصفًا، حيث أبلغه الملك عبدالله رفض السعودية ودول الخليج الدور القطري ضد مصر والداعم لجماعة الإخوان. وطالبه بتغيير هذا الموقف سريعًا، إلّا أن قطر ظلت على موقفها المتصاعد تجاه مصر.

في هذا الوقت بدأت مظاهر التأزم في العلاقة السعودية - القطرية تبدو واضحة للعيان، حملات إعلامية متبادلة، وتصعيد دبلوماسي بين البلدين، بل عندما نسبت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية تصريحات للأمير بندر بن سلطان، رئيس المخابرات السعودية، قال فيها: «إن قطر ليست أكثر من محطة تليفزيونية وثلاثمائة مواطن»، لم يُكذّب الأمير هذه التصريحات، مما أثار غضب الأسرة الحاكمة في قطر.

انتعشت الاتصالات السعودية - الإماراتية - الكويتية مجددًا، وعندما زار الرئيس المصري عدلي منصور دولة الإمارات في الثلاثين من أكتوبر الماضي كان ملف المصالحة القطرية - المصرية حاضرًا، وقد أكد الرئيس عدلي منصور، لقادة الإمارات في هذا الوقت على الثوابت المصرية المعلنة تجاه الموقف القطري، لكنه بارك أي جهود تبذل تضع حدًا للمؤامرات القطرية ضد مصر.

كان الشيخ محمد بن زايد قد تولى تكثيف الاتصالات مع الشيخ تميم بن حمد في هذا الوقت، وأصبحت لديه قناعة أن الأمير يسعى إلى تحقيق المصالحة، لكنه يبحث عن المخرج، خصوصًا بعد أن وصلت إليه رسائل

واضحة بأن المملكة العربية السعودية سوف تطرح اقتراحًا يقضي بطرد قطر من مجلس التعاون الخليجي، ما لم تتوقف عن سياستها العدائية ضد مصر ودعمها للإخوان.

لقد ذكرت بعض المصادر العليمة أن المملكة هددت بمقاطعة اجتماعات مجلس التعاون الخليجي والقمة العربية - الإفريقية التي انعقدت في الكويت يومي 19 و20 نوفمبر 2013، وإخراج قطر من مجلس التعاون نهائيًّا، ما لم تراجع قطر مواقفها.

لقد أخذ الشيخ محمد بن زايد الملف على عاتقه وراح يُجري الاتصالات مجددًا بالشيخ تميم بن حمد، وتم التوصل معه إلى صيغة تمهيدية يمكن أن تضع حدًّا لهذه الأزمة، وقام بإبلاغ المسئولين السعوديين ودول الخليج الأخرى بها.

وفي قمة الكويت في 19 و20 نوفمبر 2013 كانت الجهود قد بلغت ذروتها، وترددت معلومات عن مبادرة إماراتية للمصالحة كان يقودها الشيخ محمد بن زايد، إلَّا أن قمة الكويت شهدت تجسيدًا لهذه المبادرة، فجرى الترتيب لقمة سعودية - كويتية - قطرية، وكانت الإمارات على الخط.

كان الأمير تميم قد طلب من الشيخ محمد بن زايد ومن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد السعي إلى تهدئة الأجواء مع السعودية ودول الخليج الأخرى على خلفية ملف الخلاف المصري - القطري، وتم التوصل في هذا الوقت إلى عقد قمة ثلاثية تسبق قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت.

وبالفعل جاء أمير الكويت مصطحبًا معه أمير قطر في زيارة مفاجئة إلى السعودية في 23 نوفمبر الماضي، وتم عقد القمة الثلاثية بحضور قادة الدول الثلاث.

وفي هذه القمة كان الملك عبدالله بن عبدالعزيز غاضبًا، ووجه اللوم الشديد إلى أمير قطر وعاتبه على دعمه للإخوان وعدائه لمصر، وتساءل عن أسباب شروده بعيدًا عن الموقف الخليجي الموحّد المساند لمصر، وحمّله مسئولية أي تداعيات قد تحدث من دول مجلس التعاون ضد قطر.

حاول أمير قطر في هذا الاجتماع أن يقدم بعض التبريرات لأسباب موقف بلاده، إلَّا أن خادم الحرمين الشريفين قال بصراحة ووضوح: «لقد استمعنا منكم إلى وعود عديدة وتبريرات غير منطقية وأنا هنا أضعك أمام مسئوليتك الخليجية والعروبية»، وتحدث الملك عبد الله مطولًا عن مخطط الإخوان في المنطقة وسعيهم لتنفيذ المخططات التي تستهدف أمن الأمة واستقرارها. وتساءل عن معنى الدعم القطري السياسي والمادي والإعلامي لهذه الجماعة في مواجهة مصر التي ثار شعبها على حكمهم وأسقط نظامهم.

واقترح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في هذا الاجتماع ضرورة التوصل إلى حل سريع قُبيل عقد القمة الخليجية في ديسمبر. وطرح في هذا الاجتماع المبادرة التي أعدها الشيخ محمد بن زايد، التي تقضي بإنهاء الأزمة، إضافة إلى بعض المقترحات الكويتية عليها، وهي تقوم على ثلاث نقاط أساسية:

1- وقف الدعم القطري لجماعة الإخوان ماديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا.

2- وقف الأنشطة العدائية ضد مصر في المحافل الدولية المختلفة، والتوقف عن حملات التحريض التي تقوم بها بعض مراكز الضغط الدولية وشركات العلاقات العامة ضد مصر بدعم وأموال قطرية.

3- مراجعة شاملة لسياسات قناة «الجزيرة» التحريضية ضد مصر والعالم العربي، بما يحقق الدور المهني بعيدًا عن سياسة التحريض وإثارة الفتنة ونشر الأكاذيب.

وفي مقابل ذلك طرحت المبادرة الإماراتية وقف الحرب الإعلامية بين البلدين، والبدء في جهود الوساطة، لإذابة الخلافات في فترة زمنية لا تزيد على ستة أشهر، تعود فيها العلاقات إلى مسارها الطبيعي، على أن تبدأ الإجراءات على الفور.

لقد عرض الملك عبدالله بن عبدالعزيز بحضور عدد كبير من المسئولين السعوديين، في مقدمتهم ولى العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز، الحقائق كاملة أمام أمير قطر وأمير الكويت، والمصير الذي ينتظر المنطقة بأسرها في حال نجاح المؤامرة ضد مصر.

أبدى أمير قطر استعداده للحل والتوصل إلى قرارات حاسمة. وقال إن سياسة بلاده تقوم على المصالحة مع كل الأشقاء العرب، وفي المقدمة منهم مصر.

وهنا اقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز على الحاضرين التوقيع على وثيقة بين السعودية وقطر ويشهد عليها كتابةً أمير الكويت الشيخ صباح

الأحمد. وقد أبدى أمير قطر موافقته على الاقتراح السعودي وبارك ذلك أمير الكويت.

وبالفعل تم إعداد الوثيقة التي وقع عليها الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، وشهد عليها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، وتم تسليم كل طرف نسخة من الوثيقة الموقعة، التي تتضمن في مقدمتها أن يبدي أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة ترحيبه بالجهود المبذولة لإنهاء الخلاف المصري - القطري، بما يتضمن:

1- الموقف من جماعة الإخوان:

تبدي قطر استعدادها للتوقف عن دعم جماعة الإخوان في دورها المعادي لمصر ولمصالح الأمة، والتوقف عن استضافة رموز وأعضاء الجماعة من المحرضين ووقف كل أشكال الدعم إليها والالتزام بالموقف الخليجي من هذه الجماعة، والإعلان بشكل صريح عن رفض مخططاتها وإرهابها ومحاولاتها تقويض السلطة في مصر وغيرها من البلدان العربية. وكذلك وضع حد لتصريحات الشخصيات الناطقة باسمها في قطر.

2- قناة «الجزيرة»:

تلتزم قطر بمراجعة سياسة قناة «الجزيرة» ووقف دورها التحريضي في إثارة الخلافات والمشاكل وتبني نهج الإخوان وادعاءاتهم، ليس ضد مصر فحسب، بل ضد دول الخليج والعالم العربي بأسره، مع التوقف عن استضافة الشخصيات المحرضة على الفتن والداعية لأفكار التطرف وإلزام القناة بالالتزام بالمعايير المهنية، خصوصًا قناة «الجزيرة مباشر مصر».

3- مصر:

تلتزم قطر بمراجعة سياستها الخارجية مع مصر والتوقف عن أي تحركات دولية معادية للنظام الجديد في مصر والاعتراف به، وكذلك دعم خارطة الطريق المصرية والعمل على مساندة مصر في المحافل الإقليمية والدولية، وضمان التنسيق المشترك بين البلدين في كل المجالات، بما يحقق عودة العلاقات إلى مسارها الطبيعي.

4- تؤكد الوثيقة التزام دول الخليج بالتواصل مع مصر لضمان وقف الحرب الإعلامية بين البلدين، والتراجع عن طرد السفير القطري من مصر ومنح دول الخليج الفرصة لإنهاء هذه الأزمة.

5- تبدأ إجراءات التنفيذ التدريجي من تاريخ توقيع هذه الوثيقة في 23 نوفمبر 2013، على أن تجري المصالحة النهائية بين مصر وقطر وبحضور عدد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي في مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخه.

لقد جرى التكتم على هذه التفاصيل، وتم إبلاغ مصر رسميًّا بها في أعقاب توقيع الوثيقة مباشرة، وهو ما دفع الدبلوماسية المصرية إلى التراجع عن قرار طرد السفير القطري، وإجراءات أخرى لم يُعلن عنها، وفي المقابل شجّعت قطر على تفكيك اتحاد علماء المسلمين، وتم سحب الثقة من الشيخ يوسف القرضاوي، الذي قيل إن الحكومة القطرية طلبت منه التوقف عن التحريض ضد مصر وضد الجيش المصري.

بعد فترة من التلكؤ وعدم الالتزام، صعدت دول الخليج من الموقف، وقامت السعودية والإمارات والبحرين بسحب السفراء من قطر في 4

مـارس 2014، وذلك بسبب عدم التزام الحكومة القطريـة باتفاق الرياض وانتهاكها لميثاق دول مجلس التعاون الخليجي.

وأمام شعور قطر بالعزلة وحدوث أزمة كبرى داخل الأسرة الحاكمة لم يكن أمام أمير قطر من خيار سوى الاستجابة للوساطة الكويتية.

لقد صدرت خلال شهر أبريل 2014 تصريحات عن مسئولين خليجيين، أكـدت قرب التوصل إلى اتفاق بين دول مجلـس التعاون الخليجي ودولة قطر ينهي الأزمة المتصاعدة مع الحكومة القطرية.

وخـلال الاتصالات العلنية والسـرية التي قامت بهـا الكويت وأطراف أخـرى مـع حكومة قطر، تـم التوصل إلى الصيغـة التي أعلـن عنها، والتي تمهـد الطريق حـال الالتزام بها لعودة السـفراء الخليجيين إلى الدوحة مرة أخرى.

لقـد تضمـن البيان الصـادر عـن وزراء دول مجلس التعـاون الخليجي الستة مساء الخميس 17 أبريل 2014 عدة بنود أبرزها:

- الموافقة على آلية تنفيذ وثيقة الرياض التي تستند إلى المبادئ الواردة في النظام الأساسـي لـدول مجلس التعاون الخليجي، وهـو ما يعني توقف قطر عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها.
- تبني الآليات التي تكفل السير في إطار جماعي دون أن تؤثر سياسات أي من دول المجلس على مصالح وأمن واستقرار دوله الأخرى.
- التأكيد على أن ما تم التوصل إليه بين دول المجلس يمثل إنجازًا تاريخيًا، ويفتح المجال للانتقال إلى آفاق أكثر أمنًا واستقرارًا لتهيئة دول المجلس لمواجهة التحديات في إطار كيان قوي مستقل.

- الإشـادة بالـدور الـذي قامت بـه الكويت بقيادة صاحب السـمو الشـيخ صبـاح الأحمد الجابر الصبـاح للوصول إلى هذه النتائـج، مع تأكيدهم على أهمية التنفيذ الدقيق لما تم الالتزام به للمحافظة على المكتسـبات والإنجازات التي تحققت بمـا يكفل تجاوز العقبات والتحديات ويلبي آمال وتطلعات الدول الأعضاء.

لقـد تسـاءل الكثيرون في أعقاب هـذا البيان، ما الـذي جرى من خلف سـتار؟ وما النتائج التي تـم التوصل إليها، والتي دفعت بـدول الخليج إلى القول بنجاح الوساطة وانتهاء الأزمة؟

وفقًـا لمصـادر خليجية عليمة، فإن أمير الكويـت الذي حصل في وقت سـابق على تفويض من دول الخليج للقيام بمهمة الوسـاطة، اسـتطاع عبر اتصالات مكثفة ولقاءات كثيرة أن يتوصل مع أمير قطر إلى عدد من النتائج المهمـة التي أفضت إلى الالتزام بتنفيذ بنـود وثيقة الرياض الموقعة في 23 نوفمبر، ومن أبرزها:

1- التـزام قطـر بالتوقـف عن التدخـل في الشـئون الداخليـة لأي من دول الخليـج والدول الأخـرى، بما يتعارض مع ميثـاق دول المجلس، وبما يهدد أمن وسيادة وسلامة هذه البلدان.

2- أن تقوم قطر خلال فترة لا تزيد على شهرين بإبعاد جميع العناصر المعادية لـدول المجلس والدول الأخرى والمطلوبة قضائيًّا، بعيدًا عن الأراضي القطريـة، وتـم الاتفـاق في ضوء ذلـك على إبعاد شـخصيات بعينها من بينهم 5 شـخصيات إماراتية وثلاثة سـعوديين وبعـض العناصر الحوثية

المعادية للسياسة السعودية واليمنية، وأيضًا بعض الرموز الشيعية التي تعمل على القيام بدور معادٍ وتحريضي ضد مملكة البحرين.

3- إبعاد عدد من رموز جماعة الإخوان والمطلوبين للعدالة من قِبل القضاء المصري، في حال رفض قطر تسليمهم إلى مصر.

4- منع العناصر التحريضية الداعية إلى العنف والإرهاب من الظهور على شاشة الإعلام القطري ووسائله المختلفة، مع إلزام قناة «الجزيرة» وغيرها باتباع سياسة مهنية بعيدة عن أساليب الإثارة والتحريض.

5- وقف بعض الرموز الدينية المقيمة في قطر من استخدام منابر المساجد ووسائل الإعلام القطرية المختلفة في التحريض ضد دول الخليج والدول الأخرى بما يؤثر على أمن وسلامة هذه الدول.

6- وقف الدعم المادي وجميع أشكال الدعم الأخرى إلى جماعة الإخوان والعناصر المتطرفة الأخرى، والتعامل مع هذه الجماعة باعتبارها جماعة مناوئة لا هدف لها سوى زعزعة الاستقرار في مصر والدول العربية الأخرى، واتخاذ الإجراءات العلنية الكفيلة بإنهاء العلاقة التي تربط بين قطر وهذه الجماعات.

7- التوقف عن التحريض ضد مصر لدى دول العالم، وتجنب وصف ما شهدته بأنه انقلاب عسكري، واحترام إرادة المصريين في اختيار نظامهم الوطني، ووقف الحملة الإعلامية القطرية ضد المشير السيسي المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية والالتزام بسياسة الحياد بين المرشحين.

8- التأكيد على ضرورة الالتزام بكل ما جرى الاتفاق عليه في وثيقة الرياض الموقعة في 23 نوفمبر 2013 وتفعيل بنودها من خلال آليات محددة بمتابعة شخصية من أمير قطر، بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

9- تؤكد دول مجلس التعاون على ترحيبها بالتعهدات القطرية لتنفيذ وثيقة الرياض في إطار جدول زمني محدد، (وفي الوقت نفسه تلتزم كل من المملكة العربية السعودية والإمارات ومملكة البحرين بعودة سفرائها إلى الدوحة في أقرب وقت ممكن).

كانت تلك هي النقاط الأساسية التي جرى الاتفاق عليها في إطار الجهود التي بذلها أمير الكويت بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وقطر من ناحية أخرى.

من هنا كانت الدعوة إلى عقد اجتماع وزراء خارجية دول المجلس مساء الخميس 17 إبريل 2014 لوضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ، وقد بارك قادة دول المجلس هذا الاتفاق، ووافقوا على المسودة التي قدمها أمير الكويت التي تتضمن الإجراءات والآليات والجدول الزمني للتنفيذ.

لم يأبه المصريون كثيرًا بمضمون ما أعلن عنه، فالثقة باتت مفقودة بين الشارع وبين حكومة قطر، لم يصدق الناس أن تقبل قطر بالتخلي عن هذا المخطط، خصوصًا بعد أن تورطت فيه حتى النخاع.

أمريكا تراجع موقفها

كانت الزيارة التي قام بها اللواء محمد التهامي، مدير المخابرات العامة المصريـة، إلـى واشـنطن في شـهر إبريل 2014 مـن الأهمية بمـكان لأنها نجحـت ومن بعدهـا زيارة وزير الخارجية نبيل فهمـي في توضيح الصورة وإزالة العديد من المعوقات.

لقد اسـتطاع مديـر المخابرات العامة المصرية، خـلال زيارته المفاجئة لواشنطن، قلب موازين المعادلة الأمريكية، وتصحيح الكثير من المعلومات المغلوطـة التي تعترض عودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية قبل الثالث من يوليـو 2013، والتي تجسـدت أولـى نتائجها في موافقـة الإدارة الأمريكية على تسـليم صفقة طائرات الأباتشـي، البالغ عددها عشـر طائرات، كانت واشنطن قد أوقفت توريدها إلى مصر في وقت سابق.

لقد عـرض التهامي خلال لقاءاتـه بمسـئولي الإدارة الأمريكية، حقيقة الأوضاع في مصر، فضح ممارسـات الإخوان واعتمادهم للعنف كوسـيلة لإفسـاد خارطـة الطريـق، وتحالفهم مـع التنظيمات الإرهابية بشـكل بات يهدد اسـتقرار منطقة الشـرق الأوسـط وليس مصر فقط، كما كشـف مدير المخابرات عن أسباب الغضب المصري من المواقف الأمريكية وما قامت به من تصرفات أساءت لصورة مصر أمام العالم.

التقى اللواء التهامي، خلال زيارته المفاجئة، بالعديد من مسئولي أجهزة الاستخبارات والأمن في الولايات المتحدة، إلَّا أن لقاءه الأهم كان مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، والذي تركز حول التطورات الراهنة على الساحة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الأمريكية.

لقد عرض مدير المخابرات العامة على كيري تفصيلات الموقف الراهن في مصر مؤكدًا أن الإدارة الانتقالية مصممة على الالتزام بخارطة الطريق، والتي تم إنجاز خطوتها الأولي، والمتمثلة في إنجاز الدستور والاستفتاء عليه، وقال «إنه يتم الآن الإعداد لإتمام الخطوة الثانية التي تقضي بإجراء انتخابات رئاسية، المقرر إجراؤها في نهاية مايو المقبل»، على أن يتبعها فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب في موعد أقصاه السابع عشر من يوليو.

وأوضح اللواء التهامي لوزير الخارجية الأمريكي، أن الإدارة الأمريكية أساءت، منذ البداية فهم ثورة الشعب المصري في الثلاثين من يونيه التي عبرت عن رفضه لحكم جماعة الإخوان، التي أساءت إلى جميع القيم والثوابت الوطنية والمجتمعية، وسعت إلى إحداث الانقسام، وتذكية الخطاب الطائفي، وعملت على تفكيك مؤسسات الدولة وإقصاء كل القوى الأخرى.

وكشف أن انحياز الجيش المصري لهذه الثورة التي خرج فيها أكثر من 30 مليون مصرى كان أمرًا طبيعيًّا، وجاء وفقًا لمسئولياته التي حددها الدستور القائم في هذا الوقت، بدور الجيش المصري في حفظ الأمن والاستقرار وحماية الدولة من الانهيار، لافتًا إلى أنه لولا تدخل الجيش

لدخلت البلاد مرحلة الفوضى العارمة التي كانت ستؤدي حتما إلى الحرب الأهلية وشيوع حالة من عدم الاستقرار في البلاد.

وأكد اللواء التهامي، أن المجلس العسكري برئاسة المشير عبد الفتاح السيسي، رفض اقتراحات عديدة بتولي السلطة لفترة انتقالية، والتزم بما تعهد به، من عدم التدخل في الشأن السياسي، ولذلك حرص على تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، الذي تشاور مع القوى المدنية لتشكيل حكومة انتقالية تدير الأمور في البلاد.

وأشار مدير المخابرات، إلى أن بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي حدد خارطة الطريق في الثالث من يوليو 2013 جاء بناء على مشاورات مع قوى المجتمع المدني، التي اتفقت فيما بينها على هذه الخارطة وعلى البيان الصادر في هذا الوقت، وتعهد البيان بالمضي في خارطة الطريق في مواقيت محددة، يتم الالتزام بها في الوقت الحالي، مشدِّدًا على أن البيان لم يتضمن إقصاءً لأي من القوى السياسية، بل وجه الدعوة للجميع بما فيهم حزب «الحرية والعدالة» الذراع السياسية لجماعة الإخوان إلَّا أن الجماعة رفضت الحضور أو المشاركة، بل راحت تستخدم الإرهاب وسيلة بدلًا من الحوار.

وأضاف اللواء التهامي، إن استخدام جماعة الإخوان للعنف والإرهاب والتنسيق مع التنظيمات المتطرفة ومن بينها تنظيم القاعدة، أمر يمثل خطورة على أمن المنطقة كلها واستقرارها، وليس على مصر فقط، كما أن ذلك من شأنه أن يقود إلى ضرب المصالح الأمريكية والأجنبية بهدف تحريض المجتمع الدولي ضد مصر.

وأوضح مدير المخابرات لكيري، أن رفض الإدارة الأمريكية في وقت سابق إرسال دفعة طائرات «الأباتشى» وغيرها من الأسلحة المتعاقد عليها في وقت سابق لا يمثل إخلالا بالتعاقدات «المصرية الأمريكية» فقط، وإنما يعطي رسالة لجميع بلدان المنطقة بأن الولايات المتحدة أصبحت تدعم الإرهاب لحساب تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد، وهو الأمر الذي أثار مخاوف جميع أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وقال: إن سياسات أمريكا خلال الآونة الأخيرة وتحالفها مع جماعة الإخوان ودعمها للفوضى في عدد من البلدان العربية سوف يقود إلى كراهية شعبية كبرى في المنطقة ضد السياسة الأمريكية، وهو ما سينعكس على مصالح أمريكا وتأمين منابع النفط في المنطقة وهو أمر سوف يمتد حتمًا إلى جميع الدول الأخرى في المنطقة.

وقال اللواء التهامي: «إنه رغم المواقف الأمريكية التي أساءت لصورة مصر في الخارج على غير حقيقة الواقع، فإن القاهرة لا تزال حريصة على علاقاتها مع الولايات المتحدة، وفقا لمبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية والحرص على المصالح المشتركة»، مضيفًا «إن مصر ترحب بكل الضمانات والمعايير الدولية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وأن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وافقت على حق مراقبة المنظمات المحلية والدولية، ووقعت اتفاقًا مع دول الاتحاد الأوروبى وغيره للرقابة على الانتخابات الرئاسية القادمة».

وبعد استماع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، إلى رؤية مدير المخابرات العامة المصرية، اللواء محمد التهامي، أبدى عددًا من

الملاحظات كان أبرزها أن الولايات المتحدة حريصة على علاقاتها مع مصر لما تمثله مصر من وزن كبير في المنطقة، وأيضًا لأن علاقات واشنطن بالقاهرة كانت دائمًا متميزة رغم الكثير من المشاكل والعقبات التي اعترضتها.

وأكد كيري، أن الإدارة الأمريكية الحالية حريصة على أمن واستقرار مصر، وأن الحديث عن دعم واشنطن لجماعة الإخوان أو العنف الذي تمارسه عناصرها ضد مؤسسات الدولة وضد المواطنين المسالمين، غير صحيح، وسبق أن أدانت الخارجية الأمريكية أعمال العنف والإرهاب من هذه الجماعة أكثر من مرة.

وأوضح أن حرص الإدارة الأمريكية على عدم إقصاء أي من القوى السياسية الموجودة على الساحة، لا يعني دعمها للإرهاب الذي تمارسه بعض هذه القوى، مشددًا على حرص الولايات المتحدة على مبدأ الحوار بديلًا من العنف والإقصاء، كوسيلة لحل المشاكل، وقال: «سبق أن أبدينا رفضنا لمنهج جماعة الإخوان وإصرار الرئيس السابق محمد مرسي على عدم الاستجابة لمطالب الشعب أكثر من مرة».

وأشار كيري، إلى أن ما يزعج الإدارة الأمريكية هو وجود حالات صارخة للاعتداء على حقوق الإنسان، وحبس العديد من النشطاء السياسيين وإغلاق قنوات تليفزيونية، إضافة إلى مصادرة بعض الصحف والقبض على عدد من الصحفيين، وقال إن واشنطن أبدت انزعاجها من استمرار الحكومة الحالية في انتهاك حقوق الإنسان، إلَّا أن ذلك لا يعني وقف المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر، وقال «لقد أبلغت إدارة

الرئيس أوباما، وأيضًا اللجنة الفرعية للمخصصات بمجلس النواب الموافقة على تسليم مصر 10 طائرات أباتشي كبداية وفقًا للاتفاق السابق والمبرم مع حكومتكم».

وشدد كيري، على أن السياسة الأمريكية لا تهدف إلى شيوع الفوضى في المنطقة، لكنها ترفض الاستبداد ومصادرة الحريات، وهذا هو السبب الأساسي الذي دعا إدارة الرئيس أوباما إلى تأييد ثورات الربيع العربي، لكننا أكدنا أكثر من مرة أن الديمقراطية لا تُبْنَى إلَّا في وجود الاستقرار والتنمية الاجتماعية، وقال: «أتمنى أن تكون زيارة وزير الخارجية السيد نبيل فهمي كاشفة للكثير من الحقائق بيننا، فنحن نهدف إلى بناء علاقات قوية في الفترة المقبلة».

وعلق اللواء التهامي، على حديث كيري بالقول: «لكن هناك إشارات غير مقبولة من عناصر داخل الإدارة الأمريكية، تمثل تدخلًا في الشأن الداخلي المصري، وهذا أمر مرفوض» وهو ما نفاه كيري، قائلًا: «لقد صدرت تصريحات عنا تؤكد احترام خيار الشعب المصري، كما أننا سوف نحترم اختياره في الانتخابات الرئاسية، ونحن ليس لدينا أي موقف من المشير السيسي وستتعامل معه حال فوزه في الانتخابات الرئاسية، ولكن أريد أن أشكو لك الحملات التي يشنها الإعلام المصري ضد الإدارة الأمريكية، وضد الولايات المتحدة، نحن نحترم حرية الرأي ولكننا نرفض التحريض»، وجاء رد اللواء التهامي: «أنا لا أشكو الإعلام الأمريكي، ولكن أطلب قدرًا من الموضوعية ونشر الحقائق وتوخي الصدق فيما يتم نشره أو إذاعته».

كان ذلـك هو مضمون الحوار الذي جرى بيـن مدير المخابرات العامة وبين وزير الخارجية الأمريكي، وكانت النتائج مرضية للجانبين.

غير أن زيارة وزير الخارجية المصري نبيل فهمي والتي استمرت لنحو أسبوع مـن الخميـس 23 أبريل وحتي الخميـس 1 مايـو 2014، وقد التقي الوزيـر المصري بـكل من وزيـر الخارجيـة الأمريكي جون كيـري ووزير الدفاع تشـاك هيجل ومستشـارة الأمن والقومي الأمريكي سـوزان رايس، وغيرهم من كبار المسئولين الأمريكيين ونواب الكونجرس.

وقـد أصدرت الخارجيـة المصرية بيانًا في ختام الزيـارة أكدت فيه أنها لمسـت اهتمامًا أمريكيًّا كاملًا بالتشـاور مـع القيادة الجديـدة المنتخبة في أقرب فرصة ممكنة وفور إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقـد أكدت الخارجية أنه تم الاتفاق على مراجعة برنامج المسـاعدات وأسـاليب تطويرها، خصوصًا في الشق الاقتصادي وضمان استقرارها في المجال العسكري والأمني.

وكان أبـرز مـا تضمنه هذا البيان هو أنه تم الاتفـاق الكامل بين الطرفين علـى خطـورة ملـف الإرهـاب والتعـاون الأمريكـي الكامل مـع مصر في مواجهتـه، وتأكيـد الجانب الأمريكي على أعلى مسـتوى بأنـه لا توجد أية مؤامـرات على مصـر، وأن الولايـات المتحدة حريصـة كل الحرص على نجاح عملية التحول الديمقراطي بها.

كان ذلك يعني أن واشنطن بدأت تراجع موقفها وأنها أدركت أن رهانها على الإخوان قد فشـل، وأنه مع نجاح مصر في المضي نحو إنجاز خارطة الطريق، لم يعد أمامها من خيار آخر.

لـم يكـن الموقف الأمريكي الجديـد هو نتاج مراجعـة ذاتية من الإدارة الأمريكية التي شـعرت بخطورة موقفها الناجم عن دعمها للإخوان، وإنما بالتأكيـد كان لنجـاح مصـر في إفشـال العديـد من خطط الإخـوان الفضل الأساسـي في ذلـك إلَّا أن موقف دول الخليج والمواجهـة التي فوجئ بها الرئيـس أوبامـا خـلال زيارته يوم 29 مـارس 2014 إلى السـعودية كان لها أيضًا دورها في هذا التغيير الذي طرأ على الموقف الأمريكي.

كان أوباما قد تَلَقَّى قبيل زيارته إلى الرياض ثلاثة تقارير مهمة من دوائر الــ «سـي.آي.إيه» ووزارة الخارجية وجهـاز الأمن القومـي طالبته جميعًا بتأجيل زيارته إلى المملكة العربية السعودية.

لقـد جـاءت هـذه النصيحـة بعـد أن توصلت هـذه الجهات إلـى قناعة مطلقة تشير إلى وجود مخاوف حقيقية من أن الزيارة قد لا تحقق الأهداف المرجـوة منهـا، خصوصًـا أن جميع المؤشـرات تؤكـد تراجع ثقـة القيادة السـعودية فـي الإدارة الأمريكيـة ومواقفهـا المتناقضة وتحالفاتهـا المريبة وانقلابها على ثوابت السياسـة الخارجية الأمريكية، لا سـيما ما يتعلق منها بتيار الإسـلام السياسـي، وتحديدًا جماعة الإخوان وكذلك الحال بالنسبة للموقف الأمريكي من إيران تحديدًا.

كانـت الجهـات الأمريكيـة الثلاث تـرى أن الأوضاع غير مهيـأة لزيارة «أوبامـا» للسـعودية، بعـد تجاهـل الإدارة الأمريكية للمخاوف السـعودية من تطورات الأوضاع في مصر وسـوريا وإيران، عندما عُرض التقرير على الرئيـس الأمريكي وقُدمت المبررات التـي تطالب بالتأجيل، أصر «أوباما»

على إتمام الزيارة في موعدها، ظنًا منه أنه قادر على تبديد الغيوم التي باتت تحلق في سماء العلاقة بين البلدين.

وقبيل أن يصل «أوباما» إلى الرياض في الموعد المحدد كانت القيادة السعودية قد بعثت بأكثر من رسالة مسبقة إلى واشنطن.

كانت الرسالة الأولى: هي الموقف من تطورات الأوضاع في مصر، وتأييد المملكة لثورة الشعب المصري في مواجهة حكم الإخوان، وفي هذا أبلغت الخارجية السعودية إدارة «أوباما» بأن الموقف السعودي من الأوضاع الجديدة في مصر هو موقف مبدئي يتسق مع قناعات المملكة ورفضها لحكم «الإخوان» التي صنفتها بأنها جماعة إرهابية، وقال مسئولون سعوديون لمن فاتحهم من الإدارة الأمريكية في هذا الأمر قبيل زيارة الرئيس «أوباما» كيف تسمح واشنطن لنفسها بأن تدعم طرفًا غير شرعي ويمارس العنف والإرهاب وتتجاهل إرادة الشعب المصري، ثم تأتي لتلوم علينا الوقوف مع مصر قيادة وشعبًا؟ وهو أمر ترى فيه السعودية تدعيمًا لإرادة المصريين وحماية للأمن القومي العربي من مخاطر التهديدات التي تسعى إلى ضرب ثوابت الأمة وتغيير خريطتها السياسية والجغرافية.

كانت الرسالة الثانية هي رسالة استباقية تمثلت في سحب السفير السعودى من قطر، إلى جانب قيام دولتين أخريين بسحب سفيريهما وهما دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وكانت الخطوة تعني رسالة تقول إنكم إذا كنتم تراهنون على دور مهم قيادي أو مستقل لقطر في دول الخليج فنحن سنتصدى بكل حسم وقوة لهذا المخطط.

كان خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولا يزال على قناعة بأن الدور القطري يجري وفق سيناريو أمريكي متفق عليه مع قطر، وأن زيارة «أوباما» لم تكن تهدف كما يردد البعض إلى تأكيد الدور التاريخي للسعودية كزعيمة للخليج وإنما بهدف إنهاء الأزمة مع قطر، وفتح الطريق أمام المزيد من دعم الدور القطري التآمري على حساب دور المملكة والدول الأخرى، التي باتت مستهدفة من وراء هذا الدور.

لقد سبق للإدارة الأمريكية أن طمأنت في وقت سابق القيادة السعودية بأن ما شهدته قطر من تغييرات أخيرة في نهاية يونيو من عام 2013 كان تلبية لطلب شخصي من الملك عبدالله بذهاب «الحمدين»، حمد بن خليفة آل ثان أمير قطر السابق، وحمد بن جاسم بن جبر آل ثان رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق، إلّا أن القيادة السعودية أدركت يقينًا أن هذه الرسالة لا صحة لها، بدليل أن ملفات السياسة القطرية لا تزال كما هي ودون أي تغيير في عهد الأمير الجديد تميم بن حمد آل ثان، بل على العكس فإن القيادة القطرية الجديدة راحت تتدخل بشكل مباشر وعدائي في الشئون الداخلية السعودية ودول الخليج الأخرى، وهو أمر أثار انزعاج القيادة السعودية التي رأت عن يقين أنه لا بد من وقفة حاسمة تعيد قطر إلى حجمها الحقيقى، وأن واشنطن يجب أن تدرك الرسالة ومعناها.

وكانت الرسالة الثالثة التي وجهتها القيادة السعودية لإدارة «أوباما» تتعلق بالموقف من جماعة «الإخوان» الإرهابية.

لقد أصدر خادم الحرمين الشريفين قرارًا تاريخيًّا تم سريانه والعمل به في التاسع من مارس 2014، يعتبر أن جماعة الإخوان جماعة إرهابية

محظورة، وكانت الرسالة السعودية تقول في ذلك للأمريكيين إن حلفاءكم الجدد الذين تسـخرونهم لإجراء تغييرات كبيرة في المنطقة، خصوصًا في دول الخليـج هـم أعداؤنا، ودعمهم يعنـي الانقلاب علينـا، وإننا قد فهمنا سياستكم في المنطقة ولا داعي لمزيد من الخداع ومحاولة الاستغباء!

لقـد فوجئ الأمريكيون بالخطوة السـعودية الجريئـة خصوصًا أن هناك علاقـة تاريخيـة كبيـرة وقديمة تربط بيـن الإخوان والحكومات السـعودية المتعاقبـة، وهـو علـى عكس مـا كان يظـن الأمريكيـون من أن السـعودية لا يمكنهـا أن تضحي بجسـور التواصل بينها وبين الإخـوان، خصوصًا أن جزءًا كبيرًا من تمويل الإخوان يتم من خلال جمعيات ومؤسسات سعودية تعمل تحت سمع وبصر القيادة السعودية.

وخـلال الزيـارة حـذَّر خادم الحرميـن الشـريفين الرئيـس «أوباما» من خطـورة المواقف التي تتبناهـا الإدارة الأمريكية، لا سـيما دعمها لجماعة الإخوان الإرهابية والتحريض ضد مصر، وأكد له أن المشاكل التي تتعرض لها مصر ما كان لها أن تحدث لولا دعم واشنطن لجماعة الإخوان، ومنحها ملاذًا آمنًا في العديد من المناطق.

وعندما طلب خادم الحرمين الشـريفين مـن «أوباما» عدم الوقوف أمام خيار الشـعب المصـري في اختيار رئيسـه كان رد «أوبامـا» بالإيجاب، إلَّا أن السـعودية أدركت أنه طالما ظلت واشـنطن تحتضـن الإخوان وترفض اعتبارهـم جماعة إرهابية، فسـيبقى الموقف من القاهـرة كما هو، وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية الأخرى.

وعندما غادر أوباما السعودية عائدًا إلى بلاده كان على يقين بأن استمرار السياسـة الأمريكية في احتضانها لجماعة الإخوان وعدائها المستحكم من مصر حتمًا سـيقود تدريجيًّا إلى إنهيار العلاقة بين واشـنطن ودول الخليج تحديدًا، لذلك عندما قام مدير المخابرات العامة ووزير الخارجية المصري بزيارة إلى واشنطن وجدا الأجواء مهيأة لمراجعة الموقف.

استعادة الدولة

في منتصف أغسطس 2013، نشرت مجلة «نيوزويك» الأمريكية تقريرًا مطولًا عن المشير عبد الفتاح السيسي وصفته فيه بـ«الجنرال الهادئ»، وقالت «إن مصر صار لديها رجل قوي جديد بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي، وأن صوره انتشرت بين أيدي المصريين وفي كل مكان، أكثر من الهدايا السياحية التذكارية لـ «أبو الهول».

وقالت النيوزويك: «إن شخصية السيسي مبهمة تمامًا مثل نظارته الشمسية الداكنة، وكثيرًا ما تتم مقارنته بالزعيم ذي الشخصية الكارزمية جمال عبدالناصر».

ويشير الدكتور «ستيفي جيراس» الأستاذ بجامعة بنسلفانيا الأمريكية والتي درس فيها عبد الفتاح السيسي «إلى أن السيسي شخص ودود ومتدين غير متشدد ولكنه يفضل العزلة ويؤمن بمبادئه وأنه كان حريصًا أثناء وجوده بالولايات المتحدة على أن يصحح المنظور الأمريكي عن العرب والمسلمين».

إن كل من اقترب من المشير السيسي يدرك تمامًا أن هذا الرجل يمتلك من الثوابت والمبادئ والخبرة ما يؤهله لقيادة مصر في هذا الظرف التاريخي

المعقد، فالرجل أثبت بمواقفه قدرته على إدارة الصراع بشكل يحقق إنجاز الأهداف المرجوة بأقل قدر من الخسائر، حيث كان طرفًا فاعلًا في إدارة الأزمة التي شهدتها البلاد منذ الخامس والعشرين من يناير وحتي تاريخ ترشحه لرئاسة الجمهورية.

وخلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الذكري الثالثة لثورة الخامس والعشرين من يناير، كان الإخوان قد وضعوا خطة حشدوا لها جميع الإمكانات، وكان الهدف هو إسقاط النظام وإسقاط الدولة.

تضمنت الخطة في هذا الوقت خمسة سيناريوهات أساسية هي:

1- سيناريو الثورة الكاملة لإسقاط النظام: وفي هذا تم طرح عدد من الخطوات تتضمن استغلال المحاكمات ضد قادة الإخوان للقيام بمزيد من الاحتجاجات واحتلال الميادين الرئيسية ومواجهة التحديات التي تعترض طريق الحراك الإخواني على الأرض.

2- السيناريو الثاني: ويتناول المبادرات السياسية والحل السياسي.. وفيه يشير الإخوان إلى استمرار الأزمة وعدم نجاح أي من الطرفين في الحسم في ظل استمرار هذه الحالة، مما سيؤدي لانطلاق مبادرات ودعوات المصالحة التي تتدخل فيها أطراف دولية وإقليمية.

وقد طرح الإخوان في ظل هذا السيناريو سقفًا للتفاوض يؤكد على أن الحد الأدنى للمشاركة في الحل السياسي يجب أن يتم في إطار مما يسمى بضمانات استعادة المسار الديمقراطي وحماية الحراك الثوري مما يسمونه بقمع الدولة الأمنية.

3- السيناريو الثالث: ويحمل عنوان «الثورة الديمقراطية واستعادة المسار الديمقراطي»، وفي هذا ترى الجماعة أن الوصول إلى مرحلة الاستفتاء على الدستور سوف يفرض تحديًا ضخمًا على الأطراف الأساسية في الأزمة المصرية، مما سيضع تحديًا على الأطراف المختلفة سواء السلطة الانتقالية أو الإخوان أو القوى الشبابية والغرب.

ويتناول هذا السيناريو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفي هذا تطرح الجماعة إشكالية الانتخابات الرئاسية، مأزق السلطة برأسين، ويرون أن أزمة الانتخابات الرئاسية سوف تطرح خيارات عديدة سواء حال ترشيح السيسي أو ترشيح آخرين.

4- السيناريو الرابع: ويتحدث عن ثورة الجياع وتداعيات الأزمة الاقتصادية، وفي هذا تحدث الإخوان عن الوضع الاقتصادي المتردي، وتوقعوا أن تخلق الأزمة فئات جديدة معارضة للنظام مما يهدد بثورة جياع تحرق الأخضر واليابس.

5- السيناريو الخامس: وهو يتحدث عن سيناريو الثورة المسلحة والحرب الأهلية على نفس النسق السوري، وقد أشار المخطط إلى أن هذا السيناريو سوف يمثل المرحلة الأخيرة حال فشل خيارات الثورة التقليدية واستعادة المسار الديمقراطي والحل التفاوضي.

كانت تلك هي عناوين السيناريوهات الخمسة التي سعت جماعة الإخوان إلى تحقيقها على أرض الواقع في الفترة الماضية، إلَّا أن ما كان يسميه محمد مرسي بـ«الدولة العميقة» وفي مقدمتها الجيش والشرطة

والأجهـزة الأمنيـة نجحت في كسـر المخطط وإفشـاله، رغـم المؤامرات والدعـم الدولـي والإقليمـي الـذي حصلـت عليـه الجماعـة طيلـة الفترة الماضية.

مـن هنا يمكن القـول إن الجماعة لـم تحقق من الناحيـة العملية أيًا من أهدافها طيلة الفترة الماضية، بل إن كشف مخططها أمام الجميع وارتكابها لجرائم عنف وإرهاب ضد مؤسسات الدولة وضد المواطنين على السواء، دفع الشـعب المصري إلى أن يواجه الجماعة في الشـوارع والميادين، مما تسبب في انحسـار المظاهرات العارمة التي بدأت مـع انحياز الجيش إلى ثورة الشعب المصري في الثالث من يوليو 2013.

لقـد تحـدث المشـير السيسـي فـي خطابـه الـذي أعلـن فيـه ترشـحه لانتخابات رئاسـة الجمهورية في السادس والعشرين من مارس 2014 عن إعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة، ورد الاعتبار إليها، وضمن ذلك في إطار خطوات متعددة يراها تمثل تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، وهي كلها أمور تكشـف النقـاب عن أن برنامج السيسـي يضع في أولوياته اسـتكمال مهمة استعادة الدولة المصرية، بتحقيق أمنها واستقرارها وإعادة بنائها بما يحقق حالة من الرضا المجتمعي، تنهي المخطط الذي اسـتهدف إسـقاط مصر باعتبارها الجائزة الكبرى بعد الفوضى التي عمت العديد من البلدان العربية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه، هل يمتلك السيسي عصًا سحرية تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة منه، ولا يلقي مصير ما لقيه سابقوه!!

لقد رد السيسي بنفسه على هذا التساؤل في لقائه مع الإعلاميين يوم 2 مايو 2014، عندما قال: «نعم أمتلك عصا سحرية اسمها «إرادة الشعب المصري»والذي هو قادر على الصمود وتحقيق المستحيل إذا ما وثق في قيادته».

وهكذا راح عبر أحاديث مطولة شهدتها مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية يبعث بالأمل من جديد وأن يدفع الجميع إلى الاصطفاف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصًا أنه حذر من أن ضياع الدولة لن يمكِّن أحدًا من استردادها مرة أخرى.

إن المتغيرات التي شهدتها الساحة المصرية والعربية والإقليمية والدولية في الفترة الماضية جاءت إيجابية إلى حد كبير، بما يدفع إلى الانتقال للمرحلة النهائية وإنجاز ما تبقى من خارطة الطريق، وإعادة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة.

الإخوان فقدوا ظهيرهم الشعبي وانكشفت مخططاتهم وخياناتهم للوطن، أصبحوا جماعة إرهابية محظورة في العديد من البلدان العربية والأجنبية.

قطر بدأت تراجع موقفها بعد القرارات الأخيرة الصادرة من مجلس التعاون الخليجي، وسوريا بدأت تستعيد قوتها وتجهض المخطط، ومؤامرة ما يسمى بـ«الربيع العربي» الذي سعى إلى اختطاف واستغلال المشاعر الجماهيرية وسخطها على الأوضاع السائدة، بدأت تتكشف بدليل ما حدث في الجزائر، عندما جرى إعادة انتخاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة للمرة الرابعة وبنسبة تصل إلى 80% من مجموع الأصوات.

أما الإدارة الأمريكية فقد بدأت تراجع نفسها، وتدرك أن دعمها لجماعة الإخـوان وعناصر القاعدة المرتبطة بها لن يجر عليها إلَّا المزيد من البلاء، ويهـدد مصالحهـا في الصميم، رغـم أنها كانت الداعم الأساسـي لوصول هذه الجماعة إلى سدة الحكم في العديد من البلدان العربية تحديدًا.

وكانـت التطـورات التـي شـهدتها مصـر، خصوصًا بعـد انتصـار ثورة الشعب المصري في 30 يونية هي العامل الأهم الذي كان له أثره الإيجابي على جميع المتغيرات العربية والإقليمية والدولية.

ذلـك أن الدولة المصرية بدأت في اسـتعادة عافيتهـا وتجاوزت مرحلة الخطر إلى مرحلة المواجهة مع عناصر الإرهاب ومطاردتهم، كما أن نجاح الحملة العسـكرية والأمنية في سـيناء في القضاء على التنظيمات الإرهابية التي تمكنت من السيطرة على مناطق واسعة في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمـة كان له أبلغ الأثـر في ضرب المنبع الرئيسـي لعناصر الإرهاب في الداخل.

وشـهدت الأوضاع الأمنية في البلاد حالة من الاسـتقرار النسـبي رغم الأحداث المتفرقة التي تشـهدها بعض المناطق بين الحين والآخر، إلَّا أنه وبالمقارنة بما كان سـائدًا فـإن هناك متغيرات إيجابيـة عديدة حدثت على الأرض طيلة الفترة الماضية.

وبدأت الشـرطة المصرية تستعيد تماسـكها وبناء مؤسساتها المختلفة، لا سـيما جهاز الأمن الوطني الذي تعرض لمؤامرة في الخامس من مارس 2011 تسببت في انهيار جهاز مباحث أمن الدولة وتفكيك أقسامه المختلفة،

خصوصًا تلك المتعلقة بالتنظيمات الدينية المتطرفة وفي مقدمتها جماعة الإخوان.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، فإن هناك شعورًا عامًا لدى المصريين بوجوب تحمل تبعات الأزمة، لحين عودة عجلة الإنتاج والسياحة والاستثمارات بوصول الرئيس الجديد إلى السلطة في مصر.

إن القناعة التي تولدت لدي المصريين طيلة السنوات التي أعقبت ثورة 25 يناير، أكدت أولوية استعادة الدولة على ما عداها، ذلك أن استعادة الدولة هي البديل الوحيد للفوضى والانفلات الأمني وتردي الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية.

ثقة المصريين في المشير السيسي، لم تكن قد تولدت من فراغ، بل إن هناك إدراكًا يقينيًا بأنه الرجل الحاسم والقوي والذي يمتلك رؤية للمستقبل وهو الأقدر على تحقيق الحلم بإكمال مهمة استعادة الدولة، وتحقيق أهداف وتطلعات المصريين في العدل والحرية والكرامة.

الأيام المقبلة حتمًا ستشهد تغييرات مهمة على أرض الواقع، وإنجازات سوف تحقق الحد الأدنى من الرضا الشعبي العام، وهي كلها أمور باتت ملحة لإجهاض المخططات التآمرية وعودة مصر إلى دورها القيادي والمحوري، وحماية الأمة من خطر السقوط في هاوية «الشرق الأوسط الجديد»!!

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	5
مقدمة	7
معركة الأمن القومي	11
الحرب على السيسي	29
دولة في مهب الريح	47
بين الثورة والانقلاب	67
إسقاط مشروع «الشرق الأوسط الجديد»	91
دلالة «التفويض»	107
«رابعة» وما بعدها	123
إنذارات خليجية	149
صراع في واشنطن	165
عندما تحدّث محمد بن زايد	179

لحظة الحسم 187

خطة إفشال انتخابات الرئاسة 209

قطر للخلف در 217

أمريكا تراجع موقفها 233

استعادة الدولة 245

في هذا الكتاب الجديد: «السيسي.. الطريق إلى استعادة الدولة المصرية» يكشف الكاتب الصحفي مصطفى بكري ويرصد كل التهديدات التي تعرّض لها الأمن القومي المصري، ومحاولات الاختراق التي أراد الإخوان تمريرها ليخلو لهم الجو للانفراد بالشعب المصري لتنفيذ المخطط الأمريكي، كما يكشف للمرة الأولى منذ يناير 2011 عن الدور المهم والخطير الذي لعبه الجيش المصري، لا سيما في الفترة التي تولَّى فيها المشير السيسي قيادة الجيش كوزير للدفاع والإنتاج الحربي، وكيف كان المشير السيسي يفسد خطط الإخوان في صمت وسرية لأنه يؤمن بهدف واحد هو: الأمن القومي المصري، ومن خلاله أعاد المشير السيسي الدولة المصرية إلى طبيعتها التي عرفت بها منذ آلاف السنين، قبل أن يختطفها الإخوان لمدة عام. وتكشف الحوارات التي تضمنها الكتاب مع بعض القادة العسكريين ووزراء الداخلية حجم هذا الدور الذي سيتوقف التاريخ أمامه طويلاً.

كان مصطفى بكري قد أصدر من قبل في الدار المصرية اللبنانية ثلاثة كتب تؤرخ للفترة الانتقالية هي: «الجيش والإخوان» و«سقوط الإخوان» و«مرسي في القصر.. نوادر وحكايات».





9 789774 277504

الدار المصرية اللبنانية